جـــــامـــعـــــة محمد خيضر بسكرة

كليـــة الحقـــوق والعلـــوم السيـــاسيـــة

قســـم العلوم السيـــاسيـــة والعلاقـــات الدوليـــة

دور اللامركزية الادارية في التنمية المحلية:

دراسة مقارنة بين بلدية بسكرة وبلدية عنابة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية

تخصص: السياسة العامة والإدارة المحلية

إعداد الطالبة:

* صفاء عثمان

إشراف الأستاذة:

* إلهام نايت سعيدي

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
إلهام نايت سعيدي	أستاذة مساعدة أ	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية 2013/2012

شكر وعرفان:

الحمد والشكر لله سبحانه وتعالى على كل ما أعطاني إياه من قدرة وطاقة لأكمل هذا العمل المتواضع، كما أتقدم بشكري الخالص والكبير إلى أستاذتي إلهام نايت سعيدي،التي أعتبرها هدية من الله لينير لنا درب العلم والبحث،وذلك لما منحته لنا من اهتمام ومودة وصدق، وفضل هذه الأساتذة لن ننساه أبدا وذلك لما علمتنا إياه في هذه السنوات، وخاصة في وقت إعداد المذكرة، وذلك بمتابعتها المستمرة لكل خطوات إعداد هذه الدراسة، وأرجو من الله سبحانه وتعالى أن يكلل هذا البحث بالنجاح والتوفيق.

والله ولي التوفيق

إهداء:

إلى بلد العزة الجزائر

إلى أعز ما أملك في الوجود

إلى والدي الكريمين حفظهما الله

عثمان الهاشمي* بن بركات نورة

إلى سندي في الحياة إخوتي الأعزاء

إلى جداتي أطال الله في عمرهما

إلى كل أعمامي وزوجاتهم وعمتي وأخوالي وخالتي

. .عمي حمودي،عمي زكي،عمي سامي،خالي جمال وأنور ولحسن،عمتي سعاد،خالتي فوزية ،هجيرة،سليمة

وابناهم حفظهم الله

إلى صديقاتي العزيزات

إلى كل أصدقائي من داخل ولاية بسكرة أو من خارجها.

أهدي ثمرة جهدي إلى كل هؤلاء

صفاء

مقدمة

تعتبر اللامركزية الإدارية أحد الأساليب المتبعة في التنظيم الإداري ،وذلك لتخفيف العبء الثقيل على كاهل الحكومة المركزية، فتتيح للمنـــاطق الاهتمـــام بقضـــاياها الخاصـــة وذلـــك وفـــق خصوصياتها المادية والثقافية، وذلك قصد تقريب الإدارة من المواطن وتســـهيل توصـــيل احتياجاتـــه وتلبيتها بطريقة سريعة،فاللامركزية الإدارية لديها هيئتان هما البلدية والولاية ،وتجسد هـــذه الهيئـــات السلطة المقررة والمسيرة على أرض الإقليم قصد تقديم الخـــدمات للمـــواطن فـــي كافـــة المجـــالات (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) ، أي تلبية جل احتياجات المجتمع المحلي والوصول إلـــى تنميـــة محلية ،وهذا ما تتحكم فيه مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية والثقافية، و هـــذه العوامل لديها دورا كبيرا في دفع عجلة التنمية المحلية في كل من بلدية بسكرة وبلدية عنابة.

تكمن أهمية الموضوع لما للامركزية الإدارية من دور فعال في تقصـــي ومعرفـــة المشـــاكل الخاصة بكل منظمة وإيجاد الحلول السريعة لها،كما للامركزية الإدارية مجالا حقيقيا لترقية ممارســـة الحريات العامة فهي تعتبر مدرسة للديمقراطية،أيضا محاولة إدراك العلاقة بين اللامركزية الإداريـــة وعملها على تلبية احتياجات المجتمع المحلي بأسرع وقت. كما سنتعرض إلى معرفة سبب الاخـــتلال بين المناطق الجنوب ومناطق الشرق في الجزائر من ناحية التنمية المحلية.

عندما يقوم الباحث بدراسة أي موضوع لا ينطلق من فراغ وإنما يرجع إلى عـــدة أســـباب سواء كانت موضوعية أو ذاتية فالأسباب الموضوعية لاختيار هذا الموضوع ترجع إلى:

العمل على كشف حقيقة اللامركزية الإدارية ودورها في تحقيق التنمية المحلية وخاصة في الجزائر، والتطرق بالدراسة إلى واقع المجال التنموي على مستوى الهيئات اللامركزية والتعرض إلى أسباب فشل التنمية المحلية في منطقة ونجاحها في منطقة أخرى.أيضا العمل على إيجاد سبل جديـــدة للدفع بعملية التنمية المحلية في مختلف المناطق الجزائرية.و محاولة الكشف عن حقيقة الاخـــتلالات التنموية في كل من بلدية بسكرة وبلدية عنابة.

أما عن الأسباب الذاتية فتتمثل في الميل للأبحاث في المجال الإداري نظرا لما للإدارة من دور في تقديم خدمة للأخر، و الرغبة في البحث والتعرف أكثر على واقـــع التنميـــة المحليـــة فـــي البلـــديات الجزائرية.

أما عن الأهداف التي يسعى الموضوع للوصول اليها فهي تختلف من علمية الى عمليـــة فكانـــت الأهداف العلمية هي:

محاولة الوصول إلى تعريف واضح لكل من اللامركزية الإدارية والتنمية المحلية،والهدف هـــو هدف استكشافي معرفي أي محاولة إثراء مجال البحث في هذا الموضوع،أيضا تزويد المكتبة العلمية ببحث ميداني للبلديات الجزائر يبين الاختلاف التنموي بينها.

أما عن الأهداف العملية فهي تتمثل في:

أهمية موضوع اللامركزية الإدارية في تحقيق التنمية المحلية في الدراسات السياسية والإداريـــة نظرا لما للجهاز المحلي من فائدة في تقديم الخدمة للمجتمع المحلي، ومحاولة إيجاد الحلول المناســبة لمعالجة المشاكل التنموية في البلديات الجزائرية.

كما نشير إلى إن الدراسات السابقة ركزت في مجملها على دراسة بعــض الجوانـــب للـــنظم الإدارية التي تحقق التنمية المحلية،ومن بينها:رسالة الماجستير معاوي وفاء تحت عنوان:"الحكم المحلي الرشيد كإلية للتنمية المحلية في الجزائر"،أين توصلت إلى إن الحكـــم المحلـــي نظـــام مهمـــش فـــي الجزائر،حيث أنها توازي بين مصطلح اللامركزية والحكم المحلي،حيث توصلت إلى أن الحكم المحلي في الجزائر يظهر فقط في القوانين والمراسيم لا في التطبيقي الواقعي.

لكن الحكم المحلي يوازن اللامركزية السياسية في اغلب الدراسات الأكاديمية، وهي قائمة في الدول المركبة الفيدرالية كالولايات المتحدة الأمريكية مثلا،وهو ليس له وجود في القوانين الجزائرية أو في الواقع الميداني.

كذلك رسالة الماجستير غزيز محمد الطاهر ،تحت عنوان "آليات تفعيل دور البلدية فـــي إدارة التنمية المحلية بالجزائر "، أين توصل الباحث إلى أن رغم توسيع صلاحيات البلدية في إدارة التنمية لم يقابله تدعيم استقلالية التامة المجالس المنتخبة عن السلطة المركزية ،وأيضا بقيت تخضـــع للســـلطة المركزية يجعلنا بصدد للحكم المحلي والدولة المركبة والجزائر لا ظروفها الاجتماعية ولا الاقتصادية ولا الثقافية يسمح بذلك ولو حدث ذلك لأصبحت مناطق الجنوب هي اعلى درجة في التنمية المحلية.

تتمثل اشكالية البحث في:

اللامركزية الإدارية هي تنظيم إداري خاص بالدول البسيطة يساعد في دفع عجلة التنميـــة المحلية،وخاصة إذا كنا بصدد المقارنة بين مناطق مختلفة من ناحية عواملها الطبيعيـــة والاقتصـــادية

والاجتماعية والثقافية،وهذا ما يحكم اختلال التوازن بين كل من بلدية بسكرة في الجنوب وبلدية عنابة في الشرق،على هذا الأساس تتمثل الاشكالية الرئيسية لهذه الدراسة في :

-إلى أي مدى يمكن اعتبار اللامركزية الإدارية المحرك الأساسي لتحقيق تنمية محلية فعالة؟

وتندرج تحت الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

1-مادا نقصد باللامركزية الإدارية؟

2-فيما تتمثل التنمية المحلية؟

3-ماهي الملامح التنموية لبلدية بسكرة؟

4-ماهي المقومات التنموية لبليدة عنابة؟

من خلال الاشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية يمكن طرح الفرضيات التالية:

-تولي الهيئات المحلية الشؤون الاجتماعية للمناطق المحلية سبب في مكافحة الفقر بشتى أنواعه.

-تحديد الاحتياجات الاقتصادية على نطاق محلي ضيق يؤدي إلى التلبية السريعة لاحتياجات المواطن المحلي.

-تمنح اللامركزية الإدارية خصوصية ثقافية للمنطقة المحلية.

بالنسبة لمنهجية البحث فان طبيعة وخصائص الموضوع المدروس هي التي تفرض نوعية المناهج البحث في الطرق التي يستخدمها الباحثون لدراسة المشكلة للوصول إلى الكشف عن الحقيقة، افالبحث ينقسم إلى جانب نظري وأخر تطبيقي،فاعتمدنا على المنهج المقارن لأنه منهج يكشف على أوجه التشابه والاتفاق،والاختلاف والتباين بين الظواهر بالاعتماد على مؤشرات دقيقة،ومن هنا فالمقارنة تعد مطلبا رئيسيا في التحليل العلمي لأي ظاهرة سياسية،بل ولمختلف الظواهر الاجتماعية.(1) .وقد اتبعنا المنهج المقارن في الدراسة للمقارنة بين البلديتين (بلدية بسكرة وبلدية عنابة)،وذلك بالمقارنة بين المؤشرات والمعايير الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلديتين.

وقد استخدمنا مجموعة من المقتربات منها:

المقترب المؤسسي:لأننا في صدد دراسة ميدانية لأحد مؤسسات الدولة اللامركزية وهي البلدية التي تعتبر الجماعة القاعدية للامركزية في الدولة.وذلك بالتعرف على مكوناتها الإدارية والسياسية.

أما الجانب التطبيقي اعتمدنا على وسيلة أو أداة المقابلة فالمقابلة" تعتبر محادثة موجهة تتم بين الباحث والشخص أو أشخاص آخرين بهدف الحصول على بيانات يراها الباحث ضرورية لمباشرة

([1]) عبد الغفار رشاد القصبي، **مناهج البحث في علم السياسة**. القاهرة: مكتبة الآداب للنشر، 2004. ص241.

بحثه معتمدة في ذلك على التبادل اللفظي. كما أن المقابلة تفيد الباحث في اكتشاف ما يدور من أفكـــار خاصة بالشخص أو الأشخاص التي تتم معهم"(1). حيث تضمنت المقابلة جملة من الأسئلة كانت مغلقة ،مفتوحة،مغلقة مفتوحة على كل من الأمين العام للبلديتين.

قسمت الدراسة إلى:

لقد اعتمدنا على خطة ثلاثية الفصول،حيث خص الفصل الأول لدراســة الإطــار المفــاهمي للدراسة حيث تم التطرق لمفهوم اللامركزية الإدارية والعوامــل المــؤثرة فيهــا،وتقييم اللامركزيــة الإدارية،أيضا تم التطرق في المبحث الثاني إلى المفهوم التنمية المحلية وأهدافها.

أما الفصل الثاني فقد خصصناه لمعالجة دور اللامركزية الإدارية كإطار لخدمة مجالات التنميــة المحلية،وذلك بمعالجة دور اللامركزية الإدارية في رفع القدرة الاقتصادية،ودورها أيضا فــي ترقيــة الخدمات الاجتماعية،ودور الأسلوب اللامركزي الإداري في ترقية ثقافة المنطقة.

أما الفصل الثالث فخصص للدراسة الميدانية التي هي عبارة عن دراسة مقارنة بين كل من بلدية بسكرة وبلدية عنابة في دفع عجلة التنمية المحلية وذلك بالتطرق للمعايير الاجتماعيــة والاقتصــادية والثقافية في البلديتين وذلك باعتماد على تحليل المقابلة.

لقد واجهت جملة من الصعوبات أثناء الدراسة، ويأتي على رأسها:

*عدم وجود مرجعية لغوية موحدة حول اللامركزية الإدارية كمصطلح بحيث هناك من يحــاول أن يجعل اللامركزية الإدارية مرادفا لمصطلح الحكم المحلي أو الحوكمة المحلية أو النظام المحلي.

*ضيق الوقت وخاصة إن الدراسة الميدانية جاءت في قالب مقارنة بين بلدية بسكرة وبلديــة عنابــة وخاصة معاناة التنقل لجلب المعلومات.

*التعقيدات البيروقراطية التي واجهت الباحثة في الدراسة الميدانية في كل من بلدية بســكرة وبلديــة عنابة وذلك بإعطاء الموعد وإلغائه يوم بعد يوم إلى غاية تمكن الباحثــة م إجــراء المقابلــة،وخوف المبحوثين من الإجابة على بعض الأسئلة وما يعقد ويصعب عملية التحليل.

([1]) عثمان حسين عثمان. **المنهجية في كتابة البحوث والرسائل الجامعية**. الجزائر: منشــورات الشــهاب، [د.س.ن]، ص40.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للامركزية الإدارية والتنمية المحلية

من بين المشكلات المنهجية التي تواجه العلوم الاجتماعية عامة والعلوم السياسية خاصة هي صعوبة تحديد المفاهيم المستخدمة حيث أنه يصعب تقديم تعريف شامل لأي مصطلح سياسي أو إداري، وهذا ما ينطبق على مصطلح اللامركزية الادارية والتنمية المحلية، لكن تكاثفت الجهود من طرف الأكاديمين حيث تم ضبط المفهومين الى حد ما. فمن مبررات النظام اللامركزي هو ظهور مصالح الشؤون المحلية التي قد تختلف عن الاحتياجات والمصالح والشؤون الوطنية. وتحديد كل من مفهوم اللامركزية الادارية والتنمية المحلية الخطوة الاولى والمفتاحية لفهم الموضوع.

سوف نتطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: ماهية اللامركزية الإدارية.

المبحث الثاني: ماهية التنمية المحلية.

المبحث الأول: ماهية اللامركزية الإدارية

تعتبر اللامركزية الإدارية (Décentralisation Administrative) أسلوبا للتنظيم الإداري وترقية العلاقة بين الدولة والجماعات المحلية من جهة، وبين هذه الأخيرة والمجتمع المحلي من جهة أخرى، كما يعتبر أداة الديمقراطية في المؤسسات وتهدف الى محاربة اختلال الأقاليم والجهات عبر التراب الوطني، وهي أسلوب لتقريب الإدارة من المواطن، وبالتالي فاللامركزية الإدارية تمكن من الجمع بين فعالية الإدارة والعدالة الاجتماعية. فقبل توضيح مفهوم اللامركزية الإدارية ينبغي التفرقة بين العديد من المصطلحات المشابهة لها والتعرف على صورها وأنماطها.

1-مفهوم اللامركزية الإدارية

أ- المفاهيم المترابطة باللامركزية:

يعتبر مصطلح اللامركزية من المفاهيم المتشابكة والمترابطة مع العديد من المصطلحات من بينها: الإدارة المحلية، الحكم المحلي، الحوكمة المحلية ،لذلك سوف نحاول شرح كل مفهوم قصد توضيح هذا الترابط.

أولا- <u>الإدارة المحلية:</u>

تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم الإدارة المحلية، وذلك تبعا لتوجهات نظر الفقهاء والمفكرين، ولعل السبب في ذلك هو أن كل مفكر ينظر للإدارة المحلية من زاوية معينة مبنية على الفلسفة الفكرية السياسية أو القانونية للدولة التي ينتمي إليها كل مفكر وعلى قناعته ، وهذا ما يدفعنا للتعرض لعدد من التعريفات قصد الإلمام بكل الجوانب التي تم التطرق إليها.

* عرفها الكاتب البريطاني كرام مودي (Modie grame) "أنها مجلس منتخب تتركز فيه الوحدة المحلية ويكون عرضة للمسؤولية السياسية أمام الناخبين سكان الوحدة المحلية ويعتبر مكملا لأجهزة الدولة"[1]*. وأهم ما يميز هذا التعريف أنه تم التركيز على الجانب الانتخابي باعتبارها هيئات أو مجالس محلية منتخبة وتخضع لرقابة وإشراف الرقابة المركزية

- **عرفها الشيخي** بأنها:" أسلوب من أساليب التنظيم الإداري للدولة وتقوم على فكرة توزيع النشاطات والواجبات المركزية والمحلية، وذلك لغرض أن تتفرغ الأولى لرسم السياسة العامة

([1])أبو بكر محمود مصطفى، **الإدارة المحلية**. الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2005، ص88.

(*)هذا التعريف يتماشى مع تعريف العطار:"توزيع الوظيفة بين الحكومة المركزية وهيئات منتخبة أو محلية تباشر اختصاصاتها تحت إشراف الحكومة ورقابتها"، من **المرجع نفسه**، ص9.

للدولة، إضافة إلى إدارة المرافق القومية في البلاد، وأن تتمكن الأجهزة المحلية في تسيير مرافقها بكفاءة، وتحقيق أغراضها المشروعة"[1].

هذا التعريف يوضح لنا أهمية الإدارة المحلية التي تقوم بتسيير المرافق العامة المحلية وباعتبارها أقرب للمواطن وتسعى لتلبية احتياجاتها.

وعلى ضوء التعريفات السابقة يمكن تعريف الإدارة المحلية على أنها: هي جزء من التنظيم الإداري للدولة، منحتها الحكومة المركزية شخصية معنوية* بهدف فتح أبواب الإدارة أمام المواطن من أجل تلبية احتياجاته بسرعة ودقة، تتكون من هيئة منتخبة محليا تعمل تحت إشراف السلطة المركزية.

ثانيا-الحكم المحلي:

لقد تحددت التعاريف المتعلقة بالحكم المحلي، وذلك لاختلاف آراء المفكرين وتوجهاتهم.

*عرف الحكم المحلي أنه: المناطق المحددة التي تمارس نشاطها المحلي بواسطة هيئات منتخبة من سكانها المحليين تحت رقابة وإشراف الحكومة المركزية"[2].

ويوضح لنا التعريف على أن الحكم المحلي هو مجموع الوحدات أو الهيئات المنتخبة الموجودة في الدول، تكون تحت رقابة الإدارة المركزية، تتولى تصريف الشؤون المحلية للسكان.

لقد اختلف الكتاب والباحثون في تحديد مفهوم الإدارة المحلية ومصطلح الحكم المحلي، وهناك ثلاث اتجاهات:

الاتجاه الأول: يعتقد بوجود اختلاف كبير بين المصطلحين، فالإدارة المحلية تتعلق باللامركزية الإدارية، في حين الحكم المحلي يتعلق باللامركزية السياسية الشائعة في نظم الدول الاتحادية الفيدرالية.

الاتجاه الثاني: يعتبر نظام الإدارة المحلية خطوة أو مرحلة أساسية نحو الحكم المحلي، حيث تبدأ بعض الدول عند تطبيق اللامركزية الإدارية بتفويض الصلاحية أو تخويلها أولا من الحكومة

([1]) عبد الرزاق الشيخلي،**الإدارة المحلية-دراسة مقارنة-**. الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2001، ص19.

(*)الشخص المعنوي يتسم بالشخصية الطبيعية وبالشخصية القانونية فيكون أهل لاكتساب الحقوق والالتزام بالواجبات وله ذمة مالية خاصة و له حق التقاضي كمدع ومدعى عليه. حسين طاهري، **القانون الإداري والمؤسسات الإدارية**. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007، ص40.

([2]) محمد محمود الطعامنة، **نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي**. القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية،2005 .

لممثليها في المحافظات ثم تبدأ بتطبيق الإدارة المحلية بعد ذلك، وفي حالة نجاح هذه الإدارة المحلية تقوم بتطبيق نظام الحكم المحلي.

الاتجاه الثالث: ان معظم الباحثين يميلون ، ويدعو إلى عدم التفريق بين المصطلحين، ويرونه اختلافا في التعبير، بمعنى أن لهما مدلولا واحدا، وأنهما يشيران إلى أسلوب واحد من أساليب الإدارة يتباين تطبيقه من دولة إلى أخرى[1].

ويتمثل الفرق بين الإدارة المحلية والحكم المحلي في النقاط التالية:

***من حيث الوظيفة:** الإدارة المحلية تركز على الجوانب التنفيذية، أما الحكم المحلي فيركز على دور المواطنين في الجانب السياسي.

***من حيث المستوى:** الإدارة المحلية تكون على مستوى قطاعي (الوزارات) والهيئات العامة، أما الحكم المحلي يكون على مستوى التشريع والتنفيذ معا.

***من حيث البعد اللامركزي:** الإدارة المحلية تتعلق باللامركزية الإدارية، في حين أن الحكم المحلي يتعلق باللامركزية السياسية في نظم الدول المركبة (الاتحادية أو الفيدرالية).

***من حيث الأولوية:** الإدارة المحلية خطوة أساسية نحو الحكم المحلي، أما الحكم المحلي فبنجاح الإدارة المحلية يؤدي إلى إمكانية تطبيقه.

ثالثا- <u>الحكومة المحلية:</u> هناك العديد من التعريفات نذكر منها:

* **عرفها البنك الدولي:** "العمليات والمؤسسات التي تحدد كيفية ممارسة السلطة والرقابة وإدارة الموارد، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية".

* **أما تعريف الأمم المتحدة الإنمائيUNDP فهو:**" ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون المجتمع على جميع مستوياته، وتضم الآليات والعمليات والمؤسسات التي يمكن للأفراد والجماعات من خلالها التعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم القانونية والوفاء بالتزاماتهم وتسوية خلافاتهم"[2].

([1]) سمير محمد عبد الوهاب، **<u>اللامركزية والحكم المحلي</u>**، ط2. القاهرة: دار الجلال للنشر والتوزيع، 2001، ص12.

(2) Ben.A.Kezouh. Chabane, "De la gouvernance locale en Algérie à travers les processus de déconcentration et décentralisation ". **"Revue IDARA de l'école nationale d'administration**. N°25.Janv-Juin2003.p 241.

من التعريفين يظهر أن الحكومة المحلية في إطار يضم العمليات والمؤسسات التي تفتح المجال لمشاركة المواطن في صنع القرار، إذن الحكومة المحلية تؤدي إلى تكاثف وتكامل ثلاث عناصر وهي:

1- جهود الأجهزة الحكومية

2- منظمات المجتمع المدني

3- مؤسسات القطاع الخاص

ب- تعريف اللامركزية الإدارية:

قبل التطرق لمفهوم اللامركزية الإدارية يجب أن نتعرف على مفهوم اللامركزية كنظام كلي تتفرع منه اللامركزية الإدارية كبعد من أبعادها.

- **<u>تعريف اللامركزية:</u>** لقد تم تعريف اللامركزية من طرف العديد من الجهات والمتخصصين كل حسب وجهة نظره ومنطلقاته وفي الآتي نذكر بعض التعريفات:

* عرفها **هوايت ليونارد (white leonard)** "نقل السلطة التشريعية كانت أو اقتصادية أو تنفيذية من المستويات الحكومية المركزية إلى المستويات الدنيا"[1]

ويبين هذا التعريف أن اللامركزية هي عملية نقل للسلطات بأنواعها للمستوى الأدنى، مبينا في هذا التعريف أبعاد اللامركزية (السياسية، الإدارية، المالية). وتتم العملية بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية.

- يعرف **فقهاء القانون الإداري** بأنها:" تحويل جزء من وظائف الدولة إما بطريقة التفويض إلى وحدات الجهاز الإداري أو بطريقة النقل إلى هيئات مستقلة قانونا، والذي قد يشمل وظائف الدولة الثلاث وقد يقتصر على الوظيفة التنفيذية أو الإدارية فقط"[2]. يبين هذا التعريف أن اللامركزية هي تنازل للدولة على بعض وظائفها إما عن طريق التفويض للأجهزة الإدارية وهذا في حالة اللامركزية الإدارية، أو نقل السلطة إلى هيئات متنقلة قانونا وهذا ما يمثل اللامركزية السياسية (الحكم المحلي).

([1]) سمير عبد الوهاب، **مرجع سابق**، ص6.

([2]) السيد عبد المطلب غانم، سمير عبد الوهاب، حسن العلواني، **الإصلاح المؤسسي بين المركزية واللامركزية**.القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة،2001، ص19.

- وعرفت أيضا بأنها:" ليست مجرد أداة لتحويل السلطات والوسائل إلى المستوى المحلي فقط"[1].

من خلال التعريفات السابقة يتضح أن مصطلح **اللامركزية** يعني توزيع السلطات والمسؤوليات بين الحكومة المركزية والوحدات الإدارية الإقليمية أو المحلية وذلك من خلال التفويض أو النقل.

واللامركزية لها ثلاث أبعاد هي:

- **البعد السياسي:** وتهدف إلى إعطاء المواطنين أو ممثليهم المنتخبين المزيد من السلطات في صنع القرار العام، فهي ترى أن القرارات التي تتم من خلال المشاركة الواسعة سوف تكون أفضل وأكثر ارتباطا بالمصالح المختلفة للمجتمع من تلك التي تتم عن طريق الحكومة، كما أن النمط الانتخابي يسمح للمواطنين بالتعرف والتواصل أكثر مع ممثليهم السياسيين، كما يمنح الأعضاء والموظفين المنتخبين التعرف والتعبير الأمثل عن حاجات ورغبات دوائرهم.
- **البعد الإداري:** وتهتم بإعادة توزيع السلطة والمسؤولية والموارد المالية لتقديم الخدمات العامة بين مستويات الحكم المختلفة، وتتضمن بالتالي نقل مسؤولية التخطيط والتمويل والإدارة لوظائف عامة محددة من الحكومة المركزية وهيئاتها لفروع الهيئات الحكومية والوحدات التابعة، أو مستويات الحكم والهيئات العامة شبه المستقلة أو البلديات على مستوى إقليمي أو وظيفي. [2]
- **البعد المالي:** تعتبر المسؤولية المالية عنصر رئيسي للامركزية، فإذا كانت الحكومات المحلية والمنظمات الخاصة تنفذ وظائف لا مركزية بفعالية، فإنه يجب أن يكون لديها مستوى مناسب من الإيرادات التي يتم تحصيلها إما محليا أو من الحكومة المركزية، ويمكن أن تأخذ اللامركزية أشكالا كثيرة مثل: التمويل الذاتي، والتمويل المشترك، أو ترتيبات الإنتاج المشترك والتي من خلالها يشارك المنتفعون في تقديم الخدمات والبنية الأساسية وتوسيع الإرادات المحلية، من خلال الملكية أو ضرائب المبيعات أو التكاليف أو النفقات غير المباشرة، كما تأخذ

---

(1) Taib Essai," L'administration locale algérienne: Les enjeux de la décentralisation". **Revue algérienne de sciences juridiques économiques et politiques**. N°1. Mai 2005. p 53.

([2]) وفاء معاوي،"الحكم المحلي الرشيد كآلية لتنمية المحلية في الجزائر". **رسالة ماجستير**، (جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2009-2010) ص16.

اللامركزية شكل التحويلات بين الحكومات التي تنقل الإيرادات العامة من الضرائب التي يتم تحصيلها عن طريق الحكومة المركزية إلى الحكومات المحلية لاستخدامات عامة أو محددة، والحق في الاقتراض.

وقد أولت الكثير من الدول اهتماما باللامركزية المالية، لعناصر برامج التكييف الهيكلي، ونتيجة لضغوط المانحين الدوليين في الثمانينات، وقامت هذه الدول بنقل بعض مسؤوليات الإنفاق والتمويل من الحكومة المركزية إلى الوحدات المحلية، وبتخفيف شدة الرقابة المركزية عليها بهدف الاستغلال الكفء للموارد. [1].

إذن انطلاقا من أبعاد اللامركزية يتبين أن اللامركزية الإدارية هي أحد أبعادها، وقد عرفت اللامركزية الإدارية من قبل العديد من المتخصصين كل حسب التخصص المنتمي إليه ومن بين هذه التعريفات نذكر منها ما يلي:

- عرفها **علاء الدين عشي** بأنها: "إسناد صلاحيات التسيير الإداري لإقليم معين من الدولة لهيئة إدارية منتخبة للعمل على توفير حاجيات سكان الإقليم تحت رقابة السلطة المركزية". [2] ونميز في هذا التعريف أن هذا النظام يهتم بتوزيع الوظيفة الإدارية بين الجهات المركزية والهيئات الإدارية المنتخبة في الإقليم بهدف التلبية السريعة لحاجيات الأفراد لكن تبقى تحت رقابة السلطة المركزية (الوصاية الادارية)*.
- كما تعرف أيضا بأنها: "قيام الحكومة بنقل صلاحياتها في شؤون التخطيط وإدارة الموارد وتخصيصها من المركز إلى الوحدات المحلية في الميدان"[3]. ويوضح هذا التعريف أن اللامركزية الإدارية هي عملية نقل وظائف الإدارة من الحكومة المركزية إلى الهيئات المحلية لممارسة نشاطاتها وفق الموارد المتاحة وفق خصوصية المنطقة.

([1]) **المرجع نفسه**، ص17.

([2]) علاء الدين بن عشي، **مدخل القانون الإداري**. الجزائر: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2010، ص53.

(*)"مجموع السلطات التي يقررها القانون لسلطة عليا على أشخاص الهيئات اللامركزية وأعمالهم بقصد حماية المصلحة العامة"، عمار بوضياف، **الوجيز في القانون الإداري**. الجزائر: دار الرياحانة، [د.س.ن]، ص80.

([3]) محمد محمود الطعامنة، سمير محمد عبد الوهاب، **الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير**. القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2005، ص15.

- كما عرفت أيضا بأنها: "تميل إلى توزيع أعباء الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وبين هيئات محلية مستقلة تباشر اختصاصاتها تحت رقابة الحكومة المركزية وإشرافها"[1].

ويوضح هذا التعريف كيفية توزيع المهام الإدارية بين المركز والوحدات المحلية المستقلة حيث تقوم بتلبية حاجيات المجتمع مع مراقبة دائمة من الحكومة المركزية.

- وتعرف بأنها: "أسلوب من أساليب العمل الإداري الذي ينصب على توزيع اختصاصات الوظيفة الإدارية، ما بين هيئات مركزية موجودة في العاصمة، وبين هيئات أو مجالس منتخبة أو مستقلة عن السلطة المركزية ولكنها تباشر اختصاصاتها في هذا الشأن تحت إشراف ومراقبة الدولة المتمثلة بسلطتها المركزية"[2].

يطرح التعريف فكرة جديدة باعتبار اللامركزية الإدارية أسلوب من أساليب العمل الإداري الذي يتجه إلى توزيع المهام والسلطة بين المركز والوحدات المحلية.

- واللامركزية الإدارية تعني: "تفويض كل أو بعض سلطات المركز إلى الوحدات والوظائف الأدنى في الجهاز الإداري، وهذا يعني تمتع هذه الوحدات الإدارية والوظائف بصلاحية وسلطة صنع القرار، والتصرف المستقل وفق ما يمليه عليها تقديرها للحالات والمشاكل التي تواجهها"[3].

وهذا التعريف وضح أن للهيئات الإدارية اللامركزية دور في صنع القرار ومواجهة المشاكل في إطار رقابي للسلطة المركزية عليها.

من خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف اللامركزية الإدارية كالآتي:

هي أسلوب إداري فيه نقل أو تفويض* الصلاحيات والمسؤوليات من قبل الهيئات المركزية إلى وحدات وهيئات محلية منتخبة تتمثل في الجماعات المحلية أو الإدارة المحلية كل حسب طبيعة النظام في الدولة، مع بقائها تحت وصاية السلطة المركزية.

([1]) رفعت عيد سيد، **مبادئ القانون الإداري**. القاهرة: دار النهضة العربية، 2003، ص220.

([2]) محمد جمال مطلق الذنيبات، **الوجيز في القانون الإداري**. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 1988، ص198.

([3]) خالد بن فيحان المنديل، "المركزية واللامركزية في اتخاذ القرار وعلاقتها بالأداء الوظيفي". **رسالة ماجستير**، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الإدارية، 2003) ص40.

(*)يقصد بتفويض الصلاحيات، منح وإعطاء السلطة من الحكومة المركزية إلى الوحدات المحلية مع رقابة إدارية من طرف السلطة المركزية. حاتم قابيل، "اللامركزية والتفويض في الإدارة". متحصل عليه من : www.sironline.org. تاريخ الاطلاع: 2013/03/04.

ج- صور اللامركزية الإدارية:

اللامركزية الإدارية هي النظام الإداري الذي يقوم على توزيع السلطات والوظائف الإدارية والهيئات ووحدات إدارية أخرى إقليمية أو مصلحيه مستقلة قانونا عن الإدارة المركزية بمقتضى اكتسابها الشخصية المعنوية مع بقائها خاضعة بقدر من الرقابة.

من هنا يتضح أن اللامركزية الإدارية تتخذ صورتان في ممارستها العملية هما:

صورة الأولى: اللامركزية الإدارية الإقليمية:

تقوم اللامركزية الإقليمية عندما يسمح التنظيم الإداري في الدولة بوجود أشخاص معنوية عامة أخرى إلى جانب الدولة تتولى إدارة الوظيفة الإدارية أو جزء منها على الصعيد المحلي، فيقتصر اختصاص الشخص المعنوي الإقليمي على بقعة جغرافية محددة تمثل حدود هذا الشخص الجغرافي، وعلى ذلك فالأصل أن اختصاص الأشخاص المعنوية العامة الإقليمية عام، ولكن يمارس على مساحة محددة، لذا ما يميز شخص معنوي إقليمي عن آخر هو الحدود الجغرافية فقط.

وتعرف اللامركزية الإدارية الإقليمية بأنها: "نقل أو تحويل سلطة إصدار قرارات إدارية إلى مجالس منتخبة بحرية من المعينين".

كما تعرف أيضا بأنها: "تنظيم الجهاز الإداري في الدولة بشكل يسمح بتعدد أشخاصها الإدارية على أساس إقليمي أو جغرافي"[1].

إذن فاللامركزية الإدارية الإقليمية تمارس اختصاصات عامة في منطقة أو إقليم جغرافي محدد تحت إشراف الإدارة المركزية. وتقوم اللامركزية الإقليمية أو المحلية على ثلاث عناصر:

اولا-<u>مصالح محلية أو إقليمية متميزة:</u>

يتم منح الشخصية المعنوية للوحدات المحلية لاعتبارات إقليمية أو محلية، يجد المشرع أن من الأفضل أن تباشرها هيئات محلية معنية وإسناد إدارتها إلى سكان هذه الوحدات أنفسهم، ولاشك أن سكان هذه الوحدات أدرى من غيرهم بواجباتهم وأقدر على إدارة هذه المرافق وحل مشكلاتها، كما أن هذا الأسلوب يمنح الإدارة المركزية فرصة التفرغ لإدارة المرافق القومية، ويتم تحديد اختصاصات الهيئات المحلية بقانون ولا يتم الانتقاص منها إلا بقانون آخر، وهي تشمل مرافق متنوعة وتتضمن كافة الخدمات التي تقدم لسكان الوحدات المحلية كمرفق الصحة، التعليم، الكهرباء، الماء، وغيرها.

([1]) حمدي القبيلات، **القانون الإداري**. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2008، ص123.

ثانيا-أن يتولى سكان الوحدات المحلية إدارة هذه المرافق:

يجب أن يتولى سكان هذه الوحدات المحلية إدارة هذا النوع من المرافق بأنفسهم وأن يتم ذلك باختيار السلطات المحلية من هؤلاء السكان وليس عن طريق الحكومة أو الإدارة المركزية، ويذهب أغلب الفقهاء إلى ضرورة أن يتم اختيار أعضاء المجالس المحلية عن طريق الانتخابات تأكيدا لمبدأ الديمقراطية وإن كان هذا هو الأصل فإنه ليس هناك مانع من مشاركة أعضاء معينين ضمن هذه المجالس لتوفير عناصر ذات خبرة وكفاءة شرط أن تبقى الأغلبية للعناصر المنتخبة، خاصة وأن الانتخاب يتطلب قدر كبير من الوعي والثقافة مما لا يتوفر غالبا في سكان الوحدات المحلية.

ثالثا-استقلال الوحدات المحلية:

إذا كان من الضروري في هذه الأيام أن يكون اختيار أعضاء المجالس المحلية عن طريق سكان هذه الوحدات فإن الأكثر أهمية أن تستقل الهيئات اللامركزية في مباشرة عملها عن السلطة المركزية، فالمرافق اللامركزية لا تخضع لسلطة رئاسية أعلى إلا أن ذلك لا يعني الاستقلال التام للهيئات المحلية عن السلطات المركزية، فالأمر لا يعدو أن يكون الاختلاف حول مدى الرقابة التي تمارسها السلطات المركزية على الهيئات المحلية في النظم اللامركزية إذ لابد أن تتمتع هذه الهيئات باستقلال كاف في أدائها لنشاطها[1].

صورة الثانية: اللامركزية المرفقية:

يجد المشرع في أحيان كثيرة أنه من الضروري أن يمنح بعض المشاريع والمرافق والمصالح العامة الشخصية الاعتبارية وقدر من الاستقلال عن الجهات الإدارية المركزية مع خضوعها لإشرافها، كمرفق الماء والغاز، الكهرباء، النقل لتسهيل ممارستها لنشاطاتها بعيدا عن التعقيدات الإدارية.

ولا يستند هذا الأسلوب على فكرة الديمقراطية إنما هي فكرة فنية تتصل بكفاءة إدارة المرفق وعلى ذلك ليس من حاجة للأخذ بأسلوب الانتخابات في اختيار رؤساء أو أعضاء مجالس إدارة هذه الهيئات العمومية، بل نجد أنه يعتمد أسلوب التعيين.

هذا ويحرص المشرع دائما على أن تكون ممارسة هذه المؤسسات لنشاطها ضمن الحدود والاختصاصات التي أجازها ولا يمكن لها مباشرة نشاط آخر أو التوسيع من اختصاصاتها[2].

---

(1) John Agnew, "Symposium on political centralization and decentralization". **Revue policy studies organization.**N°18. Aout1990.P13. Obtenu: books-google.dz.

([2]) علاء الدين عشي، **مرجع سابق**،ص58.

وتعرف اللامركزية المرفقية بأنها: "مشروع اقتصادي تملكه الدولة وتمنحه الشخصية المعنوية وتديره بأساليب تختلف عن إدارتها التقليدية غايته إشباع حاجات العامة ومصالحهم"([1]).

كما يمكن تعريفها بأنها: "الوعاء الذي تمزج فيه الحرية الاقتصادية والكفاية الإنتاجية مع المسؤولية العامة والرقابة الذاتية"[(2)].

من خلال التعريفين يبدو أن هذه الهيئات تتولى إدارة مصالح عامة مرفقيه تمارس نشاطات إدارية محددة في ظل استقلال خاضع للوصاية الإدارية، ويعهد في العادة بإدارة هذه الهيئات إلى متخصصين فنيين معينين لذلك، ولذلك تسمى بعدة أسماء: اللامركزية الفنية، المصلحية، الإدارة اللامركزية المتخصصة والتي تتمثل في المؤسسات العامة.

د- التمييز بين اللامركزية الإدارية وما يشابهها:

أولا-اللامركزية الإدارية واللامركزية السياسية:

يجب عدم الخلط بين اللامركزية الإدارية وبين اللامركزية السياسية أو النظام الفيدرالي لأن هناك فرق كبير بين كل من النظامين سواء في الجوهر أو الطبيعة.

فاللامركزية الإدارية هي صورة التنظيم الإداري ومن ثم فهي تقوم على توزيع الاختصاصات الإدارية بين هيئات إدارية مختلفة، بينما اللامركزية السياسية صورة من صور التنظيم السياسي تقوم على أساس تفتيت السلطات السياسية في الدول بين دويلات سياسية مختلفة يكون لكل منها دستور وحكومة خاصة بها وسلطة تشريعية وقضائية، وعلى ذلك فاللامركزية السياسية تقوم على الأخذ بما يعرف في فقه القانون الدستوري بالنظام الاتحادي الفدرالي أو وجود دولة اتحادية اتحادا مركزيا أو فدراليا، أما اللامركزية الإدارية فيمكن أن تقوم في ظل الدولة الموحدة كما يمكن أن توجد في الدول الاتحادية[(3)].

ويتمثل الفرق بين اللامركزية الإدارية واللامركزية السياسية في النقاط التالية:

1-من حيث التركيب: اللامركزية الإدارية تقتصر على الإدارة فقط، في حين اللامركزية السياسية تتعلق بالجهاز التشريعي والقضائي.

([1]) **المرجع نفسه**،ص 58.

([2]) عتيقة كواشي، "اللامركزية الإدارية في الدول المغاربية-دراسة مقارنة- ".**رسالة ماجستير**، (جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010-2011) ص48.

([3]) جعفر أنس قاسم، **أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية بالجزائر**، ط2. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1988، ص28.

2-من حيث الطريقة: اللامركزية الإدارية تقوم على الانتخاب كشرط أساسي لها، أما اللامركزية السياسية لا يعتبر الانتخاب شرط ضروري لتشكيل أجهزة الوحدات الإقليمية في الدولة الاتحادية.

3-من حيث طبيعة الدولة: اللامركزية الإدارية تكون في الدول المركبة أو البسيطة، أما اللامركزية السياسية توجد في الدول المركبة فقط.

4-من حيث الصلاحيات: اللامركزية الإدارية تحدد صلاحياتها من قبل المشرع وله حق التغيير، أما اللامركزية السياسية لا يمكن المساس بصلاحياتها إلا بتعديل الدستور الاتحادي.

ثانيا-اللامركزية الإدارية وعدم التركيز الإداري: قد يرى البعض بأنه لا يوجد فرق بين كل من عدم التركيز الإداري(Déconcentraation Admininistrative) واللامركزية نظرا لأن كل منهما ينتمي إلى جنس واحد وهو كيفية ممارسة الوظيفة الإدارية إلا أننا نرى أن هناك خلاف واضح بين النظامين، فعدم التركيز الإداري هو أحد صور المركزية الإدارية والنتيجة الأساسية التي تترتب على ذلك هو استقلال ممثل السلطة المركزية بتصرف بعض الأمور الإدارية دون الرجوع إلى السلطة المركزية، إنما هو استقلال عارض ولهذا يمارس الموظف في نطاق السلطة الرئاسية ويحتفظ الوزير بكامل سلطته على المرؤوس وأعماله، أما استقلال الهيئات اللامركزية فإنه استقلال أصيل مفروض على السلطة المركزية وليس منحة منها[1].

ثالثا-اللامركزية الإدارية والحكم المحلي: ظهرت كلمة الحكم المحلي في بادئ الأمر في أنجلترا لظروف تاريخية ويعبر هذا المصطلح عن نظام لا مركزي إقليمي يتمتع بدرجة كبيرة من الاستقلال، حيث يتم انتخاب أعضاء المجالس بالانتخاب الكامل دون مشاركة أعضاء معينين بواسطة السلطة المركزية ويكون لهذه الهيئات المحلية استقلال مالي وإداري كبير، فالوحدات المحلية الإقليمية في ظل هذا النظام تمارس معظم الوظائف[2].

([1])**المرجع نفسه**، ص29.

([2]) **المرجع نفسه**، ص30.

الجدول رقم (1): الفرق بين اللامركزية الإدارية والحكم المحلي وعدم التركيز الإداري.

اللامركزية الإدارية	الحكم المحلي	عدم التركيز الإداري
-تخويل الهيئات المحلية اختصاصات إدارية مستقلة بالمنطقة. -صورة من صور التنظيم الإداري. -اقتطاع جزء من الوظيفة الإدارية وإسناده إلى هيئات محلية مستقلة عن السلطة المركزية.	-تخويلها اختصاصات إدارية وتشريعية وقضائية. -صورة من صور التنظيم السياسي في الدول الفيدرالية. -استقلال مالي وإداري كبير.	-هو أحد صور اللامركزية الإدارية. -العمال أو الموظفين الذين يمارسون جزء من هذا الاختصاص تابعين للسلطة المركزية.

المصدر: من إعداد الباحثة

2- العوامل المؤثرة في اللامركزية الإدارية:

إن طبيعة نظام اللامركزية الإدارية يتباين من دولة إلى أخرى، ومن مرحلة إلى مرحلة، ومن منطقة إلى منطقة أخرى، وذلك راجع للتغيير والحركية المستمرة للظروف الاجتماعية داخل المجتمع ككل. ولذلك فهي تتأثر بكل العوامل المحيطة منها: العوامل الجغرافية والاجتماعية والتاريخية والثقافية...الخ، ودراسة العوامل المحيطة بهذا النظام تساعدنا على تحليل دور هذه الهيئات المحلية عند قيامها بدورها والمقارنة بين هذه الوحدات في الدولة الواحدة، أو في دول مختلفة، وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:

أولا: العوامل الجغرافية:

تعتبر الظروف الجغرافية من أهم العوامل المؤثرة على نظام اللامركزية الإدارية، وتحدد بنائها التنظيمي وتشكيلتها وتحدد الحدود الإدارية لوحداتها، ومن بين هذه العوامل ما يلي:

أ-**المساحة:** كما يتأثر نظام اللامركزية الإدارية بمساحة الدول والمناطق، حيث أن الدول ذات المساحة الشاسعة والمترامية الأطراف تكون في حاجة ضرورية إلى وجود لامركزية قوية[1]، مما يؤدي إلى تقريب الإدارة من المواطن، وتلبية الحاجيات الأساسية للأفراد وفق خصوصية كل منطقة.

([1])عتيقة كواشي، **مرجع سابق**،ص77.

ب-التضاريس: تؤثر التضاريس على النظام اللامركزي المطبق فيها، لاسيما ما يتعلق بتوزيع الأقاليم الطبيعية في نطاقها، إذ يرى بعض الملاحظين بأن النظام اللامركزي الذي يمكن تطبيقه في المناطق الصحراوية والجبلية يختلف عن ذلك الذي يطبق في السهول لاختلاف طبيعة السكان وتباين وسائل معيشتهم، ففي المناطق الصحراوية والجبلية تسود أنماط الإدارة التقليدية بسبب عدم توفر مكونات المجتمعات الحديثة (الكثافة السكانية، حركياتها الاقتصادية...)، وتؤدي في الغالب الى عزلة المناطق الجبلية عن العاصمة بسبب ضعف المواصلات بينها إلى دعم عدم الاستقلال الذاتي للسلطات المحلية وضعف علاقتها بالحكومة المركزية. وعلى خلاف ذلك، فإن انبساط إقليم الدولة وخلوه من العوائق الطبيعية، يسهل من تدخل الحكومة المركزية في شؤون الوحدات المحلية ومدى رقابتها إليها[1].

ج-الموقع: والموقع له أيضا أهمية كبيرة في نجاح الوحدة المحلية في تحقيق التنمية، بالمقارنة بوحدات محلية أخرى لا تتمتع بنفس الموقع، فنجاح السلطة المحلية يرتبط بوظيفة الموقع، لأنه هو الذي يحدد الإمكانات الاقتصادية والقاعدة الأساسية للدخل والإيرادات، فجميع الوحدات المحلية الناجحة إما هي في مناطق حضارية ذات حركة نسبيا أو في مناطق ريفية تتمتع بإمكانيات طبيعية مهمة، ومع ذلك فإن الموقع ليس شرطا كافيا للنجاح، إذ هناك وحدات محلية كثيرة في مناطق ذات إمكانية عالية في دول عديدة، ولكنها ليست فعالة في تعبئة واستخدام الموارد[2].

ثانيا: العوامل التاريخية: تتمثل العوامل التاريخية التي تؤثر في نظام اللامركزية الإدارية في: أسلوب نشأة الدولة، الاستعمار، وأسلوب نشأة نظام اللامركزية وتطوره، وباختصار يكفي أن نذكر أنه في حالة نشأة الدولة من اتحاد عدد من الأقاليم ذات الخصائص المتميزة، فإن نظام الإدارة المحلية هنا لابد أن يعكس خصائص هذه الأقاليم، من حيث البناء التنظيمي وأسلوب تشكيل المجالس المحلية، ولكن نشير أيضا إلى أن الاستعمار يؤثر إلى حد كبير على النظام المحلي في الدول التي استعمرت، ومثال ذلك فاللامركزية الإدارية في الجزائر قد تأثرت بنظام اللامركزية الإدارية في فرنسا جراء الاستعمار[3].

([1]) أحمد رشيد، **الإدارة المحلية: المفاهيم العلمية والنماذج التطبيقية**. القاهرة: دار المعارف للنشر والتوزيع، 1981، ص20.

([2]) يوسف عيسى الصابري، "المركزية واللامركزية في إدارة الشؤون المحلية وأثرها على زيادة الكفاءة والفعالية الإدارية". متحصل عليه من: www.hndiscussion.com.تاريخ الاطلاع: 2013/02/08

([3]) عتيقة كواشي، **مرجع سابق**، ص77.

ثالثا: العوامل الاجتماعية والثقافية: تعتبر العوامل الاجتماعية والثقافية من بين العوامل المؤثرة على اللامركزية الإدارية، تقسم إلى:

أ- **الكثافة السكانية:** فتوزيع الكثافة السكانية غير المتجانسة على الأقاليم كتضخم حجم المدن وتكدسه بالسكان يصعب من إدارتها، وينعكس سلبا على الحضر والريف معا.

فمن ناحية، يؤدي النمو الحضاري السريع إلى زيادة المشكلات في الحضر وانتشار المناطق العشوائية، مما يصاحبه الآفات الاجتماعية كالمخدرات، الجريمة المنظمة، تهدد الأمن القومي، ومن ناحية أخرى يؤدي إلى حرمان المناطق الريفية من الكفاءات التي تكون في أشد الحاجة إليها.

كما تظهر معدلات النمو السكاني تأثيرها على الإدارة المحلية، حيث كلما كان انخفاض في معدلات النمو الطبيعي للسكان والتركيب العمري لهم كلما أدى ذلك إلى التقليل من درجة الفقر وارتفاع مستوى المعيشة، كما يؤدي انخفاض معدلات الزيادة السكانية إلى زيادة القدرات المالية للسلطات المحلية بارتفاع حجم فئة الممولين من دافعي الضرائب والرسوم المحلية، والحد من الإنفاق المحلي على الفئة غير المنتجة وهي فئة الأطفال التي تحتاج إلى الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية.

ب-تعدد الأجناس والثقافات: إن تعدد الأصول الجنسية في نطاق الدولة يؤثر على الإدارة المحلية، ويتوقف ذلك التأثير على كيفية معالجة هذه الظاهرة من طرف الدولة، فقد تمارس الدولة المزيد من الرقابة على الوحدات المحلية حتى تقضي على الطابع المميز لهذه الأقليات والطوائف وصهرها في المجتمع بقوة السلطة حتى لا تصبح مراكز قوة تهدد وحدة الدولة، وهذا ما يضعف اللامركزية الإدارية[1].

رابعا: العوامل الاقتصادية: ونستطيع تقسيم هذه العوامل إلى:

أ-**طبيعة النظام الاقتصادي:** إن طبيعة النظام الاقتصادي في الدولة ينعكس على نظام اللامركزية فيها، إذ أن في الفترة التي كانت الدولة تتدخل في الحياة الاقتصادية كان للوحدات المحلية دور يتمثل في إنتاج السلع وتقديم الخدمات للمواطنين في إطار عملية التنمية الوطنية، ولكن في ظل التوجه العالمي إلى اقتصاد السوق وتبني سياسات الإصلاح الاقتصادي حدث تحول في دور الدولة ومن ثم دور الوحدات المحلية، لم تعد الوحدات المحلية المسؤولة الوحيدة في تقديم الخدمات المحلية والإنتاج، بل أصبح بمقدرتها إسناد بعض النشاطات إلى القطاع الخاص من خلال التعاقد، ومع ذلك

([1]) **المرجع نفسه**، ص78.

فإن الشيء الملاحظ في الدول التي تعتمد على قطاع النفط قد أثر على مواردها المحلية، حيث أنها تعتمد على التمويلات المركزية بدل استقلال مواردها المالية.

ب-طبيعة الاقتصاد المحلي: حتى تتصف الإدارة المحلية بصفة المحلية تتوقف في المجال الاقتصادي على طبيعة الاقتصاد المحلي، إذ في الواقع نجد أن النشاط الاقتصادي في المدينة يختلف عن القرية، كما يختلف بين المدن نفسها، فنجد مثل المدينة التجارية أو الصناعية وهذه الاختلافات لها تأثيرها على الحياة السياسية في تلك المناطق من خلال تأثيرها على الثقافة السياسية للأفراد الذين ينقلون الاتجاهات والتوقعات الثقافية لمهنهم إلى العملية السياسية، وكما تقوم ظروف وبنية الاقتصاد المحلي في تحديد مدى قدرة الوحدات المحلية على القيام بدورها وتقديم الخدمات للمواطنين المحليين[1].

خامسا: العوامل السياسية: إن القيم والمبادئ السياسية في الدولة تنعكس على شكل نظامها اللامركزي، لأن هذا الأخير يعتبر في المقام الأول نظاما فرعيا للنظام السياسي، فهو يتأثر بالعوامل السياسية كثيرا منها:

أ-درجة الديمقراطية: ليس من المنطق قيام نظام محلي ديمقراطي في دولة لا تمارس ديمقراطية على المستوى المركزي.

إن في الدول الديمقراطية يتم تشكيل المجالس المحلية بالانتخاب المباشر، وتتمتع بصلاحيات واختصاصات أكبر نسبيا من مثيلاتها في الدول الغير الديمقراطية التي لا تقبل بسهولة التنازل عن السلطة.

ب-الاستقرار السياسي: إن عدم الاستقرار السياسي للدولة وبالذات عندما يتعلق الأمر بالسياسة العامة، يؤدي بالدولة لإعادة الاستقرار إلى إدخال تغيرات عديدة في الإدارة المحلية، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى إضعاف عملية بناء النظام المحلي، بينما إذا كان سير الوظيفة المحلية يتماشى مع الاستقرار والاختصاصات، طالما أن الحكومة المركزية لا تجد مبرر تتخوف منه من الإدارة المحلية[2].

([1]) **المرجع نفسه**، ص79.

([2]) **المرجع نفسه**، ص80.

3-تقييم اللامركزية الإدارية:

نظام اللامركزية الإدارية ككل النظم له مجموعة من المزايا ومجموعة من العيوب وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذا العنصر.

أولا: مزايا اللامركزية الإدارية:

***يؤكد سمة الديمقراطية في الإدارة:** تعرف الديمقراطية: "بأنها كلمة ذات أصل يوناني حيث تعني Demos= الشعب، أما Kratein = الحكم، أي هي حكومة الشعب أو حكومة الأغلبية"[1]. حيث أن اللامركزية الإدارية تهدف إلى إشراك الشعب في اتخاذ القرارات وإدارة المرافق العامة المحلية.

***تخفف العبء عن الإدارة المركزية:** إذ أن توزيع الوظيفة الإدارية بين الإدارة المركزية والهيئات المحلية أو المرفقية يتيح للإدارة المركزية التفرغ لأداء المهام الأكثر أهمية في رسم السياسة العامة وإدارة المرافق القومية.

***النظام اللامركزي أكثر خبرة:** وقدرة على مواجهة الأزمات والخروج منها، سيما وأن الموظفين في الأقاليم أكثر خبرة من غيرهم في مواجهة الظروف والأزمات المحلية كالثورات واختلال الأمن، لما تعودوا عليه وتدربوا على مواجهته وعدم انتظارهم تعليمات السلطة المركزية التي غالبا ما تأتي متأخرة.

***تحقيق العدالة الاجتماعية:** وذلك من خلال التوزيع العادل لحصيلة الضرائب وتوفير الخدمات في كافة أرجاء الدولة، على عكس المركزية الإدارية حيث تعتني بالعاصمة والمدن الكبرى بعناية أكبر على حساب المدن والأقاليم الأخرى.

***كسر البطء والروتين:** تقدم اللامركزية الإدارية حلا لكثير من المشاكل الإدارية والبطء والروتين والتأخر في اتخاذ القرارات الإدارية وتوفر أيسر السبل في تفهم احتياجات المصالح المحلية وأقدر على رعايتها[2].

ثانيا: عيوب اللامركزية الإدارية:

بعد ذكر هذه المزايا كلها لكن يبقى نظام اللامركزية الإدارية يتخلله بعض العيوب، نذكر منها:

---

(1) JeanAimé,What isDemocracy?.(trud:paulaBecker).Altanamarive: NOUASTElla ,2008,p4.

(2) مازن ليل راضي، **القانون الإداري**. الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية،2005، ص85.

***فيما يتعلق باعتبارات الكفاءة في إدارة الشؤون المحلية:** فمن المعلوم أن الانتخاب يكون له الدور الحاسم في اختيار أعضاء الهيئات المحلية الإقليمية، وإذا كان الأمر على هذا النحو، فمن يضمن أن العضو المنتخب سيكون بالضرورة هو الأكفأ في إدارة شؤون الأقاليم، وهذا ما يحدث في غالب الأحيان وخاصة في الدول النامية.

***هو اعتبار عملي يتعلق بحسن سير المرافق المحلية:** إذا قام الخلاف بين الأشخاص المعنوية المتعددة –وهي نتائج النظام اللامركزي– وقد يستمر هذا الخلاف فترة من الزمن مما يؤدي إلى خلق فوضى عارمة.

من ناحية أخرى فإن اللامركزية الإدارية من شأنها أن تؤدي إلى حدوث المنافسة بين السلطة المركزية والهيئات المحلية التي ستفضل المصالح المحلية على المصالح القومية.

أعضاء الهيئات المحلية والذين تم اختيارهم عن طريق الانتخاب يميلون عادة للإسراف في لإتقان الأموال العامة، ذلك أنهم لا ينظرون إلى الصالح العام إلا بالقدر الذي يرضي ناخبيهم ضمانا لانتخابهم مرة أخرى.

***النظام اللامركزي يمس الوحدة الإدارية للدولة:** وذلك نتيجة لمنح الهيئات المحلية سواء أكانت إقليمية أو مرفقية بعض اختصاصات الوظيفة الإدارية تمارسها بصورة مستقلة عن السلطة المركزية[1].

([1]) رفعت عيد سيد، **مرجع سابق**، ص226.

المبحث الثاني: ماهية التنمية المحلية

في ظل الانفتاح الحاصل في العالم وموجة العولمة والتطور التكنولوجي في وسائل الإعـــلام والاتصال اتسع مجال التنمية حين أصبح مجال يتخذ كحجة للتدخل في شؤون الدول.

1-مفهوم التنمية المحلية:

لقد حظي مفهوم التنمية باهتمام كبير من قبل الباحثين والمتخصصين وفق اتجاهـــات مختلفـــة وذلك لما له من أهمية كبيرة في كيان المجتمع والدولة معا. فأصبحت الدول تسعى لتحقيـــق التنميـــة المحلية لكي تصل إلى تنمية وطنية شاملة.

وقبل التطرق لمفهوم التنمية المحلية نتعرف أولا على مفهوم التنمية.

أولا: تعريف التنمية:

*عرف التنمية على أنها: "عملية تغيير اتجاهات وقيم، وتعديل سلوك وخلق مهارات وإنشـــاء وعـــي، وهي عملية تملك لكل أسباب التقدم، وقدرات على إرساء نظم وتوطن الإبداع"[1].

نميز من هذا التعريف أن التنمية عملية وليس حالة أو ظاهرة تمس الاتجاهات والقـــيم المهـــارات والفكر دافعة به إلى التقدم وفتح المجال للإبداع.

*وعرفت التنمية بأنها: "ذلك المشروع الذي يؤدي إلى خلق الإنسان الواعي والمبـــدع الـــذي يـــؤثر بصورة فاعلة وفعالة في تحقيق تقدم مجتمعه اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وثقافيا"[2].

ميز هذا التعريف التنمية بأنها مشروع لخلق مجتمع مبدع، مبينا في هذا التعريف مجالات التنميـــة (التنمية الاقتصادية، التنمية السياسية...)

*عرفت الأمم المتحدة للتنمية بأنها: "عبارة عن مجموع الوسائل والطرق التي تستخدم بغرض توحيـــد جهود الأهالي مع السلطات العامة بغية تحسين مستوى الحياة في جميع النواحي في المجتمعات القومية والمحلية، وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابيا في الحياة القومية، وبالتالي تساهم فـــي تقدم البلاد"[3].

([1]) عبد القادر رزيق المخادمي، **الإعلام والتنمية**. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2003، ص9.

([2]) عمر شريف، "استخدام الطاقات المتجددة ودورها في التنمية الحالية المستخدمة"، **رسالة ماجستير**، (جامعة الحـــاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية 2007-2006) ص113.

([3]) وفاء معاوي، **مرجع سابق**،ص39.

ويميز هذا التعريف التنمية على أنها سبيل للوصول إلى تقدم الدول باتحاد الجهود الشعبية مع جهود السلطات الحكومية سواء على المستوى الوطني أو المحلي، حيث حدد هذا التعريف مستويات التنمية.

ثانيا: مستويات التنمية:

للتنمية مستويين أساسيين هما: المستوى الوطني، المستوى المحلي:

أ-المستوى الوطني: ويقصد بها اتخاذ الدولة بالكامل اتجاها لتحقيق التنمية الشاملة في كافة القطاعات والأنشطة الإنتاجية والخدمية كالزراعة والصناعة والصحة والتعليم...، مع مراعاة التنسيق والتوازن فيها. إن برامج التنمية تستهدف خلق ظروف التقدم، ويقصد بها العمل على مستوى ثلاث أبعاد أساسية تتمثل في:

البعد الأول: يتضمن تحقيق الإصلاحات المادية في مجالات الطرق، الإسكان...

البعد الثاني: يتضمن الأنشطة الوظيفية في مجالات الصحة والترفيه والتعليم...

البعد الثالث: يتضمن العمل المجتمعي ويقصد به تطبيق برامج الحوار الديمقراطي والمناقشة الجماعية لتحديد الحاجات والمشكلات ورسم خطط العلاج[1].

ومن هنا يتم تحديد دور تنمية المجتمع كأسلوب يمكن أن يدعم التنمية الوطنية والمحلية والإسراع في إنجاز أهدافها المحققة.

ب-المستوى المحلي: يصطلح على تسميتها بتنمية المجتمع المحلي ويقصد بها العمليات التي يمكن من خلالها تنسيق وتوحيد جهود السكان المحليين مع السلطات الحكومية قصد تحسين مستوى الأحوال الاجتماعية والاقتصادية لتلك المجتمعات المحلية والإسهام في تنميتها[2]. وبالتالي فالتنمية المحلية تمس كل القطاعات وتمس الإنسان بكل مكوناته وأيضا بيئته في منطقة محلية معينة.

ثالثا: تعريف التنمية المحلية:

نظرا لأهمية موضوع التنمية المحلية فقد حظي هذا المفهوم باهتمام الباحثين والمتخصصين وبذلك كانت هناك العديد من التعريفات كل تعريف يركز على زاوية معينة حسب وجهة نظر واضحة ونذكر من بين التعريفات ما يلي:

([1]) محمد شفيق، **التنمية والمشكلات الاجتماعية**. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999، ص18.

([2]) **المرجع نفسه**، ص19.

*لقد عرفت التنمية المحلية بأنها: "عملية تشجيع المجتمع المحلي على اتخاذ الخطوات التي تجعل حياتهم المادية والروحية أكثر غنى معتمدين في ذلك على أنفسهم فجوهر التنمية هو الذي يعالج بها المجتمع مشكلاته"[1].

ونميز من هذا التعريف أربعة نقاط يرتكز عليها:

- تركز على الإنسان.
- عملية وليس مجرد حالة أو حادثة.
- تتطلب التنظيم.
- مدخل ديناميكي لمواجهة المشكلات.

*ويمكن تعريف التنمية المحلية على أنها: "العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة[2].

نميز في هذا التعريف أن التنمية المحلية عملية التشارك بين المجتمع المحلي والحكومة المركزية قصد رفع المستوى المعيشي للمنطقة.

*وعرفت أيضا بأنها: "عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية، وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية، وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدة المحلية ودمج جميع الوحدات في الدولة"[3] . تم التركيز في هذا التعريف على التغيير الذي تحدثه السياسات العامة المحلية الموضوعة من طرف القيادات المحلية في إطار موازنة بين الأهداف والموارد ومشاركة شعبية فعالة قصد تحقيق مستوى معيشي مرتفع لأفراد المجتمع المحلي.

([1]) رشاد أحمد عبد اللطيف، **أساليب التخطيط للتنمية**. الإسكندرية: المكتبة الجامعية،2002، ص21.

([2]) مريم أحمد مصطفى، إحسان حفظي، **قضايا التنمية في الدول النامية**.الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، 2005، ص224.

([3]) عبد المطلب عبد المجيد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**. القاهرة: الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، 2001،ص14.

* عرفها تعريف محي الدين صابر: مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية، وهذا الأسلوب يقوم على تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا[1].

نستخلص من هذا التعريف ما يلي:

- أسلوب علمي يقوم على مناهج علمية (علوم الاجتماعية، الاقتصادية)
- يعمل على تغيير وبلورة أفكار المجتمع التي تكون تواكب التطورات الجديدة.
- يركز هذا التعريف على المشاركة الشعبية بكل مستوياتها في البيئة المحلية لتحقيق التنمية المحلية.

ومن التعريفات السابقة نعرف التنمية المحلية على أنها:

هي عملية تشاركية بين الجهود الحكومية والجهود الشعبية وذلك عبر أسلوب علمي يهدف إلى تطوير أفكار المجتمع وتوعيته بحقوقه وواجباته وذلك بهدف تلبية احتياجات المواطنين في مختلف الوحدات المحلية.

رابعا: خصائص التنمية المحلية: يمكن الإشارة إلى بعض الخصائص منها:

- لا تختص عملية تنمية المجتمع المحلي بجانب واحد من جوانب الحياة بل هي عملية نهوض شاملة لنواحي الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع وإشباع حاجياته.
- تتطلب وجود قيادة مهنية معدة ومدربة على كيفية تحقيق أهداف المجتمع المحلي.
- تهتم باستثمار الموارد المادية والبشرية المتوافرة بالمجتمع لمحلي والتي يمكن توفيرها.
- تعمل على اكتشاف القيادات وتنمية قدراتها على تحمل المسؤولية.
- المشاركة مبدأ أساسي ورئيسي لكافة العمليات التي تقوم بها تنمية المجتمع.
- تتضمن عمليات تعليمية وإرشادية مثل تعليم الكبار ومحو الأمية، والإرشاد الزراعي والصناعات الصغيرة، والتوعية بكافة الأمور الحياتية التي تؤثر في حياة المواطنين كأهمية التطعيم للأطفال الرضع ،واستخدام الحبوب والبذور المنتقاة في الزراعة والاستخدام الآمن للمبيدات الزراعية.

([1]) مصطفى الجندي، **الإدارة المحلية وإستراتيجيتها**. الإسكندرية: منشأة المعارف، 1987، ص49.

- تمارس في كافة المجتمعات المحلية سواء كانت ريفية أو حضرية كما لا تقتصر على دولة دون أخرى، فتهتم بها البلدان النامية والبلدان المتقدمة على حد سواء.
- تتضمن عدة مساعدات فنية (في شكل موظفين ومعدات وتجهيزات واستشارات) من جانب الهيئات الحكومية والتطوعية سواء كانت محلية أو دولية.
- اعتمادها على الأسلوب الديمقراطي في العمل.
- تتميز بالشمول والتكامل فهي تهتم بجميع قطاعات المجتمع ولا تترك قطاع وتهمل الآخر.
- العمل على توحيد جهود جميع التخصصات في مواجهة المشكلات التي يعاني منها المجتمع ولا تقتصر عل تخصص معين أو مهنة بذاتها.
- العمل على مراعاة السياق الثقافي والاجتماعي عند تعاملها مع المشكلات المجتمعية وعند التفكير في إشباع الاحتياجات المجتمعي [1].

خامسا: مبادئ التنمية المحلية:

هناك عدة مبادئ ترتبط بعملية التنمية المحلية بحيث إذا ما أهمل مبدأ انهارت عملية التنمية المحلية لأنها عملية شاملة ومتوازنة ويشارك فيها المواطنون من بدايتها إلى نهايتها.

أ- مبدأ الشمول: يعني هذا المبدأ ضرورة تناول قضية التنمية من جميع جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والشمول يعني أيضا شمول التنمية بكل قطاعات المجتمع الجغرافية والسكانية بحيث تغطي المشروعات والبرامج كل المجتمع ما أمكن ذلك تحقيقا للعدالة وتكافؤ الفرص وإرضاء المواطنين.

ب-مبدأ التكامل: ويعني التكامل في تنمية المجتمع المحلي شمول هذه العملية كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، كما يعني التكامل أيضا تكامل بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري بمعنى لا يمكن إجراء تنمية محلية ريفية دون تنمية حضرية و العكس ولقد كتشف العاملون في مجال تنمية المجتمع أن هناك علاقة عضوية بين الريف والحضر ويعني التكامل هنا تكامل في مشروعات تنمية المجتمع المحلي التعليمية ومثال على ذلك يتم إنشاء مدارس تبدأ في التعليم الأساسي حتى التعليم الثانوي، أو في

([1]) محمود محمد محمود، أحمد عبد الفتاح ناجي، **التنمية في ظل عالم متغير**. القاهرة: دار السحاب للنشر والتوزيع،2008، ص23.

مجال الصناعي يتم عمل مصانع للمنتجات الريفية لمحاصيل يتم توزيعها في المجتمع من الزراعة حتى الإنتاج مثل: تصنيع الخضر والفاكهة والعصائر....الخ[1].

ج- مبدأ التقبل: يعتبر التقبل من المبادئ الرئيسية التي يجب الإلمام بها وتطبيقها عند العمل في تنمية المجتمع، ويعني التقبل قيام من يعمل بتنمية المجتمع بتقبل المجتمع كما هو لا كما يجب أن يكون عليه بغض النظر عن سلوك أفراده أو قيمه. وإذا شعر أفراد المجتمع بتقبل العاملين لهم تنمو الثقة ويتم التعاون وتزداد عمليات المشاركة في تنمية المجتمع وعلى العامل في تنمية المجتمع أن يظهر استجابة عملية واضحة للتعبير عن هذا التقبل وذلك بعدة صور مثل: الاحترام، التسامح، تقدير المشاعر، تجنب النقد...الخ[2].

د-مبدأ التوازن: يعني هذا المبدأ الاهتمام بجوانب التنمية حسب حاجة المجتمع فلكل مجتمع احتياجات تفرض وزنا خاصا لكل جانب منها، فمثلا: في المجتمعات الفقيرة تحتل قضايا التنمية الاقتصادية فيها وزنا أكبر على ما عداها من القضايا والاهتمامات مما يجعل تنمية الموارد الإنتاجية هي الأساس المستهدف من التنمية والقضايا الأخرى بمثابة فرع منها.

ه- مبدأ التنسيق: يهدف هذا المبدأ إلى توفير جو يسمح بتعاون جميع الأجهزة القائمة على خدمة المجتمع وتضافر جهودها وتكاملها بما يمنح ازدواج الخدمة أو تضاربها لأن ذلك يؤدي إلى تضييع الجهود وزيادة التكاليف ولهذا محاولات كثيرة لأعمال مبدأ التنسيق بهدف تفادي هذه النقائص والتقليل من آثارها[3].

سادسا: ركائز التنمية المحلية:

تقوم التنمية المحلية على ركائز هامة وذلك لضمان تحقيق البرامج التنموية و تتمثل في:

أ-تكامل مشروعات الخدمات: من ركائز التنمية المحلية أن يكون هناك تكامل بين مشروعات الخدمات داخل المجتمع وأن يوجد نوع من التنسيق بحيث لا نجد لا خدمات مكررة ولا نوعا من التناقض والتضاد في تقديم هذه الخدمات.

([1]) وسيلة السبتي،" تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب -دراسة حالة بسكرة- ".**رسالة ماجستير** ،(جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2004-2005) ص28.

([2]) محمود محمد محمود، أحمد عبد الفتاح ناجي، **مرجع سابق**،ص27.

([3]) وسيلة السبتي، **مرجع سابق**، ص28.

ب-الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع: سواء كانت مادية أو بشرية ويؤدي ذلك إلى نفع اقتصادي من حيث أنه يقلل من تكلفة المشروعات ويعطيها مجالات وطنية أوسع، وتعتبر عملية على الموارد المحلية للمجتمع من أساليب التغيير الحضاري المقصود باعتبار أن ذلك يتم عن طريق إدخال الأنماط الحضارية الجديدة من خلال الأنماط القديمة، وذلك باستخدام الموارد المتاحة في المجتمع واستعمال موارد جديدة غير مألوفة بالنسبة له هذا أيضا على الموارد البشرية المسيرين المحليون يكونون أكثر نجاحا في تغيير اتجاهات أفراد مجتمعهم من الشخص الغريب على المجتمع حتى ولو كان أكثر كفاءة وقدرة.

ج-المشاركة الشعبية: يقصد بالمشاركة الشعبية العملية التي يقوم الفرد من خلالها بالإسهام الحر الواعي لصياغة نمط حياة مجتمعه في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وإتاحة الفرص الكافية له للمشاركة في وضع الأهداف العامة لحركة المجتمع، وتصور أفضل الوسائل لتحقيق هذه الهداف.

إن مشاركة الأهالي في عملية تنمية مجتمعهم المحلي عملية ضرورية بل وأساسية وبدونها لا تستطيع عملية التنمية تحقيق أهدافها المطلوبة ويمكن أن نلخص أهمية المشاركة الشعبية في النقاط التالية:

- مساندة عملية التنمية ما يجعلها أكثر ثباتا وأعم فائدة.
- يعتبر المواطنون المحليون في العادة أكثر حساسية من غيرهم لما يصلح لمجتمعهم[1].
- مساهمة الجهود التطوعية من خلال المشاركة الشعبية يعمل على تحقيق مبدأ ديمقراطية الخدمات التي تؤدي عن طريق الشعب لصالح الشعب نفسه.
- الحكومة لا تستطيع أن تقوم بجميع الأعمال والخدمات ودور المشاركة الشعبية دور تدعيمي وتكميلي لدور الحكومة وهو ضروري وأساسي لتحقيق الخطة[2].

د-التخطيط: يمثل التخطيط منهجا علميا وأداة فعالة وحيادية يمكن تطبيقه على المستوى المحلي والوطني مهما كانت طبيعة النظام الاقتصادي المعتمد أو المنهج السياسي المتبع فهو عملية تغيير اجتماعي وتوجيه واستثمار طاقات المجتمع وموارده عن طريق مجموعة من القرارات الرشيدة

([1]) منال مودع، "تمويل التنمية المحلية في ظل الإصلاحات الجبائية". **رسالة ماستر**،(جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2010-2011) ص18.

([2]) **المرجع نفسه**، ص20.

التي يشترك في اتخاذها الخبراء وأفراد الشعب وقادتهم السياسيين لتحقيق وضع اجتماعي أفضل للمجتمع، وعلى كافة مستوياته كنسق في فترة زمنية في ضوء الإيديولوجية والحقائق العالمية والقيم التي يمكن استخدامها وتوظيفها في إحداث التغيير المطلوب[1].

2- أهداف التنمية المحلية:

تختلف أهداف التنمية في الهيئات المحلية (البلدية، الولاية) كثيرا عن الأهداف العامة للدولة، فالهدف العام لها يرمي إلى ضرورة العمل على تحقيق مستوى رفاه متوازن لكل الأفراد والجماعات في أي مجتمع إضافة إلى تحقيق الأهداف التالية:

أ-تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي وذلك من خلال زيادة المشاريع الاقتصادية المحلية أو توسيعها.

ب-القضاء على الفقر والجهل والتخلف ويتم ذلك من خلال فتح مناصب شغل عن طريق المشاريع مما يخفض من معدلات البطالة ويرفع من القوة الشرائية للأفراد ومنه التقليل من ظاهرة الفقر وتوسيع الهياكل التربوية كبناء المدارس في مختلف البلديات والتجمعات السكانية خاصة في الريف من أجل ضمان التمدرس للأطفال وكذلك فك العزلة عن هذه المناطق ودفعها نحو الانفتاح والتحضر تدريجيا.

ج-تعزيز القدرات العامة للمجتمع كبناء الهياكل القاعدية وشق الطرقات واستصلاح الأراضي وغيرها من المشاريع التي تزيد من قوة المجتمع.

د-تحفيز المواطن للمشاركة في عملية التنمية وهذا يكون بتقديم الدعم المادي والمعنوي له وإشعاره بأنه عنصر مهم وفعال في مجتمعه وأنه بإمكانه تقديم الخدمات اللازمة للتنمية في شتى المجالات وخاصة إذا كانت تمس الاحتياجات والنقائص التي يعاني منها.

خ-دعم الإدارة المحلية حتى تتمكن من التطور والخروج من دائرة الفقر، وهذا الدعم يكون بتقديم المساعدات للقيام بالمشاريع للقضاء على النقائص التي تعاني منها.

ه-الاستفادة من اللامركزية والتي تعني استقلالية السلطة والإدارة مما يساعدها على وضع المشاريع المناسبة لها باعتبارها أقرب من الدولة إلى المواطن وأعلم باحتياجاته والنقائص التي يعاني منها.

([1]) **المرجع نفسه**، ص21.

و- بروز إمكانية التكامل بين المناطق، والتكامل يعني التعاون للوصول إلى الأهداف المسطرة وهو يمس مختلف المجالات ويساعد على تحسين نوعية الخدمات المقدمة ويسرع من عملية التنمية[1].

(1) **المرجع نفسه**، ص17.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما سبق نصل إلى أن مفهوم اللامركزية الإدارية يتداخل مع العديد من المفاهيم منها الحكم المحلي والادارة المحلية والحوكمة المحلية، لكن تبقى اللامركزية الإدارية تفويض ونقل للمسؤوليات من السلطة المركزية إلى الهيئات المحلية مع الخضوع للوصاية الإدارية، وقد تختلف اللامركزية الإدارية في صورها قد تتخذ منحى لامركزية الإدارية الإقليمية، أو منحى لامركزية المرفقية (كالجامعة).

كما هناك العديد من العوامل المؤثرة في اللامركزية الإدارية سواء هذه العوامل جغرافية أو تاريخية أو اجتماعية أو ثقافية أو عوامل اقتصادية أو سياسية، بحيث أن هذه العوامل تضفي على اللامركزية الإدارية مجموعة من العيوب والمزايا.

أيضا تم التطرق في هذا الفصل إلى مفهوم التنمية المحلية كمصطلح يجمع بين الجهود الشعبية والحكومية، وذلك بإتباع منهج علمي قصد تحقيق مجموعة من الاهداف من بينها العدالة الاجتماعية والمشاركة الشعبية وتحقيق التكامل بين المناطق والقضاء على الفقر والجهل وتحقيق النمو الاقتصادي.

وتتميز التنمية المحلية بمجموعة من الخصائص تفرقها عن أنواع التنمية الأخرى، فهي تهتم بكل ما يخص المجال المحلي الضيق ولا تضطلع إلى المستوى الوطني. متخذة بمجموعة من المبادئ، كمبدأ الشمول، مبدأ التكامل ، مبدأ التقبل ،مبدأ التوازن،مبدأ التنسيق .مع وجود مجموعة من الركائز لضمان تحقيق البرامج التنموية للوصول إلى أهداف التنمية المحلية بطريقة سريعة وسليمة وذات قرارات رشيدة.

الفصل الثاني:
اللامركزية الإدارية كإطار لخدمة مجالات التنمية المحلية

نظرا لزيادة دور الحكومات في مجال تزويد السكان بالخدمات المحلية الأساسية كالتعليم، الصحة، السكن...الخ، فتعمل اللامركزية الادارية على تجنب البطء والروتين الاداري وما يترتب عنه، ما أدى بهذه الحكومات للتنازل على بعض الصلاحيات للهيئات المحلية قصد تسهيل تلبية الحاجيات الأساسية للمجتمع المحلي، و تخفيف الأثار السلبية عنه حيث تبسط الاجراءات الادارية وتقرب الادارة من المواطن، وهذا لزيادة الاهتمام ولتلبية الاحتياجات المحلية.

وعليه في سنتطرق في هذا الفصل الى:

المبحث الأول: اللامركزية الإدارية ورفع القدرة الاقتصادية.

المبحث الثاني: اللامركزية الإدارية وترقية لخدمات الاجتماعية.

المبحث الثالث: اللامركزية الإدارية ودعم الميدان الثقافي.

المبحث الأول: اللامركزية الإدارية ورفع القدرة الاقتصادية

تعالت الأصوات في معظم الدول بإتباع نظام اللامركزية الإدارية كإطار لفتح المجال للاستثمار سواء كان استثمار أجنبي أو محلي، وإتاحة فرص للعمل وخاصة لفئة الشباب، وذلك بتوفير المناخ المناسب للاستثمار، أو فتح مجال المنافسة للقطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،قصد تحقيق التنمية الاقتصادية*لذلك سوف نتطرق في هذا المبحث إلى ما يلي:

1-اللامركزية الإدارية وفرص الاستثمار

أ-تعريف الاستثمار: للاستثمار العديد من المفاهيم وذلك يرجع إلى التخصص الذي يدرس فيه، ومنه نذكر بعض التعريفات: *عرف الاستثمار أنه: "هو توفير وتكوين رأس المال لأن المال المدخر لا يكتنز ولكنه يوظف توظيفا منتجا من خلال حلقة للإنتاج على رؤوس الأموال العينية الثابتة، يقصد زيادة أو تحسين الإنتاج إلى رؤوس الأموال العينية الثابتة بقصد زيادة أو تحسين أو حماية الطاقة الإنتاجية للمشروعات، والاقتصاد القومي، فالاستثمار يتضمن إذن تضحية بالاستهلاك الحاضر بغرض زيادة الناتج في المستقبل"[1].

يميز هذا التعريف بأن الاستثمار هو تكوين لرأس المال عن طريق توظيفه في مشاريع منتجة لها عائد مع مرور الوقت.

- لكن اتجه البعض لتعريف الاستثمار على أنه "كل استغلال لرؤوس الأموال من أجل تحقيق عملية إنماء للذمة من المالية للدولة ودخولها في مشروعات اقتصادية دائمة تعمل على توفير احتياجات مختلفة وتحقيق الربح"[2].

وينظر للاستثمار من خلال هذا التعريف بأنه استغلال للأموال الخاصة بالدولة في مشاريع تعود عليها بالربح وتحقيق احتياجات مجتمعاتها.

---

* إنها العملية التي تؤدي إلى تغيير شامل ومستمر تصاحبه زيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الفئات الفقيرة مع تحسن في نوعية الحياة وتغير في هيكل الإنتاج. حمودي بن عباس، "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية".**رسالة ماجستير**، (جامعة محمد خيضر، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم الاقتصادية، 2011-2012) ص13.

([1]) مراد بلكيعبات، "منح الامتياز للاستثمار الصناعي في التشريع الجزائري".**رسالة دكتوراه**،(جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011-2012) ص10.

([2]) رفيقة قصوري، "النظام القانوني للاستثمار الأجنبي في الدول النامية".**رسالة دكتوراه**، (جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2010-2011) ص8.

ب-أشكال الاستثمار: هناك نوعين: استثمار أجنبي، استثمار وطني.

***الاستثمار الوطني:** لقد عرفه بأنه: "الذي تكون فيه الأموال المستثمرة ملكا لمواطني البلد المستثمرة فيه"[1]. وهذا يعني أن الاستثمار الوطني هو ذلك النشاط الاقتصادي الذي يقوم به سكان الدولة الحاملين لجنسيتها على أرض الدولة المقيمين فيها، حيث تعود على اقتصاد الدولة بالفائدة مما يؤدي إلى تحسن الاقتصاد الوطني وخلق فرص للعمل.

***الاستثمار الأجنبي:** تم تعريفه من قبل العديد من المتخصصين ونذكر من بين التعريفات ما يلي:

اعتبر كمصطلح واسع في التعريف التالي: "الاتفاق على عوامل الإنتاج لخلق سلع رأسمالية"[2].

وما يلاحظ من هذا التعريف أنه تعريف فضفاض وغير دقيق ولا يميز الاستثمار الأجنبي على غيره من الأشكال الأخرى، حيث لم يذكر عناصر قيامه أو شروطه أو حدوده.

-كما عرفه بأنه: "استخدام أصول مالية مهما كان نوعها أو طبيعتها، من شخص طبيعي أو اعتباري في نشاط اقتصادي خارج حدود دولته، سواء خوله هذا الاستغلال السلطة الفعلية في توجيه النشاط الاقتصادي أم لا بهدف تحقيق عائد مجز"[3].

وكما هو واضح ركز هذا التعريف على أن الاستثمار الأجنبي هو تحرك لرؤوس الأموال من دولة إلى دولة أخرى، وذلك قصد تحقيق الربح المادي.

بعد التعرف على مفهوم الاستثمار وخاصة أنه أحد الأعمدة المهمة لتحقيق التنمية المحلية، حيث تتيح اللامركزية الإدارية للقائمين على شؤون المجتمع المحلي سواء كانوا أعضاء المجالس المنتخبة أو القيادات التنفيذية أو أفراد المجتمع في حد ذاته، من معرفة الموارد المتاحة في هذه الوحدة المحلية، أيضا في المقابل تمكن من معرفة أكثر المشاكل المطروحة على المجتمع المحلي -التي لا يمكن أن تصل الحد السلطات العليا في حالة النظام المركزي- بحيث تقوم هذه الوحدات المحلية بترجمة تلك الاحتياجات في شكل برامج أو مشروعات أو خطط يوكل تنفيذها للمستثمرين سواء

([1]) مراد بلكعيبات، **مرجع سابق**،ص15.

([2]) رفيقة قصوري، **مرجع سابق**، ص8.

([3]) **المرجع نفسه**،ص11.

المحليين أو الأجنبيين وذلك بهدف سد حاجيات المجتمع المحلي، وهذا بدوره يؤدي إلى تحقيق تنمية محلية فعالة تساهم في تحقيق التنمية الوطنية الشاملة[1].

أيضا للامركزية الإدارية دور كبير في توفير المناخ لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وذلك بتكيف اللوائح القانونية ومنح أساس قانوني للمستثمر في تلك الوحدات المحلية ويزداد دور اللامركزية الإدارية اتجاه الاستثمار في ظل:

- ارتفاع معدل التقدم الفكري والثقافي والتحضر والتطور التكنولوجي وهذا ما يحارب ظاهرة الفساد والاختلاسات ويسود في المجتمع صفة الإتقان وحسن تسير الأموال المستثمرة.
- تزايد المعدلات السكانية مما يؤدي إلى زيادة المطالب وهذا ما يؤدي بالمسئولين على الوحدات المحلية بالتشجيع على الاستثمار وفتح المجال لكل المشترين للتقدم سواء بأفكارهم أو خيراتهم أو رأس المال لانجاز المشاريع وبالتالي سد فجوة الاحتياجات.
- زيادة تطلعات المواطنين إلى مستوى متطور للخدمات نتيجة المتغيرات الاقتصادية والاتفاقات الدولية وإسناد المرافق العامة إلى أكثر من دولة.
- توفر نظم الإدارة الحديثة والكفاءة الإدارية مما يقلل من الإجراءات البيروقراطية والروتين والتعقيدات الإدارية أمام المستثمرين وهذا ما يحفزهم للاستثمار. [2]

2- اللامركزية الإدارية لتخفيض البطالة

سوف نتعرض في هذا المطلب إلى أهمية اللامركزية الإدارية باعتبارها "أكثر قربا من المواطنين المحليين المقيمين داخل نطاقها المكاني، وبالتالي فهي أكثر قدرة على تقديم مزيج من السلع والخدمات الذي يشبع التفضيلات والأذواق المختلفة لناخبيها، وبعد ذلك جوهر الكفاءة الاقتصادية". [3] وتكمن هذه الأهمية في تخفيضها للبطالة في المجتمع المحلي وذلك بتوفير المناخ المناسب للتعاقد مع القطاع الخاص، والتسهيلات الإدارية والقانونية لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع ودعم

([1]) سمير محمد عبد الوهاب، **مرجع سابق**، ص23.

([2]) السيد عبد المطلب غانم، سمير عبد الوهاب، حسن العلواني، **مرجع سابق**، ص69.

([3]) خالد زكرياء أمين، "اللامركزية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية". في مؤلف: على الدين هلال، سمير محمد عبد الوهاب، **اللامركزية وتمكين المجتمعات المحلية خبرات دولية ومصرية**. الهرم: دار الجلال للطباعة والنشر، 2011، ص69.

المجال ألفلاحي، وهذا بدوره ما يساهم في تحقيق ورفع القدرة الاقتصادية خاصة وضمان تحقيق التنمية المحلية عامة.

وقبل التعرض إلى آليات خفض البطالة نستعرض مفهوم البطالة:

أولا: مفهوم البطالة:

أ- تعريف البطالة: هناك العديد من التعريفات لمصطلح البطالة التي تختلف من تشريع إلى تشريع ومن منطقة إلى أخرى وذلك حسب العوامل المتحكمة فيها ويمكن تعريف البطالة كالآتي:

* عرفت على أنها:"الحالة التي تنطبق على وجود أشخاص قادرين على العمل ومؤهلين له وراغبين فيه وباحثين عنه وموافقين على العمل بالأجر السائد ولكنهم لا يجدونه بالنوع والمستوى المطلوبين وذلك في مجتمع معين لفترة زمنية معينة ونتيجة للقيود التي تفرضها حدود الطاقة والقدرة لاستيعابية لاقتصاديات هذا المجتمع". [1]، إذن هذا التعريف يبين أن البطالة تكون في المجتمع الذي يضم أفراد لهم القدرة على العمل ويسعون له لكن بدون جدوى وذلك نتيجة للإرهاصات الذي يفرضها اقتصاد تلك الدولة.

* تعريف البطالة حسب الديوان الوطني للإحصاء: يعتبر الشخص بطالا إذا توافرت فيه المواصفات التالية:

- أن يكون في سن يسمح له بالعمل (بين 15 سنة و 64 سنة).
- لا يملك ولا يجد عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي، وتشير إلى أن الشخص الذي لا يملك عملا هو الشخص الذي لم يزاول عملا ولو لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق.
- أن يكون في حالة بحث عن العمل، حيث أنه قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل.
- أن يكون على استعداد تام للعمل ومؤهلا لذلك. [2]

إذن المقصود بالبطالة عدم وجود فرص عمل مشروعة ومتوفرة لمن توافرت له القدرة على العمل والرغبة فيه.

([1]) نادر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد الجزائري**.الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية، 2010،ص ص46-48.

([2]) سرير عبد الله رابح، "**سياسة التشغيل في الجزائر ومعضلة البطالة**"، الملتقى الوطني حول "سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية". بجامعة محمد خيضر بسكرة ، يومي 13-14 أفريل 2011، ص2.

ثانيا: الحلول التي تتيحها اللامركزية الإدارية للقضاء على البطالة:

باعتبار اللامركزية الإدارية النظام القادرة على تلبية الاحتياجات المحلية، مما يسهل عليه توفير البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية يحل تلك المشاكل، ومن بين المشاكل الكبرى التي تعاني منها معظم الدول هي البطالة، مما يستلزم من الوحدات المحلية فتح المجال للقطاع الخاص. والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعيم المجال الفلاحي للقضاء على هذه الظاهرة الخطيرة.

أ-دور القطاع الخاص في خلق فرص العمل:

أصبحت الدولة تسعى لتمكين المواطنين وليس مجرد خدمتهم، والاهتمام بتوجيه الخدمة وليس تقديمها مباشرة. حيث أنه في هذا الإطار تتيح اللامركزية الإدارية للوحدات المحلية بالتعاقد مع القطاع الخاص لتوفير الخدمات مما يؤدي إلى توفير فرص عمل كثيرة لشباب المنطقة[1]، ومن هنا يمكن تعريف القطاع الخاص على أنه: "ذلك القطاع من الاقتصاد الوطني الذي يقوم على أساس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وتجري فيه عملية تخصيص الموارد الإنتاجية طبقا لما تمليه قوى السوق التلقائية وليس إرادة السلطات الحكومية العامة"[2].وهذا التعريف يحدد أن هذا القطاع يمثل تلك المؤسسات التي ينشأها رجال الأعمال ذوي الملكية الخاصة لرؤوس الأموال ويسيرون أعمالهم وفق ظروف السوق وليس ما تمليه السلطة المركزية.

كما عرف القطاع الخاص على أنه " تحويل جزئي أو كلي لملكية المؤسسات العمومية أو إدارتها وتسييرها من القطاع العام إلى الخاص"[3].يتميز هذا التعريف بالبساطة وسهولة تبسيط لعملية التحويل أي يميز أنه عملية لنقل المؤسسة أو إدارة المؤسسة أو إدارة مسؤوليتها سواء بشكل جزئي أو كلي من إطار عام إلى إطار خاص.

كما يمكن تعريفه على أنه: تحويل المؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص والأفراد عن طريق:

- البيع الكلي أو الجزئي.
- الإيجار أو عقود الإدارة والتشغيل.
- عرض سندات المؤسسة للاكتتاب العام.

([1]) السيد عبد المطلب غانم، سمير عبد الوهاب، حسن العلواني، **مرجع سابق**،ص68.

([2]) ضياء مجيد، **الخصخصة والتصحيحات الهيكلية**. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة،2003،ص18.

([3]) مرزاقة عيسى، "القطاع الخاص والتنمية في الجزائر". **رسالة دكتوراه**، (جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2005-2006) ص156.

- بيع المؤسسة مباشرة أو بالمزاد العلني.
- تقسيم المؤسسة إلى وحدات صغيرة يتم خوصصة كل واحدة على حدا وبالشكل الذي يتلاءم معها.
- بيع السندات للأجراء.
- إعلان إفلاس المؤسسة أو التصفية الشرعية[1].

نلاحظ هذا التعريف يوضح آليات ومؤشرات التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص.

وعرف القطاع الخاص على أنه "النشاط الاقتصادي الذي يهدف إلى الربح ولا يخضع لتمويل من الدولة، ولا تؤول أرباحه إلى الخزينة باستثناء الجزء الخاضع للضريبة"[2].

وهذا التعريف يحدد هدف القطاع الخاص والمتمثل في الربح والذي لا يرجع أرباحه إلى خزينة الدولة إلا بما يخص الضرائب المقتطعة.

في ظل التوجه نحو اللامركزية الإدارية وزيادة مستوى المشاركة الشعبية في عملية اتخاذ القرار، وفي ذات الوقت منح القطاع الخاص دورا أكبر في الاقتصاد الوطني تظهر أهمية وضع إستراتيجية للتنمية المحلية تقوم على الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وما تجدر الإشارة إليه أن القطاع الخاص له دور رئيس في عملية اللامركزية الإدارية من خلال تشجيع الأعمال الخاصة ودعم عمليات الادخار والاستثمار والتوظيف ومنح فرص كثيرة للعمل، ويجب أن يصبح منتجوا القطاع الخاص على المستوى المحلي من أصحاب المصلحة الرئيسيين في تحقيق توازن بين قوى السوق وقيام الحكومة بتقديم الخدمات العامة[3].

وإذا اعتبرنا الدولة هي الفاعل الأساسي لتحقيق التنمية، لكن من التغيرات الطارئة الآن أدركت الدولة أنه للقطاع الخاص أهمية كبيرة في تحقيق التنمية المحلية، خاصة توفير فرص العمل وهذا ما يؤدي إلى تحسين المستوى المعيشي للأفراد وهذا بدوره ما يؤدي إلى تخفيض البطالة باعتبار القطاع الخاص يتميز بالحركية والابتكار والإبداع في تسيير المؤسسات وتلبية الخدمات بجودة عالية.

([1]) **المرجع نفسه**، ص ص 156-157.

([2]) عباس النصراوي، برهان الدجاني وآخرون، **القطاع العام الخاص في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990، ص118.

([3]) عدنان عبد الله الشيحة، "هل تطوير أداء الأجهزة المحلية من صالح القطاع الخاص". متحصل عليه من: http:/www.psclocalgov.org. تاريخ الاطلاع:2013/02/13.

ب-دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في رفع القدرة الاقتصادية:

دور وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية يظهر من خلال تحقيق درجة اقتصادية عالية للوحدات المحلية المتواجدة فيها، وأيضا نظرا لما تتميز به من مرونة وقدرة على الانتشار في مختلف أقاليم البلد واستغلال موارده المحلية، بالإضافة إلى أنها أداة فعالة في معالجة الكثير من المشكلات وخاصة البطالة، وبالتالي خلق نشاط اقتصادي محلي يساهم في استقرار السكان وتلبية حاجيتهم الأساسية. وقبل التطرق إلى دورها نتعرف على مفهوم المؤسسات المتوسطة والصغيرة.

تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: "إن التعريف المعتمد بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو التعريف الذي حدده الاتحاد الأوربي سنة 1996م والذي كان موضوع توصية كل البلدان الأعضاء، وقد صادق الجزائر بالفعل على ميثاق بولونيا حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جوان 2000م، وهو ميثاق يكرس التعريف الأوربي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"[1].

حيث عرفها على انها: "المؤسسة المصغرة تشغل أقل من 10 أجراء المؤسسة الصغيرة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 50 أجيرا، وتنجز رقم أعمال سنوي لا يتجاوز سبعة ملايين أورو ولا تتعدى ميزانيتها السنوية خمسة ملايين أورو، أما المؤسسة المتوسطة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 250 عاملا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون أورو أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 27 مليون أورو"[2].

وهذا التعريف يشمل على ثلاث ركائز وهي الأشخاص المستخدمون أي عدد العمال بصفة دائمة خلال سنة واحدة. وأيضا حدود وتحديد رقم الأعمال وهي متعلقة بآخر نشاط مقفل مدته 12 شهرا. وأيضا الاستقلالية.

أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في رفع القدرة الاقتصادية للمناطق:

إتباع نظام اللامركزية الإدارية والتقسيم الإداري للدولة يعطي لكل إقليم امتياز لأن موارد متنوعة بين الإقليم ولآخر، وتعتبر المؤسسات الصغيرة الأداة الفعالة لاستغلال هذه الموارد، حيث أنها تعتبر من المحركات الأساسية للتنمية الاقتصادية المحلية وتكمن أهمتها في النقاط التالية:

([1]) جمعي عماري،" استراتيجية التصدير في المؤسسات المتوسطة والصغيرة الجزائرية". **رسالة دكتوراه**،(جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير،-2010 2011) ص77.

([2]) **المرجع نفسه**، ص ص 77-78.

*توفير فرص العمالة: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدر الرئيسي لتوفير الوظائف سواء في الاقتصاديات النامية أو المتقدمة على حد سواء، حيث أن الاعتماد على المؤسسات الكبرى كركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية لم تعد قادرة على استيعاب اليد العاملة التي في سوق العمل، وخاصة لما يشهده العالم من أزمات مالية واقتصادية أدت إلى انهيار العديد من الشركات وإفلاسها التي عملت تسريح العمال إلى البطالة، وهذا ما دفع إلى اعتماد استراتيجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لخلق مناصب شغل جديدة والتحكم في درجة البطالة[1].

*تحقيق التنمية الصناعية المتكاملة: إن القاعدة الرئيسية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتجلى في تكاملها المباشر مع المؤسسات الكبرى وذلك من خلال التعاقد، بحيث تلجأ هذه الأخيرة إلى هذا النوع من التكامل نظرا لقدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الإنتاج بتكلفة أقل، هذا بالإضافة إلى أنها تلجأ إلى التعاقد مع المؤسسات الكبرى لأجل تقديم خدماتها أو إنتاج مستلزمات مكملة للمنتج الأساسي من أجل ضمان تسويق منتجاها في ظل ضيق السوق.

*تحسين الجودة وزيادة الإنتاجية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة هامة قي الاستفادة من الموارد المتاحة وذلك من خلال زيادة إنتاجيتها لصالح المجتمع من جهة وتحسين جودة السلع والخدمات من جهة أخرى، وهذا نتيجة المنافسة فيما بين بعضها البعض أو بينها وبين المؤسسات الكبيرة.

*المساهمة في جذب المدخرات: تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجالا خصبا لجذب المدخرات الصغيرة واستخدامها استخداما منتجا نظرا لتميزها باستخدام رأس مال أقل، وهذا ما يستقطب المدخرين الصغار[2].

*المساهمة بشكل فعال في التنمية المحلية: إن صفة الانتشار الجغرافي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شتى الأقاليم تجعلها وسيلة لتحقيق أهداف تنموية واجتماعية هامة من بينها:

* قرب التصنيع من أكبر عدد ممكن من السكان، وبالتالي تقليل الفوارق بين الحضر والريف.

* انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يؤدي إلى استغلال الموارد المتاحة محليا[3].

([1]) عمار علواني، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية". **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**. العدد10. سنة 2010. ص175.

([2]) **المرجع نفسه**، ص176.

([3]) **المرجع نفسه**، ص176.

ج-دور الزارعة في رفع القدرة الاقتصادية وتخفيض البطالة:

إن اللامركزية الإدارية تعمل على تجسيد كل العمليات التي ترمي إلى حماية وتوسيع الأراضي الفلاحية والتهيئة والتجهيز القروي، وترقية الأراضي، كما تعمل على تشجيع تدابير الوقاية من الكوارث والآفات، وذلك باتخاذ كل الإجراءات وفق خصوصية المنطقة[1]، حيث أصبحت الزراعة لها أهمية كبيرة في تحقيق التنمية المحلية بالنسبة للدول المتقدمة أو المتخلفة أو النامية.

تلعب الزراعة دورا مهما في اقتصاديات الدول خاصة النامية منها، على اعتبار أن زيادة الإنتاج لمواكبة متطلبات المجتمع وتوفير مناصب شغل للبطالين، وانتظام انسياب المحاصيل الزراعية أمر ضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية، وهذه الزيادة ضرورية لمواجهة الزيادة السكانية في الدول النامية التي تعرف انفجارا سكانيا.

تساهم الزراعة في مد القطاع الصناعي بالمواد وبعض المنتجات الخام إلى جانب توفير مصادر مالية لتوظيفها في تغطية احتياجات الصناعة. كما أن الفائض الزراعي من بين القطاعات الأساسية لتحقيق التنمية المحلية، وذلك نظرا للدور الذي يلعبه هذا القطاع في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، سواء من حيث استيعاب اليد العاملة، أو المساهمة في تكوين الدخل القومي وتوفير العملة الصعبة لهذه الدول. ولو أن كل دولة تختلف عن أخرى وكل منطقة أيضا[2].

إذن للزراعة دور مهم في رفع القدرة الاقتصادية ومنها تحقيق التنمية المحلية.

بعد عرض أهم القطاعات لتي تؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية نتوصل إلى أنه تحقيق التنمية الاقتصادية والمحلية كنتيجة لها تتوقف على القدرة على تعبئة الموارد والمشاركة الشعبية والتعاقد مع القطاع الخاص وفتح المجال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفعالية بإزالة التعقيدات الإدارية وهذا ما يؤدي إلى تخفيض نسبة البطالة في المجتمع وتحقيق رفاهية المجتمع المحلي.

([1]) وفاء معاوي، **مرجع سابق**، ص68.

([2]) فوزية غربي،" الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية". **رسالة دكتوراه**، (جامعة منتوري، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علم الاقتصاد، 2007-2008) ص25.

المبحث الثاني: اللامركزية الإدارية وترقية الخدمات الاجتماعية

إن تعزيز قدرات الإدارة المحلية في اتخاذ القرار من خلال المشاركة المنظمة هي الأصل في تحقيق التنمية المحلية من خلال اللامركزية الإدارية، ومن هنا يمثل الدعم الاجتماعي لتطبيق اللامركزية الإدارية أحد العوامل المهمة لضمان تنفيذ الإصلاح، ويضاف إلى ذلك ضرورة الإيمان بقدرات المواطن المحلي كعنصر فعال وضروري في صياغة وتنفيذ برامج التنمية المحلية"[1].

إن العلاقة بين اللامركزية الإدارية وخفض معدلات الفقر والأمية علاقة إيجابية باعتبار الإدارة المحلية أقرب إلى المواطنين وأدرى بمشاكلهم سواء كانت مشاكل تخص: الصحة، السكن، التعليم، أو مشاكل بيئية، مما يسهل عليها تحديد المشكلة واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة تلك المشاكل.

1- اللامركزية الإدارية ومكافحة الفقر

"تستطيع الوحدات المحلية في ظل اللامركزية الإدارية زيادة الإنفاق المرتبط بالفقراء، فقربها من المواطنين يمكنها من التعرف على الفقراء وتحديدهم، ومن ثم استهدافهم من خلال السلع والخدمات الأساسية التي عادة ما تكون مدعومة حكوميا. وتستطيع الوحدات المحلية أن تمكن الفقراء أو الفئات المهمشة اقتصاديا، وذلك بتوفير الرعاية الصحية، والقروض لشراء سكنات...الخ"[2].

وقبل التطرق إلى دور اللامركزية الإدارية في تحقيق القدرة الاجتماعية نتعرض لمفهوم الفقر:

أولا: مفهوم الفقر

أ-تعريف الفقر: هناك العديد من التعريفات للفقر، ويعود سبب الى اختلاف في وجهات نظر الدارسين له فظاهرة الفقر تعتبر ظاهرة معقدة ذات أبعاد متعددة اقتصادية، سياسية، اجتماعية، ثقافية، بيئية، ومن بين هذه التعاريف :

***تعريف أوسكار لويس (Oscar Louis):** "تلك الفئة أو الجماعة من الناس الموجودة في أي مجتمع، والتي تتسم بمجموعة من الخصائص والسمات تجعلهم يوصفون بشكل حدسي بأنهم فقراء"[3].

([1]) علي الدين هلال، سمير محمد عبد الوهاب، **مرجع سابق**،ص86.

([2]) سمير محمد عبد الوهاب، **مرجع سابق**،ص24.

([3]) نادية حصروري، "تحليل وقياس الفقر في الجزائر".**رسالة ماجستير**، (جامعة منتوري، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2007-2008) ص3.

وهذا التعريف فضفاض وغير دقيق حيث حدد الفقراء في خصائص عندما تتوفر تطلق لى تلك الفئة بأنهم فقراء.

*وعرف أيضا: "يمكن اعتبار أفراد أو أكثر أو مجموعات من السكان في حالة فقر حين تعوزهم الموارد اللازمة للحصول على التغذية النموذجية، والمشاركة في الأنشطة والتمتع بظروف حياة وتسهيلات تكون عادة مشجعة على الأقل في نطاق واسع وموافق عليها في المجتمعات التي ينتمون إليها، وتكون مواردها منخفضة بالنسبة للموارد التي يحددها المتوسط الفردي أو العائلي"[1].

ويميز هذا التعريف الفقر أنه حالة الأفراد أو المجموعات التي لم تحقق الاكتفاء الغذائي أو المشاركة في الحياة مقارنة بأفراد آخرين في مجتمعهم.

ب-أنواع الفقر: الفقر ظاهرة معقدة ومتعددة الجوانب، الفقر يعني عجز فئة من الأفراد والأسر عن توفير الدخل اللازم للحصول على السلع التي يحتاجونها لتحقيق الحد الأدنى من المعيشة ومن بين أهم الأنواع نحصي:

***الفقر البشري:** وهو عجز فئة من أفراد المجتمع على تحقيق المستويات الدنيا من الاحتياجات الأساسية مثل: الصحة-التعليم -السكن -الغذاء...الخ

***الفقر النقدي:** يتم تحديده على أساس معيار الدخل مثلا: لكل فرد خمسة دولار يوميا وهذا لكي يتم تحديد الناتج القومي.

***الفقر المطلق:** حصول الفرد على دخل أقل من الحد الأدنى المعين من طرف الدول أو المؤسسات العالمية وسمي حد الفقر[2].

وهناك العديد من الأنواع لكن كلها تدور حول افتقار الأفراد لأبسط الخدمات كالصحة والغذاء والسكن.

واتخاذ نظام اللامركزية الإدارية يمكن السلطات من الالتماس المباشر لهذه المشاكل بأسرع وقت مما يحفزها ويتوجب عليها اتخاذ مجموعة من الإجراءات اتجاه هذه المشاكل الاجتماعية، وتتمثل هذه الإجراءات في:

([1]) **المرجع نفسه**، ص5.

([2]) **المرجع نفسه**، ص9.

* **قطاع الصحة:** الصحة مطلب أساسي لكل فرد ومجتمع، والانشغال بصونها والارتقاء إلى حد أقصى ممكن بها، يحظى في الأونة الأخيرة بأولوية كبيرة، إلا أن قدرا من عدم التحديد والإبهام لا يزال يغشى مدلولها، وتعرف الصحة كالتالي: **لغة:** ذهاب المرض، وهي خلاف السقم[1].

-**اصطلاحا:** تعددت التعاريف نذكر:

فتعريف منظمة الصحة العالمية OMS: "حالة من اكتمال السلامة بدنيا وعقليا واجتماعيا لا مجرد الخلو من المرض أو العجز"[2]. وهذا التعريف لا يحصر الصحة فقط في الخلو من المرض بل إلى تحقيق حالة رفاهية في الجسد والعقل والحالة الاجتماعية.

ومنه فالصحة متطلب رئيسي لرفاهية الأفراد وفقدانه يعتبر أحد معايير الفقر، لذلك وجود نظام كنظام اللامركزية الإدارية عامل مهم جدا لمعالجة مشكلة فقدان الرعاية الصحية، حيث تسعى الإدارة المحلية إلى إنجاز المراكز الصحية وقاعات العلاج، فهي ملزمة بتحسين استغلال وصيانة مجموع المؤسسات الصحية الموجودة في إقليمها والسهر على استمرار مصالح الصحة العمومية، وتعلم السلطة المركزية بكل ما تلاحظه من مخالفات والضغوط التي تعرقل النشاط العادي للمؤسسات، كما تقترح الإدارة المحلية الإجراءات التي من شأنها تحسين أداء الخدمات الصحية.

***قطاع السكن:** يعتبر توفير سكن لكل عائلة هدف كل وحدة محلية هادفة إلى تحقيق التنمية المحلية وتخفيض معدلات الفقر، حيث أن مشكلة السكن تعتبر عائق كبير للدول وخاصة النامية منها، لذلك تسعى الوحدات المحلية إلى الحث على أي برنامج في مجال السكن والتعمير، وتطبيقه ومراقبته في مجالها الإقليمي، كما تحث على تسهيل إنجاز السكنات والتجهيزات الجماعية الكفيلة بضمان أحسن الظروف السكنية والحياتية للأفراد، كما تختص بتنظيم التشاور وخلق شروط الترقية العقارية العمومية والخاصة حيث أنها:

- تعمل على تسهيل ووضع تحت تصرف كل أصحاب المبادرة التعليمات والقواعد العمرانية وكل المعطيات الخاصة بالعملية.
- تشجيع على إنشاء التعاونيات العقارية في تراب الوحدات المحلية.
- تشارك بالأسهم لإنشاء المؤسسات وشركات البناء العقارية.

([1]) رمضان قندلي، "الحق في الصحة في القانون الجزائري". **مجلة دفاتر السياسية والقانون**. العدد6. جانفي2012. ص218.

([2]) **المرجع نفسه**، ص219.

- تساعد على ترقية برامج السكن وتشارك فيها[1].

إذن للامركزية الإدارية دور مهم في مكافحة الفقر من خلال توفير كل احتياجات الأفراد ومن بينها توفير السكنات لإيواء المواطنين المعوزين ، وتوفير الرعاية لصحية والحماية من الأمراض والأوبئة، لذلك تسعى الإدارة المحلية لتغطية كل الحاجيات الأساسية للأفراد قصد تحقيق درجة من الرفاهية والمساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية التي تنجر عنها التنمية المحلية مع تحقيق المؤشرات الأخرى.

2- اللامركزية الإدارية ومكافحة الأمية:

يمثل التعليم ونشر الوعي البيئي في المجتمع المحلي أحد المحاور الأساسية التي تتولاها الإدارة المحلية عند تحولها من النظام المركزي إلى النظام اللامركزي إداريا، وتسعى الوحدات المحلية بتوفير العديد من البرامج المطورة للتعليم ومحور الأمية، وأيضا نشر الثقافة البيئية كاهتمام جديد للوحدات المحلية.

وقبل التطرق إلى دور اللامركزية الادارية في مكافحة الأمية والبحث على تحسين البيئة نتطرق الى مفهوم الأمية.

أولا :مفهوم الأمية:

لقد أدى التطور في مجال التكنولوجيا والمعلومات إلى انتقال مفهوم الأمية من مفهوم تقليدي إلى مفهوم حديث، حيث كان المفهوم التقليدي يخص الشخص الذي تجاوز سن الطفولة من دون أن يتقن القراءة والكتابة والعمليات الحسابية المتمثلة في الجمع والطرح والضرب والقسمة.

أ-التعاريف الحديثة للأمية: في ظل التطورات المعاصرة لم يعد يطلق على الأمية نفس التعريف القديم بل تجاوزه ليعرف على أنه: "بأنه ذلك الشخص الذي لا يجيد التعامل مع الكمبيوتر"[2]. وهذا التعريف يتطرق للأمية الثقافية التي تخلو منها الدول المتقدمة وتنتشر في الدول النامية.

وتعرف الأمية على أنها "إلى جانب عدم معرفة القراءة والكتابة الجيدة تعرف الأمية على أنها "غياب المعارف والمهارات الأساسية للتعامل مع الآلاف والأجهزة والمخترعات الحديثة"[3]. وهذا التعريف يبين أن الأمية هي غياب إدراك المعارف الجديدة وإيجاد التقنيات الحديثة.

([1]) وفاء معاوي، **مرجع سابق**،ص70.

([2]) جمعة مجازي، "الأمية". المتحصل عليه من: .www.cbssyn.org تاريخ الاطلاع:19/02/2013 .

([3]) **المرجع نفسه.**

ب-أنواع الأمية: (في المفهوم الحديث):

للأمية العديد من الأنواع حيث حددت في5 أنواع:

*الأمية الإبجدية: وتعني عجز الإنسان في سن المدرسة وما فوق حق القراءة والكتابة وإجراء العمليات الحسابية البسيطة.

*الأمية الوظيفية: التي تنتهي إذ عرف المرء كيف يكون شخصا منتجا في مجتمعه[1].

*الأمية الحضارية: وهي مرتبطة بالتعقيد الحضاري والتقدم في آن واحد وقد حددت منظمة اليونسكو (UNESCO) الأمية الحضارية في عدة أنواع:

*الأمية البيئية: وتعرف بأنها جهل الفرد بأهمية البيئة ومواردها المختلفة وعدم قدرته على التفاعل مع البيئة والمحافظة عليها بل والتصرف غير الواعي مع البيئة مما يتسبب في مشكلات بيئية تؤثر على الفرد والمجتمع[2].

*الأمية الحاسوبية: هي أحد أمراض العصر، وهذا ناتج عن موجة العولمة التي تضررت منها الطبقة الهشة في الدول النامية، وتعني هذه الأمية عجز الأفراد عن استخدام الحاسوب في الحياة اليومية[3].

هذه بعض الأنواع وهناك العديد من الأنواع الأخرى، إذن يعتبر كل من نقص التعبير وعدم الوعي بالثقافة البيئية أحد أسباب انتشار الأمية في المجتمع، ولذلك تعتبر اللامركزية الإدارية هي حل من الحلول لمواجهة هذه الظواهر وتوجيه لها اهتمام كبير جدا نظرا لحصر هذه المجال في نطاق مكاني صغير مقارنة بالنظام المركزي الذي يؤول للدولة تسيير كل الشؤون على نطاق مكاني واسع يصعب التحكم فيه.

ثانيا: دور اللامركزية الإدارية في التعليم: (اللامركزية في التعليم):

يعتبر مصطلح لامركزية التعليم من المصطلحات التي تصاعد تداولها في الأوقات الأخيرة، وهي لا تعد هدفا بحد ذاتها بل هي فلسفة جديدة تجعل من اللامركزية الإدارية مجال واسع يقتحم مجال التعليم لتسهيل تسيير شؤون المؤسسات التعليمية.

([1]) **المرجع نفسه.**

([2]) نوف عبد المنعم الغيشي، "الأمية وأنواعها". متحصل عليه من: www.dr.saud-a.com.تاريخ الاطلاع: 2013/02/13.

([3]) جمعة حجازي، **مرجع سابق.**

ولذلك فيجب على الوحدات المحلية المسؤولة عن مجال التعليم التعامل باهتمام بالغ مع الحاجات التي تتطلبها عملية لامركزية التعليم وذلك لصياغة الأهداف الأساسية التي يتم على أساسها بناء الخطة المحكمة للتنفيذ لان التخطيط يكون مركزي والتنفيذ محلي، ومن بين هذه الأهداف:

أ-تعظيم دور المجتمع المحلي وتفعيل مشاركته، وخاصة في حل المشكلات التي تعترض العملية التعليمية، من خلال تشخيص الواقع باعتبار اتخاذ نظام اللامركزية الإدارية تحيط بإقليم جغرافي صغير المساحة، إلى جانب ذلك المشاركة في صياغة الأهداف وآليات العمل من أجل تعريف السكان المحليين بمسؤولياتهم تجاه التعليم، ومسؤولية التعليم تجاه السكان.

ب-القيام بجرد المتطلبات التعليمية والتربوية، القصيرة والمتوسطة والطولية الأمد.

ج-الاتجاه نحو إعادة تنظيم ميزانية التعليم، بما يتوافق مع لامركزية التعليم.

د-تنسيق الأنشطة التربوية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وفق متطلبات واحتياجات البيئة المحلية[1].

ه-التنمية المهنية للمدرسين والعاملين والإدارات التعليمية.

و-التعلم بالتقنيات الحديثة.

ن-إنشاء إدارة لمحاربة التسرب المدرسي[2].

كما أن تطبيق اللامركزية المرفقية يمنح استقلالية نسبية للجامعات في تسيير شؤونها ووضع خططها وأهدافها والتصرف في الموارد والأغلفة المالية الممنوحة لها.

ثالثا-دور اللامركزية الإدارية في مجال البيئة:

لقد وجهت عدة مهام إلى الإدارة المحلية خاصة في الآونة الأخيرة وذلك في مجال حماية البيئة لما يعتريه من مخاطر جديدة سواء على المستوى الدولي أو المحلي، مما يستلزم اتخاذ إجراءات صارمة للمحافظة على البيئة في المجتمع المحلي.

تعددت التعريفات للبيئة ويمكن التعرض إلى بعض التعريفات فيما يلي:

***البيئة لغة:** إن كلمة بيئة مشتقة من الفعل بوأ، وتعني المنزل أو الموضع أو الاعتراف.

([1]) عبد الحافظ حسيني، "اللامركزية في التعليم". متحصل عليه من: www.almarefn.net.تاريخ الاطلاع: 2013/02/19.

([2]) آية مصطفى أحمد ماهر،"اللامركزية في مجال التعليم". في مؤلف:علي الدين هلال، سمير محمد عبد الوهاب، **مرجع سابق**، ص ص 236-237.

***اصطلاحا:** تعرف البيئة على أنها: "المحيط الحيوي والمعنوي والمادي الذي يعيش فيه الإنسان، ويتمثل هذا المحيط في التربة والماء والهواء وما يحتويه كل منهم من مكونات مادية أو كائنات حية، أو هي الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل فيه على مقومات حياتية من غذاء وكساء ودواء ومأوى ويمارس فيه حياته مع أقرانه من البشر".

ويميز هذا التعريف بأن البيئة كل ما يحيط بالإنسان سواء ما هو مادي أو معنوي والذي يستمد منه مقومات عيشه[1].

وأصبحت الوحدات المحلية في أواخر القرن العشرين معنية بمجال حماية البيئة من التلوث، ففي قمة الأرض في ريو دي جانيرو التي عقدت في إطار مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة والتنمية سنة 1992م، وقعت 150 دولة على أجندة التنمية المستدامة والتي أعطت الوحدات المحلية دورا رئيسيا فيها، حيث أن الوحدات المحلية وسلطاتها هي التي تقوم بإنشاء وصيانة البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتراقب عمليات التخطيط وتضع السياسات والقواعد البيئية المحلية[2].

والواقع أن الوحدات المحلية في إطار اللامركزية الإدارية تلعب دورا مهما وكبيرا في مجال البيئة وذلك بتحكمها في:

- معدلات التلوث البيئي بتطبيق القواعد والقوانين.
- الحفاظ على الصحة والسلامة العامة.
- استخدام الأساليب الإدارة العلمية لتقليل الآثار البيئية السلبية.
- تنمية الوعي بالمشكلات البيئية[3].

([1]) أسماء درغوم،" البعد البيئي في الأمن الإنساني". **رسالة ماجستير** ،(جامعة منتوري، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2008-2009) ص50.

([2]) وفاء معاوي، **مرجع سابق**، ص103.

([3]) السيد عبد المطلب غانم، سمير عبد الوهاب، حسن العلواني، **مرجع سابق**، ص70.

المبحث الثالث: اللامركزية الإدارية ودعم الميدان الثقافي:

تسعى الوحدات المحلية في ظل نظام اللامركزي إلى تطوير المرافق الثقافية في الإقليم وبعيدا عن مركزية الدولة في المجال الثقافي، تحاول الوحدات المحلية بذل جهد كبير لتطوير الثقافة داخل إقليمها مستعملة الموارد المتاحة في مناطقها وعراقة الثقافة والحضارة تمنح للإقليم طابع سياحي.

1- اللامركزية الإدارية ورفع الكفاءة الثقافية

تسعى الوحدات المحلية لتشجيع الأنشطة الثقافية من خلال توفير المكتبات العامة والنوادي الثقافية والأنشطة الرياضية من خلال توفير مساحات اللعب والملاعب، وأيضا تعمل على تشجيع ترقية الحركة الجمعوية في ميادين الشباب والثقافة والرياضة والتسلية وثقافة النظافة والصحة وصيانة كل الهياكل والأجهزة المكلفة بالشبيبة والثقافة، وصيانة المراكز الثقافية التابعة لهذه الوحدات المحلية[1].

وأيضا تقوم بـــ:

- اتخاذ كل التدابير الموجهة لترقية مجالات الطفولة و فتح حدائق الأطفال والتعليم التحضيري والتعليم الثقافي والفني.
- إنجاز الهياكل الموجهة للنشاطات الرياضية والشباب والثقافة والتسلية التي يمكنها الاستفادة من المساهمة المالية للدولة.
- تقديم مساعدتها للهياكل والأجهزة المكلفة بالشباب والثقافة والرياضة والتسلية.
- نشر الفن والقراءة العمومية بإنشاء المكاتب العامة والتنشيط الثقافي.
- صيانة المساجد والمدارس القرآنية المتواجدة على ترابها[2].

وبهذا للوحدات المحلية دور مهم للارتقاء بالثقافة داخل المجتمع المحلي قصد المحافظة على اللغة والدين والتراث الثقافي.

2-اللامركزية الإدارية وترقية السياحة:

تمثل السياحة من أهم القطاعات الحيوية والمستهدفة في الآونة الأخيرة باعتبارها من النشاطات الحية والحديثة التي تعود على الوحدات المحلية بموارد مالية معتبرة، وقبل التطرق لدور اللامركزية الإدارية في السياحة تتعرف على مفهوم السياحة.

([1]) وفاء معاوي، **مرجع سابق**،ص70.

([2]) سندرا نجيم، "المبادارت الثقافية". متحصل عليه من: www.elmouwatin.dz .تاريخ الاطلاع: 2013/02/19.

أ-**تعريف السياحة:** هناك العديد من التعريفات نذكر منها:

*تعريف جوبارت فلور (jobert feuler) "هي ظاهرة طبيعة من ظواهر العصر الحديث والأساس منها الحصول على الاستجمام وتغيير المحيط الذي يعيش فيه الإنسان الوعي الثقافي المنبثق لتذوق جمال الطبيعة ونشوة الانتفاع بجمال الطبيعة"[1].

وهذا التعريف يبين أن السياحة ظاهرة للتنقل من أجل تغيير المحيط والمناخ وكسب راحة النفسية والجسمية وذلك للتعرف على جمال الطبيعة والاستمتاع بجمالها[2].

ب-دور اللامركزية الإدارية في المجال السياحي:

حيث تعمل الوحدات المحلية على اتخاذ الإجراءات التي تضمن ترقية السياحة وازدهارها في المناطق التابعة لها، وذلك من خلال:

- إعداد المخطط الرئيس للتهيئة السياحية.
- استصلاح الأماكن والأراضي والقيام بالأشغال الخاصة بالهياكل الأساسية والتجهيزات الجماعية كمنابع الحمامات المعدنية مثلا.
- تنظيم التنشيط السياحي لاسيما في المؤسسات السياحية بالاتصال مع الهيئات المتخصصة.
- السهر على صيانة الأماكن السياحية ومنابع المياه المعدنية.
- احترام القواعد التي تحكم المؤسسات السياحية إضافة إلى المساهمة في التعريف بطاقاتها السياحية[3].

والمجال السياحي من أهم المجالات الحيوية المساهمة في التنمية المحلية والإدارة المحلية مهمة للسير الفعال لهذا المجال.

([1]) وفاء معاوي، **مرجع سابق**، ص70.

([2]) هادية يحياوي، "السياحة والتنمية بالجزائر". **رسالة ماجستير**، (جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2002-2003) ص7.

([3]) وفاء معاوي، **مرجع سابق**، ص71.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما سبق نستنتج أن اللامركزية الإدارية نظام يخلق جسر بين الحكومة المركزية وتلبية الاحتياجات المحلية من خلال دورها البارز سواء كان في المجال الاجتماعي أو المجال الثقافي أو المجال الاقتصادي. وذلك لأن الاتخاذ بنظام اللامركزية الإدارية يتيح تقريب الإدارة من المواطن ومعالجة كل المشاكل المطروحة بطريقة سريعة بعيدا عن الروتين المطروح في النظام المركزي.

فللامركزية الإدارية دور في خلق المناخ المناسب للاستثمار، سواء كان استثمار أجنبي أو وطني، كما تسعى اللامركزية الإدارية لتوفير فرص العمل ومكافحة البطالة، بتشجيع البرامج التي تقدمها هيئاتها على انتهاج طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفتح المجال للقطاع الخاص، والتحفيز على الإقبال على المجال الفلاحي.

أيضا تعمل دور على تحقيق جل الخدمات الاجتماعية سواء من خلال دعم الصحة والسكن، وذلك قصد مكافحة الفقر و الافات الاجتماعية.

و كذا دورها في مكافحة الأمية التعليمية أو البيئية وذلك لحصرها المشاكل في إطار ضيق يمكن معالجته في أسرع وقت وبقرارات رشيدة.

ونظرا لأهمية خصوصية المنطقة، سواء من الناحية السياحية أو الثقافية، وخاصة أن مجال السياحة أصبح مورد مهم في معظم الدول،تلعب اللامركزية الادارية دورا في تحقيق ذلك.

الفصل الثالث:

دور البلدية في مجالات التنمية المحلية

-دراسة مقارنة بين بلدية بسكرة وعنابة-

بعد التطرق إلى الإطار النظري للعلاقة بين اللامركزية الإدارية والتنمية المحلية، ننتقل إلى التعرف على طبيعة هذه العلاقة على أرض الواقع، وذلك بدراسة دور البلدية كهيئة لامركزية في تحقيق التنمية المحلية بكل مجالاتها، لأن الدراسة الميدانية تعد أهم مرحلة في هذه الدراسة باعتبارنا في ظل دراسة مقارنة بين بلديتين، بلدية في الجنوب (بلدية بسكرة) وبلدية تقع في الشرق (بلدية عنابة)، قصد معرفة دور اللامركزية الإدارية (البلدية كهيئة لها) في التنمية المحلية لكل من البلديتين.

سوف نتطرق في هذا الفصل الى:

المبحث الاول:التعريف بمجال الدراسة.

المبحث الثاني:دور البلديتين في خدمة مجالات التنمية المحلية.

المبحث الأول: التعريف بمجال الدراسة

نتطرق في هذا المبحث إلى طبيعة البلدتين من الناحية الجغرافية والسياسية والإدارية، قصد ضبط نقاط الاختلاف بين البلديتين.

1-التعريف بالعوامل الجغرافية للبلديتين

أولا: بلدية بسكرة:

أ-موقع البلدية: تقع بلدية بسكرة بالجنوب الشرقي للبلاد وتتربع على مساحة قدرها 127.70 كلم^2 ويقدر عدد سكانها بـ 200654 نسمة منهم (98332 ذكورا، 102322 إناث).([1])

وهذا تبعا للإحصاء العام للسكان والسكن لسنة 2011 بكثافة سكانية تقدر بـ 1571 نسمة في الكيلومتر المربع الواحد، ومجموع المساكن يقدر بـ 44644 مسكن أما مجموع الأسر فيقدر بـ 33962 أسرة.

يحدها من الشمال: بلدية لوطاية وبلدية البرانيس، ومن الجنوب: بلدية أوماش، ومن الشرق: بلدية سيدي عقبة وبلدية شتمة، ومن الغرب: بلدية الحاجب.

إن الموقع الجغرافي لبلدية بسكرة يقع على خط عرض 34^0، 48^0 وعلى خط طول 44.5^0 أهلها لتكون عاصمة الولاية.

ب-المناخ: أما فيما يخص المناخ فمنطقة بسكرة بحكم موقعها على مشارف الصحراء تتصف بمناخ شبه جاف إلى جاف نسبيا وهذا راجع إلى كون امتداد سلسلة الأطلس من جهة وجبال الأوراس والزاب من جهة اخرى فتحمي المدينة من الرياح الآتية من الشمال والغرب من جهة ثانية، هذا ما يعطي لبسكرة مناخ خاص حيث يكون شديد الحرارة مصحوب عادة برياح السيروكو (الشهيلي) ،والمعدل السنوي لدرجة الحرارة بين 9^0 و 20^0 والدرجة الدنيا هي 3^0 فوق الصفر والدرجة القصوى 45^0 كما تتميز بشتاء بارد وجاف، اما عن تساقط الأمطار فهذا الأمر له صلة وطيدة بالحرارة فعندما تكون نسبة التهاطل عالية تقل الحرارة والعكس صحيح، وتساقط الأمطار في هذه المنطقة في المدة الممتدة ما بين شهر ديسمبر وأفريل بمعدل يومين في الشهر، كما أن هذه الأمطار عادة ما تكون غير موزعة على مدار أشهر التهاطل، حيث تتسبب أحيانا في فيضانات خاصة في فصل الخريف وأوائل فصل الشتاء، وهذا ما يقلل من فائدة هذه الأمطار، أما باقي السنة فمعدل السقوط

([1]) المجلس الشعبي البلدي، "التعريف ببلدية بسكرة".**مجلة بسكرة الأحداث**. العدد02.جانفي 2005.ص 05.

ضعيف جدا حيث يساوي يوم من أشهر الصيف كاملة، ايضا إن الرياح تساهم في انخفاض وزيادة درجة الحرارة والرياح التي تعرفها المنطقة مترددة خلال السنة فنجد الرياح القوية الباردة شتاءا والتي تأتي من السهول العليا (شمال غرب) والرياح الرملية في الربيع، الآتية من الجنوب الغربي عموما. هذه الرياح تسجل عادة في الأشهر الآتية: جانفي، ماي، جوان، أما في الصيف فريح اليسروكو القادم من الجنوب الشرقي رغم ضعفه يصل 31 يوم/السنة.

ج-تضاريسها: تقع المدينة على ارتفاع 120 م عن سطح البحر، بين النطاقين الصحراوي والأطلسي بحيث يتمثل هذا الاتصال بالصدع الكبير، في المنطقة الغربية للمدينة نجد سلسلة الزاب التي تمتد من الجنوب الغربي نحو الشمال الشرقي وتنقسم إلى فرعين، الفرع الشمالي يتجه إلى الشرق نحو شمال المدينة يلتحم مع الجزء الجنوبي لسلسلة الأوراس، والفرع الاستوائي المتمثل في سلسلة صغيرة، أما جيولوجيا فمدينة بسكرة تتمثل في مجموعة تكوينات "ترسية" و" كواترنار" مميزة في أرض كلسية "فلوفيان" وهذا ما توصلت إليه بعض الدراسات لشركة (Sonarem) [1].

ثانيا: بلدية عنابة:

أ-موقع البلدية:

تقع بلدية عنابة في جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط، شرق الجزائر العاصمة على مسافة تقرب 450 كلم، وغرب الحدود التونسية عن مسافة تقرب 100 كلم، تحدها شرقا، تتربع على مساحة قدرها 51.15 كلم^2 ويقدر عدد سكانها 267.350 نسمة تقريبا وهذا حسب الإحصائيات الأخيرة لسنة 2011 بكثافة سكانية تقدر بـ 5147 نسمة في الكيلومتر المربع الواحد. يحدها من الشمال والشرق البحر الأبيض المتوسط، ومن الجنوب المحيط العمراني لمدينة عنابة ، ومن الغرب سرايدي، وواد العناب ،حيث موقعها الجغرافي أهلها لتكون عاصمة هذه الولاية، ورابع مدينة جزائرية من حيث الأهمية[2].

ب-المناخ:

بلدية عنابة تحظى بمناخ متوسطي (نسبة إلى البحر الأبيض المتوسط) فهي معروفة بصيف ساخن نوعا ما، وشتاءها رطب ودافئ، حيث أنها تتميز برطوبة عالية جدا،اما تساقط الأمطار فتتميز بلدية عنابة بتساقط الأمطار بصفة غزيرة على طول السنة، كما يصاحبه تساقط بعض الثلوج أحيانا

([1]) سليم بركات، "عروش الزيبان بسكرة".متحصل عليه من: www.dzosb.com. تاريخ الاطلاع: 2013/04/04.

([2]) المجلس الشعبي البلدي،"بلدية عنابة". **مجلة أخبار عنابة**. العدد08. ديسمبر. ص3.

حيث تصل كمية التساقط سنويا بين 80-1200 ملم/سنة، ومتوسط درجة حرارة السنوية يصل إلى 17^0 وهو ما يسمح بتواجد شبكة مائية هامة.

ج-تضاريسها:

تضاريس بلدية عنابة متنوعة ومتكونة أساسا من الجبال بـ 32,16% مشكلة لجبل إيدوغ التي تحيط بمدينة عنابة بمرتفعاتها الشامخة وترتفع أعلى نقطة إلى قمة بوزيزي كما تشكل سفوح الجبال والتلال والسهول، أما بخصوص الغابات فهي متكونة أساسا من شجر الفلين والكاليتوس[1].

2-التعريف بالمكونات الإدارية والسياسية للبلديتين:

أولا: التعريف بالمكونات الإدارية:

أ-**دراسة الهيكل التنظيمي لبلدية بسكرة:** حسب التعديل الأخير في 2011/4/11 (ملحق رقم1) تضمن ما يلي: يتكون الهيكل التنظيمي لبلدية بسكرة من عدة مصالح وأقسامك ومكاتب وفروع. يترأس البلدية رئيس المجلس الشعبي البلدي(أنظر المادة رقم 77 من قانون البلدية 2011).

I-الأمانة العامة: يسير الأمانة العامة للبلدية أمين عام الذي يتم تعيينه حسب الشروط المنصوص عليها في المرسوم التنفيذي 26/91 المؤرخ في 02 فيفري 1991 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالعمال المنتمين إلى قطاع البلديات، وتضم الأمانة العامة للبلدية بسكرة مصلحتين هما:

1-مصلحة الديوان: تضم هذه المصلحة كل ما يخص السجلات والوثائق التي تخص أعمال البلدية وكل ما يخصها وتضم 4 مكاتب: أ-مكتب الإعلام والاتصال: يهتم هذا المكتب بمتابعة وضعية الاتصال الأفقية والرأسية وأيضا بأجهزة الاتصال في البلدية، إعداد البرامج المعلوماتية وصياغتها ومساعدة جميع مصالح البلدية فيما يتعلق بذلك، ويضم فرعين (انظر الملحق رقم 1)

ب-مكتب الأمن والوقاية: وهو المكتب الذي يختص بالوقاية والأمن سواء في داخل إقليم البلدية.

ج-كاتبة مجلس الشعبي البلدي: يهتم هذا المكتب بإعداد وتنفيذ مداولات المجلس الشعبي البلدي ، وتدوينها في السجلات المخصصة لذلك، ويضم فرعين: *فرع البريد المركزي،*فرع كتابة المجلس الشعبي البلدي

2-مصلحة التنشيط والمتابعة: يضم : أ-مكتب الإحصاء: يهتم هذا المكتب بالإحصائيات وإجراء الدراسات الإحصائية للبلدية.

([1]) **المرجع نفسه**، ص5.

ب-مكتب المتابعة والعلاقات مع المصالح: هذا المكتب يختص في تنظيم العلاقات ومتابعتها لقضاء المصالح بطريقة سليمة.

ج-مكتب الأرشيف: يهتم هذا المكتب بتسيير أرشيف البلدية والمحافظة عليه لتسهيل عملية البحث، باعتباره ذاكرة البلدية ومرجعا للأعمال الإدارية.

د-مكتب الإعلام الآلي: يهتم بمتابعة وضعية أجهزة الإعلام الآلي، وإعداد البرامج المعلوماتية وصيانتها ومساعدة جميع مصالح البلدية فيما يتعلق بذلك، بالإضافة إلى قيامه بإعداد الوثائق التي تخص الأجور.

III-قسم الإدارة والمالية والوسائل العامة: يضم هذا القسم ثلاث مديريات:

1-مديرية المالية والممتلكات: تضم أربعة مصالح وهي: **أ-مصلحة الميزانية:** تضم هذه المصلحة مكتبين: مكتب الميزانية: يتولى هذا المكتب مهمة إعداد الميزانية الأولية والإضافية والحساب الإداري. مكتب التحصيل والالتزامات: تضم فرعين(انظر الملحق رقم 1)

ب-مصلحة الصفقات: تضم هذه المصلحة مكتبين: مكتب الصفقات: يهتم هذا المكتب بإبرام الصفقات العمومية والعقود الادارية. مكتب اللجان: هذا المكتب يصنف مختلف اللجان التي تنتمي للبلدية حيث تختلف هذه اللجان باختلاف المجالات.

ج-مصلحة المحاسبة: تضم هذه المصلحة مكتبين هما: مكتب التجهيز: يتولى هذا المكتب مهمة متابعة عمليات الاستثمار التي تقوم بها البلدية في جميع المجالات، وبالخصوص في ميدان البناءات المدرسية وكذلك يقوم بعملية الجرد لعتاد وممتلكات البلدية حسب الاهتلاكات السنوية.

مكتب التسيير: وهو المكتب الخاص بالتسيير المباشر للمستخدمين في البلدية فيما يخص الموظفين الجدد وقرارات التعيين، وقرارات الإحالة على التقاعد....الخ

د-مصلحة الأملاك العقارية: يضم هذه المصلحة مكتبين: مكتب الأملاك المنتجة للمداخيل: تضم: - فرع الحجز البلدي،-فرع العقارات المنتجة للمداخيل،-فرع الفضاءات التجارية. *مكتب الأملاك الغير منتجة للمداخيل: ويختص هذا المكتب برصد كل ممتلكات البلدية التي لا تعود عليها بمداخيل أو إيرادات.

2-**مديرية الوسائل العامة:** تضم هذه المديرية مصلحتين:

أ-**مصلحة الوسائل العامة:** وتضم مكتبين: مكتب تسيير الحضيرة: وهو المكتب الذي يهتم بالشؤون التقنية والميكانيكية ويضم الآليات الخاصة بالبلدية. وتضم ثلاث فروع: فرع الميكانيك الوزن الخفيف، وفرع ميكانيك الآليات ، وفرع التلحيم.

*مكتب المشتريات والمخازن: ويقوم هذا المكتب بعمليات شراء العتاد والأدوات الضرورية لسير عمل البلدية من جميع الممولين العموميين والخواص، وتوزيعها على المصالح المعنية، ويضم هذا المكتب فرعين: فرع المشتريات وفرع التخزين.

ب-مصلحة البناءات البلدية والإنارة: ويضم مكتبين: مكتب صيانة بناءات البلدية: ويهتم هذا المكتب بصيانة كل ممتلكات البلدية كما يتكفل بتزيين المدينة بمساعدة فروعه: فرع بناءات البلدية، فرع التجارة، فرع تزيين البلدية، فرع الترصيص الصحي،مكتب الإنارة العمومية: ومهمة هذا المكتب هو الاهتمام بالإنارة سواء في الشوارع أو الأماكن العمومية داخل البلدية ويضم فرعين(انظر الملحق 1)

3-مديرية تسيير الموارد البشرية: وتضم هذه المديرية مصلحتين:

أ-**مصلحة تسيير المستخدمين:** تهتم هذه المصلحة بكل ما يخص شؤون الموظفين الإداريين فيما يخص حياتهم المهنية وتنظيم المسابقات والامتحانات المهنية... وتضم أربعة مكاتب:

*مكتب الأسلاك الإدارية: مختلف الأسلاك الإدارية التي تحتويها البلدية ،مكتب الأسلاك التقنية: وهي المكتب الذي يهتم بكل المشاكل التقنية في البلدية ويسعى لإصلاحها. مكتب العمال المتعاقدين: يهتم هذا المكتب المستحدث للموارد البشرية المتعاقدة مع البلدية . مكتب التشغيل: يهتم هذا المكتب باستقبال طلبات العمل، وتحديد المناصب الشاغرة في البلدية.

ب-مصلحة الأجور والرواتب والمنح: وتضم مكتبين: مكتب الأجور والرواتب: ويهتم هذا المكتب بأجور ورواتب عمال البلدية سواء المتعاقدين أو الدائمين ويضم فرعين:(انظر ملحق 1). ب-مكتب المنح: يهتم هذا المكتب بالمنح المخصصة للموارد البشرية في البلدية.

III-قسم التعمير والبيئة: يضم هذا المكتب القسم مديريتين:

1-**مديرية التعمير:** تحضير الملفات التقنية للمشاريع وكذا منح رخص البناء والترميم حسب وتضم :

* **مصلحة متابعة أشغال الري:** وتضم مكتبين: -مكتب أشغال التطهير: ويهتم بمشاريع التطهير في البلدية ومتابعتها الدائمة،-**مكتب أشغال مياه الشرب:** يتولى إنجاز قنوات مياه الصالحة للشرب.

ب-مصلحة المتابعة والأشغال: وتضم 3 مكاتب: مكتب البناء والتهيئة: يهتم هذا المكتب بأبنية البلدية وتهيئتها. مكتب الأشغال العمومية: يهتم بالطرقات وكل ما يخص الأشغال العمومية في إقليم البلدية. مكتب الاستغلال المباشر: يضم الممتلكات والمواد والوثائق التي تستعمل بصفة مباشرة .

ج-مصلحة العمران: وتضم ثلاث مكاتب: مكتب المنشآت المصنفة: يختص بالعقارات والأملاك المصنفة على مستوى البلدية. مكتب الدراسات والبرمجة: متابعة الدراسات وبرمجتها يضم فرعين: 1-فرع الدراسات،2- فرع البرمجة

د-مصلحة تقصي المخالفات: تضم مكتبين :مكتب مخالفات البناء: ويكفل هذا المكتب بجميع الإجراءات الخاصة بالمخالفات البنائية والعقارية. مكتب مخالفات الطرقات: ويهتم هذا المكتب بالمخالفات الطرقات داخل إقليم بلدية بسكرة

2-**مديرية البيئة:** تهتم هذه المديرية بنظافة الأحياء والطرق، وكذا حماية المساحات الخضراء الموجودة في محيط البيئة، كما تقوم بحماية الأشغال العمومية والملاعب والحدائق وجمع القمامات وتنظيم عملية الدفن في المقابر وتحتوي هذه المديرية على ثلاث مصالح:

أ-مصلحة النظافة: تسهر هذه المصلحة على نظافة المحيط والبيئة في البلدية وذلك من خلال قيامه بزيارات تفقدية وإعداد تقارير دورية وذلك بالتنسيق مع مديرية الصحة والفلاحة في البلدية وتضم مكتبين:

مكتب حماية البيئة: يهتم بكل شؤون حماية البيئة في البلدية، مكتب النظافة: ويضم هذا المكتب فرعين:1- فرع الكناسة،2- فرع نقل القمامة

ب-مصلحة المساحات الخضراء والمقابر: وتضم هذه المصلحة مكتبين: مكتب الحدائق والمساحات الخضراء: وتهتم هذا المكتب بالحدائق والمساحات الخضراء في البلدية بمساعدة كل من: 1- فرع الحدائق،2- فرع المساحات الخضراء، مكتب المقابر وتنظيم الجنائز: تنظيم عملية الدفن في المقابر.

ج-مصلحة الصحة العمومية: تقوم هذه المصلحة بحماية المواطنين من الأمراض المتنقلة عن طريق المياه، ومن خلال مراقبة مياه الشرب، كما تراقب المحلات التجارية، وتقوم بعمليات التحليل والتفتيش، وتضم مكتبين: مكتب مكافحة الأمراض المتنقلة، مكتب التفتيش والتحليل

III-قسم التنظيم والشؤون العامة: يضم هذا القسم مديريتين:

1-مديرية الشؤون الاجتماعية والقانونية: تضم هذه المديرية مصلحتين:

أ-**مصلحة الشؤون الاجتماعية:** تتكون هذه المصلحة بدورها من (04) مكاتب: مكتب النشاط الاجتماعي: يتولى التكفل بمختلف الفئات المحرومة والمعوقين وتنشيط اللجان والجمعيات المختلفة وإجراء التحقيقات الاجتماعية ،وتضم الفروع فرع الشبكة الاجتماعية،فرع النشاط الاجتماعي،فرع الحركة الجمعوية. مكتب الفلاحة: يختص هذا المكتب بكل الشؤون الفلاحية في البلدية من أراضي ومحاصيل

ج-مكتب الشؤون الثقافية والرياضية: يختص هذا المكتب بمتابعة النشاطات الثقافية والرياضية والإعداد لها وتنظيمها إداريا،أما فيما يتعلق بالجانب الرياضي فإن المكتب يتابع عمليات مختلف الرياضات والهياكل من الناحية الإدارية ويضم هذا المكتب فرعين: فرع المنشآت والشؤون الرياضية، فرع المنشآت والشؤون الثقافية. د-مكتب الإحصاء الاجتماعي والتمهين: ويضم فرعين: - فرع الإحصاء الاجتماعي،- فرع التكوين والتمهين

2-**مصلحة المنازعات:** متابعة القضايا التي تكون البلدية طرفا فيها، بدءا من استقبال ملف القضية وتسجيلها بالسجل الخاص بالقضايا ليجمع بعد ذلك المعلومات المتعلقة بالقضية من أطراف النزاع، وتقديمها إلى المحامي المتعاقد مع البلدية ليتكفل بالقضية، وبعد إصدار الحكم النهائي يتولى المكتب متابعة عملية التنفيذ والاتصال بالجهات المكلفة بذلك، وتضم مكتبين: مكتب المنازعات القضائية ،مكتب الشؤون القانونية والعقارية.

2-مديرية الشؤون العامة: وتتضمن هذه المديرية مصلحتين:

أ-**مصلحة الانتخابات:** وتضم مكتبين: مكتب التسجيلات والشطب: يقوم بتسجيل المواطنين في القوائم الانتخابية بلدية بسكرة، كما يقوم المكتب بشطب الوفيات أو الراغبين في تحويل إقامتهم إلى بلديات أخرى. مكتب العمليات الانتخابية: يقوم بمراجعة وترتيب أسماء الناخبين ويوزعهم على مختلف المراكز والمكاتب الانتخابية ويضبط البطاقات اليدوية للناخبين.

ب-مصلحة الحالة المدنية: وتضم 6 مكاتب: مكتب الحالة المدنية المركزي: و يضم : - فرع الخدمة الوطنية،-فرع وثائق الحالة المدنية الأصلية ، مكتب سجلات الحالة المدنية: يشرف المكتب على مختلف سجلات الحالة المدنية من مواليد وعقود زواج... الخ ويضم فرعين (انظرالملحق1)، مكتب الحالة المدنية العالية: تضم فرعين: 1- فرع العالية 1،2- فرع العالية 2. **مكتب الحالة المدنية بسكرة القديمة:** تضم فرعين: 1- فرع باب الضرب،2- فرع فلياش.

مكتب الحالة المدنية المنطقة الغربية: تضم : فرع 726 مسكن، فرع حي سيدي غزال، حي 1000 مسكن.

مكتب الحالة المدنية وسط: تضم 3 فروع: تصريح بيع المركبات، وسط المدينة* الحالة المدينة بني مرة.من خلال التحليل السابق للهيكل التنظيمي لبلدية بسكرة توصلنا إلى أنه بلدية بسكرة تتوفر على عدة هياكل ومرافق وأقسام مسخرة لخدمة المواطن وخدمة مصالحه[1].

ب-دراسة الهيكل التنظيمي لبلدية عنابة:

حسب التعديل الأخير في 25 جانفي 2010 يتضمن الهيكل التنظيمي لبلدية عنابة (المخطط انظر الملحق رقم3)

I-**رئيس المجلس الشعبي البلدي:** يوكل قانون البلدية 11-10 المؤرخ في 22 يونيو 2011 رئيس المجلس الشعبي البلدي مجموعة من الصلاحيات انظر (المادة 77).

ويحتل رئيس المجلس الشعبي البلدي قمة التدرج الرئاسي ببلدية عنابة، وتتدرج تحته الهيئات التالية:

1-الديوان: تضم كل ما يخص وثائق البلدية وهي هيئة توجد فيها مختلف المعلومات على البلدية.

2-الأمين العام: يتم تعيين الأمين العام حسب الشروط المنصوص عليها في المرسوم التنفيذي 26/91 المؤرخ في فيفري 1991. وهي مقر سجلات وقوانين رئيس المجلس الشعبي البلدي.

3-مصلحة أمانة المجلس الشعبي البلدي: وهي المتخصصة بمعلومات أعضاء المجلس الشعبي البلدي، وتضمن معلوماتهم الشخصية وكفاءتهم ورتبهم والأحزاب التي ينتمون إليها.

4-مصلحة التخطيط والإعلام الآلي: تختص بكل الوثائق المستخرجة بواسطة الإعلام الآلي، والفاكسات والمراسلات الإلكترونية.

5-مصلحة النشاط الثقافي والرياضي: يهتم بمتابعة النشاطات الثقافية والرياضية وتهيئتها ومتابعة سيرها داخل إقليم البلدية. وتتضمن البلدية المديريات التالية:

أ-**مديرية التنظيم والشؤون العامة:** وهي المديرية التي تهتم بتسيير الشؤون العامة للبلدية سواء هياكلها أم الأشخاص أو الممتلكات التابعة لها، وتضم مصلحتين:

مصلحة التنظيم والانتخابات: وهي المصلحة التي تهتم بالتنظيم وتهيئ الجو للحملات الانتخابية وتسجيل الناخبين وقائمة الناخبين التابعين للبلدية. مصلحة المنازعات والعقود الإدارية: وهي الهيئة التي تهتم بالشؤون القانونية للبلدية .

([1]) **مقابلة مع:** كمال قطوشة، رئيس مكتب التنظيم، في مكتبه ببلدية بسكرة.10 مارس 2013. الساعة 10:00-10:45.

ب-مديرية المالية (الإدارة والوسائل): وهي المديرية المتخصصة بالأمور المالية والممتلكات والوسائل التابعة للبلدية. وتضم المصالح التالية: مصلحة المالية: وهي تختص بكل ما يخص الميزانية الأولية والإضافية للبلدية بوضع النتائج الخاصة بمراجعة الميزانية وعمليات الجرد.

مصلحة المستخدمين والتكوين: وتهتم هذه المصلحة بالموظفين التابعين للبلدية وتكوينهم في دورات قصد تكوينهم حسب التطورات الجديدة. مصلحة الممتلكات والوسائل العامة: وهي المصلحة التي تضم جل ممتلكات البلدية التابعة لها من (مذابح، مساحات خضراء،...) وهي الممتلكات التي ترجع على البلدية بإيرادات.

ج-مديرية النشاط الاجتماعي: وتهتم هذه المديرية بكل ما يخص النشاطات الاجتماعية الممارسة في إقليم البلدية. وتضم هذه المديرية المصالح التالية: مصلحة الشؤون الاجتماعية: تتولى بالاهتمام بكل الفئات المحرومة وتشجيع النشاط الاجتماعي بتكوين الجمعيات الخيرية وفتح المجال لمساعدة الفقراء والمساكين. مصلحة السكن: تتلقى طلبات السكن وتقوم بإحصاء السكنات واللازم تشيدها لمكافحة أزمة السكن.

د-مديرية التعمير والتهيئة العمرانية: تهتم هذه المديرية بتحضير الملفات التقنية للمشاريع ومنح الرخص للبناء أو الترميم أو الهدم، وتضم مصلحتين: مصلحة الدراسات والأرشيف: المهتمة بإجراء الدراسات حول العمران بصورة علمية ومنهجية، وتهتم أيضا بحفظ الوثائق العمرانية النابعة للبلدية.

مصلحة المراقبة العمرانية: تسهر على رقابة العمران داخل إقليم البلدية.

ه-مديرية حماية البيئة: بحماية البيئة سواء من التلوث الجوي، أو المائي، أو تلوث الشوارع، وذلك بعمليات التنظيف المستمر وإقامة المساحات الخضراء والمحافظة عليها، وتضم: مصلحة الوقاية: وتهتم هذه المصلحة بمكافحة الحشرات الضارة والأمراض والأوبئة قصد حماية المواطن قبل وصول الضرر إليه بوسائل حديثة وتكنولوجية. مصلحة التنظيف: تسهر هذه المصلحة على نظافة المحيط البلدي، وذلك بتجنيد عدد كبير من العمال البلديين لتنظيف البلدية بشكل دائم، وتوفير حملات القمامة في كل مكان. مصلحة المساحات الخضراء: وهي المصلحة التي تهتم بإقامة المساحات الخضراء وصيانتها وترميمها مما يزيد للبلدية بهاء وجمال.

مـ-مديرية الاشغال والصيانة: وهي المديرية التي تهتم بالأشغال العمومية، وصيانة الممتلكات وتضم مصلحتين: مصلحة الأشغال: وهي تهتم بتهيئة الطرقات وتعبيدها بالخرسانة الزفتية، وتزيين المدينة.

مصلحة صيانة الممتلكات: وهي المصلحة التي تهتم بترميم الممتلكات وصيانتها من الهلاك بالرقابة المستمرة والدائمة.

ن-مديرية حظيرة العتاد: وهي المصلحة التي تهتم بما تملكه البلدية وبما تقتنيه من عتاد لخدمة مصالحها وتسيير أعمالها وتضم مصلحتين: مصلحة الصيانة: وتهتم بصيانة فروع البلدية والمبنى الرئيسي وتحدد احتياجاته التقنية والميكانيكية. مصلحة الاشغال: وتهتم بالأشغال التي تقوم بها البلدية اتجاه مقراتها.

ي-مديرية الشبكات المختلفة: وتضم باقي المصالح المهتمة بالأحوال التقنية للبلدية وتضم 3 مصالح: مصلحة الطرق: تهتم بالطرقات بتعبيدها وترميمها. مصلحة الإنارة العمومية: جعل طرق البلدية مضيئة. مصلحة التطهير: وتعمل على تطهير مياه الشرب أو الطرق أو أشغال الصرف الصحي.

إن البلديات الكبرى التي تضم من 150.000 نسمة، يمكن أن تقسم إلى قطاعات حضرية تعد بمثابة أقسام إدارية للبلدية، ولكنها لا تتمتع بالشخصية المعنوية، حيث يشرف على تسيير القطاع الحضري بها منتخب بلدي يعينه المجلس الشعبي البلدي بناءا على اقتراح من رئيسه..

ولان بلدية عنابة يفوق عددها 150.000 نسمة فقد نظمت طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 98-284 المؤرخ في جمادى الأول عام 1419 الموافق لـ 15 سبتمبر سنة 1998م في قطاعات حضرية، حيث المادة الأولى منه تنص على أن بلدية عنابة تقسم وفق هذا المرسوم إلى خمسة قطاعات حضرية تسمى على التوالي:"سيبوس، وادي الذهب، بوحديد، ابن باديس، سيدي عيسى". هذا التقسيم يهدف الى إنشاء منطقة متماسكة ومتجانسة وذلك للتقرب أكثر للمواطنين والتعرف على احتياجاتهم ومشكلاتهم.([1])

ثانيا: التعريف بالمكونات السياسية للبلد يتبين

1- بلدية بسكرة:

عدد السكان في بسكرة حسب الاحصائيات 2011 يقدر ب: 216398نسمة ،اذا عدد المقاعد الممثلة في المجلس الشعبي البلدي هو 23 مقعد حسب العهدة السابقة. وبناء على ذلك يتكون المجلس الشعبي البلدي حسب الانتخابات التشريعية 2007،من حزب جبهة التحرير الوطني(FLN) الحزب المسيطر بستة مقاعد يليه كل من حزب التجمع الوطني الديمقراطي RND وحزب العمال أيضا بـ 5

([1]) خمسة غضبان،" فعل المشاركة في التخطيط لمشاريع تنمية المجتمع المحلي الحضري وإشكالية السلطة – دراسة ميدانية ببلدية عنابة-". **رسالة ما جستير**، (جامعة باجي مختار، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع،2005-2006) ص 56.

مقاعد وتحصل حزب حمس(HMS) على ثلاث مقاعد، أما كل من حزب النهضة والإصلاح وحزب الجبهة الوطنية الجزائرية (FAN) فتحصلا على مقعين، ليكون مجمل المقعد 23 مقاعد. من هنا نرى بأن حزب جبهة التحرير الوطني هو الحزب المسيطر على عضوية المجلس الشعبي البلدي في بسكرة[1].

2-بلدية عنابة:

يقدر عدد سكان بلدية عنابة ب: 267.350 نسمة وهذا حسب الإحصائيات الأخيرة لسنة 2011، وهذا ما جعل عدد أعضاء المجلس الشعبي البلدي يصل إلى 43 عضو، حيث يعتبر حزب جبهة التحرير الوطني(FLN) الحزب المتحصل على العدد الأكبر من المقاعد وذلك بحصوله على 17 مقعد، ثم يليه حزب العمال بسبعة مقاعد، ثم تساوي كل من حزب التجمع الوطني الديمقراطية (RND) ،وحزب حركة مجتمع السلم، وحزب النهضة وحزب الجبهة الوطنية الجزائرية (FNA) بحصولهم على04 المقاعد لكل منهم، وأخيرا تحصل حزب حمس على 3 مقاعد. إذا يعتبر أيضا حزب جبهة التحرير الوطني هو الحزب المسيطر على عضوية المجلس الشعبي البلدي[2].

المبحث الثاني :دور البلديتين في خدمة مجالات التنمية المحلية

1- المعايير الاقتصادية لكل من بلدية بسكرة وعنابة:

يتحكم في درجة غنى أو فقر أي بلدية مجموعة من العوامل الاقتصادية، التي قد تدفع بالبلدية إلى الارتقاء والتطور أو تدفع بها إلى التوقف والتدهور ومن بين هذه العوامل نجد:

أ-**الميزانية**:حسب المادة 176 من قانون البلدية لسنة 2011 تعتبر ميزانية البلدية هي جدول تقديرات الإيرادات والنفقات السنوية للبلدية. وهي عقد ترخيص وإدارة يسمح بسير المصالح البلدية وتنفيذ برنامجها للتجهيز والاستثمار، ويحدد شكل ميزانية البلدية ومضمونها عن طريق

([1]) **مقابلة مع** :محمود حمودي، المتصرف المستشار -رئيس الديوان لبلدية بسكرة- . في مكتبه ببلدية . الساعة 14:00- 15:50.

([2])**مقابلة مع:** نادية بن ذياب، الأمين العام لبلدية عنابة. في مكتبه ببلدية. الساعة 10:15-11:40.

التنظيم[1].حسب ميزانية البلدية في الجزائر فإن ميزانية البلدية تنقسم إلى قسمين: قسم للتمويل الذاتي للبلدية، وقسم يخص الإعانات الحكومية الموجهة للبلدية (PCD).

***قسم التمويل الذاتي في كل من بلدية بسكرة وعنابة:** ينتج التمويل الذاتي عن الإيرادات التي تدخلها البلدية من الممتلكات التابعة لها، حيث من الممتلكات التابعة لبلدية بسكرة هي: المذبح البلدي، مركب حمام الصالحين، محلات الرئيس للكراء، السوق المغطاة...) أما بلدية عنابة فهناك عدة ممتلكات تعود عليها بالنفع: (المذبح البلدي، المملكة البلدية، المحطات المتنوعة، الميناء...الخ). ونلاحظ ذلك حسب الجدول رقم(2):

الجدول رقم (2): التمويل الذاتي لكل من بلدية عنابة وبسكرة

البلديـــــــة	بلدية بسكرة		بلدية عنابة	
نوعية القطاع	**عدد المشاريع**	**الغلاف المالي**	**عدد المشاريع**	**الغلاف المالي**
أشغال التطهير والصرف الصحي	8	104.845.429.76	65	505.304.366.84
التهيئة الحضري: -ترميم الملاعب -تعبيد الطرق -ترميم المقابر،ترميم الحدائق.	7	132.582.894.00	60	504.417.307.68
-تزيين المدينة -الإنارة العمومية -التنظيف -لوحات إعلانية	10	383.005.125.25	35	480.832.698.81
تهيئة البلدية -فتح فروع جديدة -اقتناء احتياجات المصالح -تهيئة بنايات البلدية	5	352.019.200.00	42	325.193.743.74
المجموع	**30**	**655.635.369,01**	**202**	**181.574.811.425**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المقابلة

حيث أن التمويل الذاتي للبلدتين ينقسم إلى عدة قطاعات، فبخصوص أشغال التطهير والصرف الصحي تمول بلدية بسكرة 8 مشاريع بغلاف مالي يقدر بـــ 104.845.429.76دج، في حين أن بلدية عنابة تمول 65 مشروع بمبلغ مالي يقدر 505.304.366.84دج، بلدية عنابة لديها تمويل أكبر من بلدية بسكرة، وذلك رغم صغر مساحة بلدية عنابة، لكنها تولي اهتمام أكبر لهذا القطاع مقارنة ببلدية بسكرة رغم شساعة مساحتها، أما فيما يخص قطاع التهيئة الحضرية ، حيث عدد المشاريع في بلدية بسكرة هي 7 مشاريع، بغلاف مالي يقدر: 132.582.89400دج، في حين تقدر عدد المشاريع في

(1)الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،**الجريدة الرسمية**.العدد37. قانون رقم 11-10 يتعلق بميزانية البلدية المؤرخ في 22 يونيو 2011.ص 52.

بلدية عنابة 60 مشروعا بغلاف مالي يقدر 504.417.307.86 ويرجع كثرة عدد المشاريع في بلدية عنابة لهذا القطاع لكثرة الملاعب والحدائق الكبيرة على خلاف بلدية بسكرة التي لا تحظى بمرافق عمومية للتسلية والترفيه.

أما القطاع الثالث فهو تزيين المدينة، فبلدية بسكرة عدد مشاريعها في هذا القطاع 10 مشاريع مقسمة بين الإنارة العمومية والتنظيف ولوحات الإعلانية بغلاف مالي يقدر ــ 383.005.125.25 في حين بلدية عنابة تسخر 35 مشروع لتزيين المدينة بغلاف مالي يقدر بـ 480.892.698.81دج، وهذا ما يبرهنه جمال مدينة عنابة مقارنة مدينة بسكرة، وذلك لصغر مساحة بلدية عنابة ومناخها المساعد لنمو الأشجار والمحافظة عليها. أما القطاع الأخير هو تهيئة البلدية حيث خصص 5 مشاريع لبلدية بسكرة بمبلغ 352.019.200دج ،أما فيما يخص بلدية عنابة فتخصص 42 مشروع بملغ مالي 325.193.743.74 دج وذلك لأن بلدية عنابة مقسمة إلى قطاعات حضرية تحتاج إلى بنايات واحتياجات أكثر من بنايات البلدية في بسكرة التي هي عبارة على فروع فقط،وهذا يعني أن عدد المشاريع في بلدية عنابة أكثر من عدد المشاريع في بلدية بسكرة في إطار التمويل الذاتي، حيث تقدر عدد المشاريع في بلدية عنابة بـ202 مشروع بغلاف مالي يقدر 181.574.811.425دج، في حين عدد المشاريع في بلدية بسكرة هي 30 مشروع بغلاف مالي إجمالي يقدر بـ 655.635.369.01دج، وهذا ما يجعلنا نستنتج أن بلدية عنابة لديها ممتلكات أكثر نعود بالنفع على إيراداتها، على خلاف بلدية بسكرة التي لديها إيرادات أقل لا تؤهلها لإنشاء العديد من المشاريع نظرا لقلة الأملاك التابعة لها رغم كبر مساحتها.

***قسم الإعانات الحكومية في كل من بلدية بسكرة وبلدية عنابة:**

الإعانات الحكومية هي ما تقدمه الدولة إلى الهيئات اللامركزية الإدارية كالبلدية، وذلك لإتمام مشاريعها، وحسب الجدول رقم(03)، نلاحظ أيضا أن الإعانات الحكومية موجهة لعدة قطاعات:

الجدول رقم (3): ميزانية الإعانات الحكومية للبلديتين:

البلديـــــــة	بلدية بسكرة		بلدية عنابة	
نوعية القطاع	**عدد المشاريع**	**الغلاف المالي**	**عدد المشاريع**	**الغلاف المالي**
تعبيد وتهيئة الطرق	31	105.927.934.283	03	53.788.000.00
تهيئة الأسواق	03	350.000.0000	06	3.6.00.000.000
-تهيئة المدارس	07	137.900.000.00	03	72.800.00.00
قطاع الرياضة	02	360.120.0000	01	2.100.000
قطاع الصحة	04	541.7000000	/	/
قطاع التطهير والصرف الصحي	28	321.136.0355.6	2	174.0200000
تهيئة البلدية	02	685.440.345	/	/
الإنارة العمومية	/	/	5	91.942.000.00
المجموع	**77**	**165.035.228.184**	**20**	**276.032.000.00**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المقابلة

ففي بلدية بسكرة قطاع التعبيد وتهيئة الطرق لديها 31 مشروع مخصص لها بغلاف مالي يقدر بـــ 105.927.984.283دج، في حين بلدية عنابة خصصت فقط 3مشاريع من أغلفة الإعانات الحكومية بغلاف مالي يقدر بـــ 53.788.000.00دج ويرجع ذلك إلى صغر مساحة بلدية عنابة أيضا لأن بلدية عنابة تأخذ تعبيد الطرقات على كاهل تمويلها الذاتي .أما قطاع تهيئة الأسواق فبلدية بسكرة خصصت 3 مشاريع لها بمبلغ مالي يقدر بـــ 35000.000.00دج، مقارنة ببلدية عنابة التي خصصت 06 مشاريع لتهيئة الأسواق بغلاف مالي يقدر بـــ 36000.000.00دج، وذلك لأن بلدية عنابة أسواقها مغطاة وخاصة مع القرار الحكومي الأخير بإزالة الأسواق الفوضوية وبلدية عنابة أحد البلديات التي التزمت بهذا القرار وصانت الاسواق المغطاة لتوفير أماكن للبائعين في حين بلدية بسكرة لم تول اهتمام كبير لهذه المسألة ولحد الآن لم تنشأ أي سوق مغطاة اقتنع بها البائعين وانتقلو للبيع بها،أما فيما يخص قطع تهيئة المدارس فبلدية بسكرة خصصت 7 مشاريع لها، بغلاف مالي يقدر بـــ 137.900.000.00دج، أما بلدية عنابة فخصصت 3 مشاريع لتهيئة المدارس من الإعانات الحكومية بغلاف مالي يقدر 72.800.000.00دج وذلك لأن للبلدية عنابة تبني مدارسها من تمويلها الذاتي .أما فيما يخص قطاع الرياضة فبلدية بسكرة لديها مشروعين بمبلغ مالي يقدر بـــ 360.120.000.00دج أما بلدية عنابة في سنة 2011-2012 كان مشروع واحد بمبلغ مالي 2.100.000.00دج.

أما في مجال الصحة حيث أن بلدية بسكرة لديها 4 مشاريع جديدة بخصوص القطاع الصـــحي وذلك لأنها بسكرة تعاني من قلة المنشآت الصحية مقارنة ببلدية عنابة، حيث أنها لم تأخذ أي مشروع

من مبالغ الإعانات الحكومية لصالح القطاع الصحي وهذا ما يدل على تشبع الاحتياجات الصحية. أما قطاع التطهير والصرف الصحي فبلدية بسكرة خصصت 28 مشروع بمبلغ مالي يقدر بـــ 321.1136.03556 من مبالغ الإعانات الحكومية، في حين أن بلدية عنابة لديها مشروعين من مبالغ الحكومة وذلك لأن تخصص 65 مشروع للصرف الصحي والتطهير من تمويلها الذاتي، أما فيما يخص تهيئة البلدية فبلدية بسكرة لديها مشروعين بمبلغ مالي يقدر بـــ 685.440.345دج لكن بلدية عنابة تتحمل مصاريف تهيئة البلديات من نفقاتها الخاصة. وبلدية عنابة تخصص 5 مشاريع للإنارة العمومية بمبلغ مالي يقدر بـــ :91.942.000.00دج في حين بلدية بسكرة لا تخصص أي مبلغ للإنارة العمومية من الإعانات الحكومية وذلك يرجع لأسباب أن بلدية بسكرة لديها احتياجات أهم من الإنارة العمومية .

إذن من خلال الجدول نلاحظ أن مخطط التنمية البلدي (PCD) في بلدية بسكرة أعلى هرم فيها من المشاريع هو تعبيد الطرق بـــ 31 مشروع، وأعلى هرم في بلدية عنابة في تسلسل المشاريع هو 06 مشاريع خاص بتهيئة الأسواق، إذا ما زالت بلدية بسكرة في مرحلة البنى التحتية و لكن بلدية عنابة انتقلت إلى الاحتياجات المتطورة والحالية.

ومن خلال الجدول تعتمد بلدية بسكرة على الإعانات الحكومية حيث أن 77 مشروع من مبالغ الإعانات الحكومية، و30 مشروع من التمويل الذاتي، أي أن بلدية بسكرة تعتمد في إدارة تنميتها على الإعانات الحكومية،في المقابل نجد بلدية عنابة تعتمد على تمويلها الذاتي لارتفاع إيراداتها الذاتية 202 مشروع ، و20 مشروع من الإعانات الحكومية، وهذا ما يجعلنا نصل إلى بلدية بسكرة تتلقى إعانات حكومية أكثر من بلدية عنابة، حيث يقدر المبلغ الإجمالي بـــ 165.035.228.184 دج، أن بلدية عنابة تقدر الإعانات الحكومية الإجمالية بـــ: 276.032.000.00 دج. وتعتمد بلدية عنابة أكثر على تمويلها الذاتي لأنها لديها أملاك خاصة تابعة للبلدية.من خلال الإحصائيات نصل إلى ان ميزانية بلدية بسكرة أكبر من ميزانية بلدية عنابة حيث تقدر ميزانية بسكرة بـــ 230598765085دج، وذلك راجع لمساحة الواسعة للبلدية، وأيضا لأنها من بلديات الخاضعة لمخطط الجنوب ،مقارنة ببلدية عنابة التي تقدر اجمالي ميزانيتها ب:181.574.811.425 دج ،حيث انها تعتمد على تمويلها الذاتي أكثر، وهذا ما يدل على أن عنابة بلدية أقدر على تلبية احتياجاتها من مدخولها الذاتي، أما بلدية بسكرة فتصبح بلدية فقيرة من دون الإعانات الحكومية.حيث أن الميزانية هي عامل مهم لانجاز المشاريع وتطوير البلدية

ومحاولة تدعيم كل القطاعات بما ينقصها من احتياجات،قصد الوصول الى اكتفاء ذاتي في كل القطاعات ما يحقق التنمية المحلية في المنطقة.

أما فيما يخص الإيرادات الجبائية (الضرائب) في البلدية، فبلدية بسكرة تعاني من انخفاض الإيرادات الجبائية وذلك لأسباب التالية:

- قلة الاستثمار المحلي أو الأجنبي في بلدية بسكرة بسبب قساوة المناخ أو قلة الإمكانيات.
- التهرب الضريبي للمواطنين على ما يجب دفعه من ضرائب تعود بالفائدة على البلدية.
- عدم استغلال الأملاك العقارية التابعة للبلدية (كراء محلات ما يدعى بمحلات الرئيس) التي لا يشهد نشاط أو استغلال لها أبدا في بلدية بسكرة يمكن لموقعها الغير استراتيجي، السوق المغطاة والتي تعتبر بعيدة عن المنطقة السكنية حيث لا يلجأ أحد إلى العمل فيها).
- الدخول في منازعات مع المستأجرين لعدم تسديدهم حقوق استخدام أملاك البلدية. [1]
- أما بلدية عنابة فهي لا تعاني من انخفاض الإيرادات الجبائية وذلك لكثرة الأملاك التابعة لها حيث أن السوق المغطاة مستغلة وذات جودة عالية، ومحلات الرئيس مستغلة ويدفع حقوقها زيادة على المحطات المختلفة في البلدية والمساحات القابلة للكراء والمذابح والميناء، أي أن لها مداخيل مختلفة تجعلها لديها تمويل ذاتي كبير.[2]

إذن بلدية بسكرة تعاني من انخفاض الإيرادات الجبائية رغم كبر مساحتها وتوفر أملاك قد تستغل وتعود عليها بالنفع لكن سوء التسيير انعكس عليها بالسلبي،في حين أن تسديد الضرائب أهم العوامل التي ترفع من ميزانية البلدية لتمكنها من تنفيد مشاريع أكثر تخدم البلدية في التنمية المحلية.

ب-الاستثمار في كل بلدية عنابة وبسكرة:

تنص المادة 109 من قانون البلدية لسنة 2011 على: "تخضع إقامة أي مشروع أ و استثمار/ تجهيز على إقليم البلدية ،أو أي مشروع يندرج في إطار البرامج القطاعية للتنمية إلى الرأي المسبق للمجلس الشعبي البلدي"[3]. يمثل الاستثمار مجال حيوي يخدم التنمية المحلية بدرجة كبيرة حيث، تستطيع الوحدات المحلية تحقيق التنمية،من خلال توفير المناخ المناسب لجذب الاستثمارات المحلية

([1]) **مقابلة مع:** محمود حمودي،**مرجع سابق.**

([2]) **مقابلة مع:** نادية ابو ذياب،**مرجع سابق.**

([3]) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون البلدية لسنة 2011. **مرجع سابق،** ص325.

والأجنبية،وذلك عن طريق إصدار اللوائح المحلية التي توفر للمستثمر أساسا قانونيا للاستثمار في الوحدات المحلية، وإنشاء وتطوير مشروعات البنية الأساسية اللازمة للاستثمار المحلي والأجنبي .وتزداد أهمية هذا الدور للوحدات المحلية في ظل ارتفاع معدل التحضر والتطورات التكنولوجية،وتزايد معدلات السكانية، وزيادة تطلعات المواطنين الى مستوى متطور من الخدمات. ([1])

حيث أن كل بلدية تخضع للاستثمار سواء الاستثمار الوطني أو الأجنبي، ففي بلدية بسكرة لا يوجد استثمارات وطنية في سنة 2011-2012 وذلك راجع إلى انشغالها بأمور أكثر أهمية مثلا اقامة البنى التحتية...، وأيضا نسبة الإيرادات التي تعود على بلدية بسكرة من استعمال أملاكها ضئيلة لا تؤهلها إلى استثمارها في مشاريع ذات قيمة كبيرة، كما أن قيمة الإعانات الحكومية لم تسطر فيها مشاريع قد تصنف ضمن الاستثمار الوطني، في حين بلدية عنابة لديها استثمارات وطنية تعود عليها بالفائدة وهي من تمويلها الذاتي ومن بين هذه المشاريع خلال سنة الدراسة نجد: سوق جواري بحي الأبطال تم إنجازه بمبلغ 15.000.000.00دج،سوق جواري بحي وادي القبة بمبلغ 2.250.000.00 دج، سوق جواري بحي سيبوس بمبلغ 6.750.000.00 دج، سوق جواري بحي الريم 4.050.000.00 دج، سوق جواري بحي سيدي عاشور 5.250.000.00 دج، سوق جواري بحي بوقنطاس بمبلغ 2.700.000.00 دج،

إنجاز ملعب ماتيكو بحي السهل الغربي 198 مسكن 2.100.000.00دج.

إذن بلدية عنابة لديها المناخ المناسب للاستثمار الوطني لذلك تسعى البلدية لتطوير إيراداتها من خلال هذه الاستثمارات الوطنية على إقليمها، أما في بلدية بسكرة فقد يرجع سبب عدم الاستثمار الوطني فيها إلى وجود أفضليات أكثر أهمية -صيانة الطرقات ،قطاع الصرف الصحي....-من بناء المنشآت التي تعود بالفائدة على البلدية. أما فيما يخص الاستثمار الأجنبي ففي سنة الدراسة (2011-2012) فبلدية بسكرة تم تسطير مشروع أجنبي واحد وهو شراكة مع مستثمر محلي بنسبة 51% يتمثل هذا المشروع في حديقة تسلية (مركب ترفيهي سياحي) يقع في طريق سيدي عقبة، والشريك الأجنبي بنسبة أسهم 49% والمشروع تم تقرير إنجازه سنة 2011 وما زال الآن قيد الإنجاز، وخاصة وأن بلدية بسكرة تفتقر إلى الأماكن الترفيهية الذي قد يعطي لها هنا المركب لمسة سياحية وخدمة ترفيهية[2].أما بلدية عنابة لا يوجد لديها استثمارات أجنبية جديدة خلال سنة الدراسة، وذلك

([1]) السيد عبد المطلب غانم، سمير عبد الوهاب، حسن العلواني .**مرجع سابق** ، ص 69.

([2]) **مقابلة مع :** محمود حمودي ،**مرجع سابق**.

يرجع إلى اهتمام البلدية باستثمارات المحلية أو إلى توجيه الاستثمارات إلى القطاع الخاص المحلي كسبيل أحسن من شراكة الأجنبية، أو يرجع إلى تشبع البلدية بكل المرافق الخدماتية والترفيهية خلال سنة الدراسة[1].

حيث أن الاستثمار من بين أحسن الاساليب لتوفير الاموال وضخها لبناء مشاريع جديدة تساهم في رفع وتيرة التنمية المحلية في البلدية،حيث أن بلدية عنابة بمشاريعها الجديدة قد يزيد مستوى دخلها الذاتي من خلال الايرادات التي تأتيها من تأجير الاسواق للتجار مثلا.

ج-البطالة في كل من البلديتين: تعمل كل بلدية على مكافحة البطالة، حيث أن كل من بلدية بسكرة وعنابة تعانيان من البطالة، وترجع أسباب انتشار البطالة في بلدية بسكرة إلى ما يلي:

- التعقيدات البيروقراطية الخاصة بأوراق طلب العمل، انخفاض الاستثمارات.
- عدم كثرة المجالات توفر مناصب شغل شاغرة في القطاع العمومي.
- تهرب الشباب من التوظيف في القطاع الخاص بسبب كثرة ساعات العمل.
- تهرب الشباب من العمل في مجال الفلاحة، بمعنى التهرب من العمل في الحرف التقليدية.

وبما أن القطاع العام أصبح لا يوفر مناصب كافية للعمل لجأت الدولة إلى أسلوب مغاير حيث،" أصبح دور الدولة يركز على الكيف وليس الكم،وعلى تمكين المواطنين وليس مجرد خدمتهم، والاهتمام بتوجيه الخدمة وليس تقديمها مباشرة.وفي هذا الإطار تقوم الوحدات المحلية (البلدية أو الولاية) بالتعاقد مع القطاع الخاص لتوفير الخدمات على أن يتم اختيارها،من خلال عطاءات تنافسية" .[2] ورغم ذلك فبلدية بسكرة لا تتوفر على عدد من المؤسسات رغم مساحتها الكبيرة، حيث تتشكل من 06 مؤسسات في القطاع العام، و34 مؤسسة في القطاع الخاص (مؤسسات صغيرة ومتوسطة) وهذا عدد غير كافي بالنسبة لمساحة كمساحة بلدية بسكرة، والكثافة السكانية العالية فيها[3].

أما بلدية عنابة تعاني من البطالة رغم توفر الاستثمارات بنوعيها أضف الى أن الكثافة السكانية العالية ، حيث أنها لديها عدد كبير من المؤسسات (15 مؤسسة) التابعة للقطاع العام نذكر منها:

([1]) **مقابلة مع** : نادية أبو ذياب،**مرجع سابق.**

([2]) السيد عبد المطلب غانم ،سمير عبد الوهاب، حسين العلواني. **مرجع سابق،** ص 68.

([3]) **مقابلة مع** : محمود حمودي،**مرجع سابق.**

مؤسسة نفطال (محطة السترين)، مؤسسة سونلغاز، مؤسسة جيني سيدار، المؤسسة الوطنية للحليب ومشتقاته (إيدوغ Iydor)، مؤسسة الاتصال الجزائر، مؤسسة البريد، مؤسسو الأشغال الكبرى للمياه، المؤسسة الوطنية للنقل البحري ،هذه بعض المؤسسات وهناك مؤسسات تابعة للقطاع الخاص أيضا توفر مناصب شغل (46 مؤسسة) ومعظمها في شراكة أجنبية منها: شركة I.N.A.L.C.A (إينالكا) للاستيراد وتوزيع منتوجات الاستهلاك البشري (شراكة مع شركة أجنبية)، مؤسسة المشروبات الغازية، مؤسسة صناعات الآلات الكهرومنزلية (RAYLAN).

لكن مع توفر المؤسسات في بلدية عنابة إلا أنها تعاني من البطالة وقد يرجع ذلك إلى الأسباب التالية:

- الفساد الإداري، المحسوبية ،قلة المؤسسة الاقتصادية المتواجدة في إقليم البلدية.
- الاعتماد الأكبر على الآلات الحديثة مما يستدعي عدم توظيف عمالة جديدة
- الكثافة السكانية العالية لبلدية عنابة[1].

إذا كل من بلدية بسكرة وعنابة تعاني من البطالة وذلك يرجع لأسباب بيروقراطية ومالية تنظيمية. لذلك يجب على البلديتين اتباع الحلول التالية للخروج من أزمة البطالة:

- تقديم تحفيزات مشجعة للشباب للاستثمار في شتى المجالات: سواء فلاحة، صناعة، تجارة...الخ
- فتح المجال للقطاع الخاص للاستثمار من أجل بناء مؤسسات منتجة تستوعب جزء من العمالة.
- إزالة التعقيدات البيروقراطية التي قد تسبب في ملل الشباب من تقديم المشاريع.
- تشجيع روح المبادرة والإبداع في كل المجالات.

د-قطاع الفلاحة في كل من بلدية بسكرة وعنابة: ينص قانون البلدية لسنة 2011 في المادة 110: "يسهر المجلس الشعبي البلدي على حماية الأراضي الفلاحية والمساحات الخضراء ولاسيما عند إقامة مختلف المشاريع على إقليم البلدية"[2]. كما تنص المادة 112 على أن: "تساهم البلدية في حماية التربة والموارد المائية وتسهر على الاستغلال الأفضل لهما"[3].إذا من واجب البلدية أن تولي الاهتمام لقطاع الفلاحة وذلك بالحفاظ على الأراضي وحماية التربة والتشجير. وتقدر المساحة الإجمالية للفلاحة ببلدية بسكرة 7762 هكتار، أما بلدية عنابة فتقدر بـ: 3398 هكتار، حيث أن بلدية بسكرة يعتبر

([1]) **مقابلة مع** : نادية أبو ذياب،**مرجع سابق**.

([2]) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون البلدية لسنة2011. **مرجع سابق**،ص32.

([3])**المرجع نفسه**، ص33.

قطاع الفلاحة فيها قطاع حيوي أكثر من عنابة. هناك اختلاف في الاراضي الزراعية وهـذا راجـع لطبيعة المناخ والتضاريس في كلتا البلديتين،فبلدية بسكرة بلدية صحراوية،أما بلدية عنابة فهي بلديـة ذات مناخ متوسط.

جدول رقم (4) :التوزيع العام للأراضي الفلاحية في كل من بلدية بسكرة وعنابة

البلدية	المساحة الصالحة للفلاحة	أراضي بور ورعوية	أراضي غير منتجة	النخيل / الغابات	المساحة الإجمالية للفلاحة في البلدية
بسكرة	3445 هكتار	4006 هكتار	311 هكتار	184580 (نخلة)	7762 هكتار
عنابة	1729 هكتار	911 هكتار	758 هكتار	2700 هكتار غابات	3398 هكتار

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعلومات المقابلة

من خلال الجدول رقم(4) يتضح أن بلدية بسكرة تملك مساحة كبيرة صالحة للزراعة تقدر بـ 3445 هكتار، وذلك لأن بسكرة من البلديات التي أراضيها خصبة ومساحتها كبيرة، أما بلدية عنابـة فتبلغ المساحة الصالحة للفلاحة فيها 1729 هكتار وهذا لعدم كبر مساحة البلدية مقارنة ببلدية بسكرة، أيضا بلدية عنابة لا تنتج التمر كبلدية بسكرة، والأراضي البور والرعوية في بلدية بسكرة تقـدر بـ 4006 هكتار وذلك يرجع للحرارة المرتفعة للمنطقة وقلة الأمطار والجفاف والتصحر لأنهـا منطقـة صحراوية، أما بلدية عنابة تقدر الأراضي البور والرعوية فيها 911 هكتار وذلك لأن مساحتها صغيرة ومناخها ليس جاف وهي في منطقة السهول لذلك ليس لديها مساحة كبيرة بور أو رعوية، وهناك أيضا أراضي غير منتجة حيث تقدر في بلدية بسكرة بـ 311 هكتار وذلك لأن بلدية بسكرة بلدية مشـهورة ببساتين النخيل وذلك للمناخ المناسب لهذا الإنتاج في حين بلدية عنابة تقدر الأراضي الغير منتجة فيها بـ 758 هكتار وذلك لعدم الاهتمام الكبير للسكان بالأراضي، وأيضا معظم هذه الأراضي مخصصـة للمواشي للرعي هناك.

بما أن بلدية بسكرة لديها مناخ حار يتلاءم مع فلاحة النخيل فبلدية بسكرة تعتبر من البلـديات الغنية بالنخيل حيث تقدر عدد النخيل فيها بـ 184580 نخلة، وهو عدد يؤهلها إلى التجارة بـالتمور المنتجة، أما بلدية عنابة فهي لا تملك فلاحة النخيل بل لديها الغابات الخاصـة بالحلفـاء والصـنوبر وغيرها حيث تقدر مساحة الغابات بـ: 2700 هكتار وذلك للمناخ المناسـب للأشـجار والرطوبـة والأمطار وعدم وجود التصحر والجفاف.

أما الجدول رقم (05) فهو يتناول توزيع المواشي:

جدول رقم (5): المواشي في كل من بلدية عنابة وبسكرة

البلدية	توزيع المواشي			
	الغنم	البقر	الماعز	الخيول
بسكرة	8716	161	1706	4
عنابة	389 ألف	360 ألف	350 ألف	11

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معلومات المقابلة

فبلدية بسكرة لديها 8716 رأس غنم أما في بلدية عنابة فتملك 389 ألف رأس غنم، وذلك لتوفر الغابات مما توفر لهم الأكل و توفر الأماكن الرعوية، أيضا المناخ المناسب للحيوان وتكاثره، أما بلدية بسكرة لديها فقط 161 بقرة وذلك لصعوبة مناخها وعدم تواجد أكلها بكثرة في البلدية، أما بلدية عنابة ففيها 360 ألف بقرة، أما بخصوص الماعز فبلدية بسكرة لديها 1706 رأس، في حين بلدية عنابة لديها 350 ألف رأس وهذا ما يعني أن بلدية عنابة غنية بالمواشي ، أما فما يخص الخيول فبلدية عنابة تملك نادي فروسية فيه 110 حصان، لكن بلدية بسكرة تملك فقط 4 خيول وهذا لأن السكان لا يهتمون لفروسية الخيل وذلك للمناخ لقساوة المناخ.

يعتبر مجال الفلاحة مجال مهم لترقية التنمية المحلية في البلدية وذلك لان البلدية تملك أراضي فلاحيه تابعة لها ،فتسلمها للمواطنين في إطار استصلاح هذه الأراضي مما ينتج عنه توفير مناصب شغل،وتحقيق الاكتفاء الذاتي للبلدية فيما يخص المنتجات الزراعية،وقد يصبح منتوج محلي قابل للاستهلاك حتى من قبل البلديات الأخرى. إذا مجال الفلاحة مزدهر كثيرا في بلدية بسكرة وذلك لأنها من البلديات المنتجة للتمور، أما المواشي فبلدية عنابة تزخر بعدد هائل من المواشي تجعلها من البلديات المزدهرة بإنتاج اللحوم والحليب ومشتقاته.

2-المعايير الاجتماعية في كل من بلدية عنابة وبسكرة

تتعدد المعايير الاجتماعية في المجتمعات المحلية حيث تعمل الهيئات المحلية على ترجمة هذه المعايير في خدمات لتلبية حاجيات السكان،« ومن خلال اللامركزية الادارية يمكن توفير السلع والخدمات التي تلبي الاحتياجات الفعلية للمواطنين وبسعر تكلفتها الحقيقية،خاصة التي ترتبط بمجال تقديم الخدمات العامة مثل: المياه والصرف الصحي والكهرباء والتعليم والصحة... الخ.ونظرا لان الوحدات المحلية اكثر قرب من المواطنين المحليين، فإنها اكثر قدرة على تقديم مزيج من السلع

والخدمات التي تشبع التفضيلات والاذواق المختلفة لناخبيها ويعد ذلك جوهر التنمية المحليـــة،وتؤدي اللامركزية الادارية لتحسين أداء وجودة الخدمات التي تقدمها الوحدات المحلية،بسبب المنافسة »([1]).

أ-الصحـــــــة:

تنص المادة 123 من قانون البلدية لسنة 2011 على ما يلي: "تسهر البلدية بمساهمة المصالح التقنية للدولة على احترام التشريع والتنظيم المعول بهما بحفظ الصحة والنظافة العمومية"[(2)].

وباعتبار الصحة متطلب رئيسي لرفاهية السكان المحليين، فإن كل بلدية تسعى لتوفير أعلـــى رعاية صحية لأفراد إقليمها مما يساهم في رفع نسبة التنمية فيها لان منشات الصحية تعتبر بنى تحتية للبلدية،وهذا ما تسعى له كل من بلدية بسكرة وعنابة، وذلك بتوفيره للمنشآت الصحية والموارد البشرية المؤهلة الموضحة في الجدول رقم(06):

الجدول رقم (06): جدول يوضح المنشآت الصحية في بلدية بسكرة وعنابة

البلدية	عدد المستشفيات	عدد العيادات	عدد المجمعات الصحية	قاعات العلاج	الصيدليات
بسكرة	2	5	7	9	71
عنابة	6	5	2	21	139

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المقابلة

حيث يوضح الجدول المنشآت الصحية في كل من بلدية بسكرة وعنابة، حيث عدد المستشفيات في بلدية بسكرة هما اثنين، مستشفى العالية (بشير بن ناصر)، مستشفى الحكيم سعدان بطاقة سريرية تقدر بـــ 472 سرير وذلك رغم مساحة بلدية بسكرة الكبيرة وعدد السكان مرتفع ،فـــي حـــين يبلـــغ عـــدد المستشفيات في بلدية عنابة 6 مستشفيات تتمثل في: مستشفى ابن سينا بطاقة ســـريرية 243 ســـرير، مستشفى ابن رشد به 450 سرير، ومستشفى دوربان بطاقة سريرية 189 سرير، ومستشـــفى طـــب الأطفال يضم 256 سرير، ومستشفى طب العيون بطاقة سريرية 95 سرير، ومستشفى الولادة يضـــم 50 سرير، وذلك رغم صغر مساحة بلدية عنابة لكن لديها كثافة سكانية عالية فالبلدية تسخر بمنشـــآت صحية كافية لخدمة كل الاحتياجات، أيضا تحتوي كل من البلديتين على عيادات استشفائية، حيث يتمثل عددها في بلدية بسكرة على 5 عيادات استشفائية تقدر بـــ 195 سرير، في حين تحتوي بلدية عنابـــة على 5 عيادات استشفائية أيضا بطاقة سريرية 180 سرير أي هنـــاك تعـــادل فـــي عـــدد العيـــادات

([1]) سمير محمد عبد الوهاب ،**مرجع سابق**، ص23.

([2]) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون البلدية لسنة2011، **مرجع سابق**، ص36.

الاستشفائية رغم الاختلاف في الكثافةالسكانية ومساحة البلديتين وهدا ما قد يسبب نقص وخاصة بالنسبة لبلدية بسكرة لنقص الهياكل الصحية فيها وكبر مساحتها، أما فيما يخص المجمعات الصحية فتحتوي بلدية بسكرة على 7 مجمعات صحية.

أما في بلدية عنابة فهناك مجمعين صحيين وهي تقدم خدمات ذات نوعية محدودة ومحددة صحيا، ويستفيد منها السكان القاطنين بعيدا عن المستشفيات، ويرجع كثرة عدد المجمعات الصحية في بلدية بسكرة على غرار بلدية عنابة لكبر مساحتها وعدم توفر العدد الكافي من المستشفيات الكبيرة التي تضم جميع التخصصات الطبية.أما فيما يخص قاعات العلاج فهي تحتل الصدارة الأولى في كل من بلدية عناب وبلدية بسكرة وهي تقدم خدمات جد محدودة للسكان فهي تخفف العبء على المستشفيات أيضا تحتوى بلدية بسكرة وبلدية عنابة على مجموعة من الصيدليات حيث تقدر في بلدية بسكرة بـ71 صيدلية، 6 صيدليات منها عمومية، و65 صيدلية خواص، في حين تحتوي بلدية عنابة على 139 صيدلية، رغم مساحتها الصغيرة مقارنة ببلية بسكرة فبلدية عنابة مؤهلة أكثر من بلدية بسكرة لتغطية الاحتياجات السكانية للأدوية في كامل أرجاء البلدية، مقارنة باختلاف المساحة بين البلديتين حيث أن بلدية بسكرة كان يفترض أن تكون عدد الصيدليات أكثر فيها لتسهيل وتقريب الخدمة للمواطن. إذا بلدية عنابة تلقى اكتفاء في المنشآت الصحية أكثر من بلدية بسكرة، مما يؤهلها لتقديم جودة صحية عالية لسكانها المحليين.

لكن هذه المنشآت سواء في القطاع الحكومي أو الخاص يلزم يد عاملة مؤهلة في جميع التخصصات، وهذا ما سوف نوضحه في الجدول رقم(07):

الجدول رقم (07): الموارد البشرية في المؤسسات الصحية بالبلديتين

البلدية	أطباء عامين	أطباء متخصصين	أطباء جراحة أسنان
بسكرة	93	85	73
عنابة	104	140	84

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المقابلة

حيث تزخر بلدية بسكرة كثير من منشآتها الصحية ب93 طبيب عام، أما في بلدية عنابة فتسخر 104 طبيب عام وذلك لكثرة منشآتها الصحية مقارنة ببلدية بسكرة، أما فيما يخص الأطباء المتخصصين فبسكرة لديها 85 طبيب ذات مجال معين، في حين بلدية عنابة لديها 140 متخصص في كل المجالات و ذلك لتوفر تخصص الطب في جامعة عنابة (باجي مختار) مما يلجأ الطلبة لتكملة

دراستهم زيادة على أن مدينة عنابة مدينة كبرى لديها حتى أطباء أجانب يعملون في المستشفيات،وهدا لا ينفي وجود أطباء أجانب في مستشفيات بسكرة الأطباء الكوبيين، أما أطباء جراحة الأسنان في مدينة بسكرة عددهم 73 جراح اسنان أما في عنابة يبلغ عدد الأطباء 84 جراح أسنان، إذا بلدية عنابة لديها قوة بشرية أكثر من بلدية بسكرة وذلك لقوة هياكلها الصحية وكثرة عددها، تتمتع بلدية عنابة بجودة صحية وذلك بتوفر الهياكل الصحية الكافية مما توفر الاكتفاء الذاتي للمواطنين بخصوص الرعاية الصحية بحيث تسخر بـ 173 هيكل صحي، يسيره أكثر من 328 مختص. مما يجعلها من البلديات المؤهلة صحيا في الجزائر، مقارنة ببلدية بسكرة التي رغم كبر مساحتها لا تخضع للتوازن في توزيع المنشآت الصحية وأيضا قلة عددها قد يسبب مشاكل للمواطنين حيث أن عدد المنشآت الصحية في بسكرة تقدر بـ 94 هيكل صحي، يسيره 251 متخصص، وهذا قد يرجع لميولات الأطباء إلى عدم العمل في بلدية بسكرة ،قد يرجع السبب إلى مناخها الحار أو لأنها صحراء، على غرار بلدية عنابة فهي بلدية ساحلية تتمتع بجو معتدل وزيادة على أنها مدينة حضرية أكثر من بسكرة.

ب -السكـــــن:

تنص المادة 119 من قانون البلدية 2011 على أن: "توفر البلدية في مجال السكن الشروط التجهيزية للترقية العقارية، كما تساهم أو تبادر في ترقية برامج السكن"[1]، أي أن البلدية توفر التسهيلات التحفيزية في مجال السكنات،ايضا تنص المادة 115 من قانون البلدية 2011 على أن "البلدية تسهر على المراقبة الدائمة لمطابقة عمليات البناء ذات العلاقة ببرامج التجهيز والسكن"[2].

أما السكن فكلتا البلديتين تعاني من أزمة سكن كبرى، وخاصة في بلدية عنابة وذلك لصغر مساحتها وكثرة سكانها وذلك بسبب النزوح الريفي إليها لأنها من المدن الجزائرية الكبرى أيضا، بلدية عنابة تعاني من نقص الأراضي الصالحة للبناء، حيث أن نسبة السكان الخاضعين لإيجار السكنات مرتفعة جدا، مقارنة ببلدية بسكرة فهي أحسن من بلدية عنابة في هذا المجال وذلك لكبر مساحتها وتوفر الأراضي الصالحة للبناء، لكن هناك سوء توزيع في السكنات على المحتاجين حيث كل من البلديتين تشجع السكن الاجتماعي وتخصص تجزئات أرضية للبناء لصالح المواطنين.

([1]) **المرجع نفسه**، ص34.

([2]) **المرجع نفسه**، ص33.

إذا كل من بلدية عنابة وبسكرة تعاني مثلها مثل البلديات الجزائرية من أزمة السكن نتيجة لارتفاع الكثافة السكانية وصغر المساحة وسوء التسيير والتخطيط والمحسوبية وسوء التوزيع، لذلك يجب على البلديات اتباع العديد من الحلول للخروج من هذه الأزمة من بينها:

- تقديم التسهيلات للمواطنين لاقتناء السكنات، الرقابة المستمرة على توزيع السكنات
- بناء عدد السكنات للمحتاجين بالاعتماد على إحصائيات دقيقة ومنطقية
- تقديم المزيد من المشاريع السكنية للمواطنين، تقديم قروض للمواطنين دون فوائد ربوية.

ج-التعليـــــــم:

يعتبر التعليم أحد أهم القطاعات التي تهتم بها البلدية وذلك حسب المادة 122 من قانون البلدية لسنة 2011 التي تنص على: "تتخذ البلدية طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، كافة الإجراءات قصد إنجاز مؤسسات التعليم الابتدائي طبقا للخريطة المدرسية الوطنية وضمان صيانتها"[1]. وهذا ما يعني أن البلدية توكل لها بناء وصيانة المؤسسات التعليمية سواء من ابتدائيات ومتوسطات وثانويات .

حيث يقوم" نظام اللامركزية في الإدارة التعليمية على أساس وجود مصالح محلية مشتركة لتطوير العملية التعليمية،ويستلزم أدارتها وتنفيذها ذاتيا،مع الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الثقافية والاجتماعية بها، ويتطلب الاعتراف بالشخصية القانونية للوحدة المحلية والوحدات التابعة لها (المدرسة، المتوسطات، الثانويات)،وخضوع هذه الوحدات للسلطة المركزية"وزارة التربية والتعليم"ويشتمل نظام اللامركزية في الإدارة التعليمية على أربعة عناصر أساسية:الاستقلال الذاتي لمديريات التعليم،المصالح المحلية المشتركة،رقابة السلطة المركزية،التطبيق التدريجي للوظيفة الإدارية التربوية ".([2]). حسب الجدول رقم (08) نلاحظ :

الجدول رقم (08): يوضح عدد المؤسسات التعليمية في البلديتين

البلدية	التعليم الإبتدائي		التعليم المتوسط		التعليم الثانوي	
	عدد المؤسسات	عدد الأقسام المستعملة	عدد المؤسسات	عدد الأقسام المستعملة	عدد المؤسسات	عدد الأقسام المستعملة
بسكرة	71	719	33	501	12	252
عنابة	74	2818	25	1475	165	391

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المقابلة

([1]) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون البلدية لسنة 2011، **مرجع سابق**، ص35.
([2]) علي الدين هلال، سمير محمد عبد الوهاب، **مرجع سابق**، ص ص230،229.

يتضح أن التعليم الابتدائي في بلدية بسكرة يقدر عدد مؤسساته 71 مؤسسة وعدد الأقسام المستعملة 719 قسم، في حين أن بلدية عنابة لديها 74 مؤسسة، وعدد أقسامها 2818قسم، حيث أن بلدية عنابة تفوق بلدية بسكرة وهذا راجع للكثافة السكانية، وهذا ما هو إلا دليل على أن بلدية عنابة توفر الراحة لمتعلمين والمدرسين وتقرب منه الخدمات التعليمية،أما فيما يخص التعليم المتوسط فعدد المؤسسات في بلدية بسكرة هو 33 متوسطة، بطاقة أقسام تقدر بـ 501 قسم، لكن بلدية عنابة بها 25 مؤسسة بطاقة أقسام أضعاف مؤسسات بلدية بسكرة تقدر بـ 1474. حيث أنه الكثرة الأقسام ترجع إلى الكثافة السكانية العالية في بلدية عنابة وقصد استيعاب العدد الهائل من التلاميذ، والتعليم الثانوي في بلدية بسكرة عدد مؤسساته 12 مؤسسة، وعدد الأقسام 252 قسم، في حين نجد أنه في بلدية عنابة تصل عدد المؤسسات الثانوية إلى 165 وعدد الأقسام 793 قسم، وذلك للكثافة السكانية العالية، وكثرة التخصصات المتنوعة في الجامعة الخاصة ببلدية عنابة مما يسمح باستيعاب طلبة جدد أكثر.

إذن بلدية عنابة لديها حجم أكبر من عدد المؤسسات حيث يقدر عددها الإجمالي: ...مؤسسة، وعدد الأقسام أيضا أكثر بلغ العدد 5085 قسم، أما بلدية بسكرة عدد مؤسساتها هو 116 مؤسسة، وعدد الأقسام بها 1472 قسم، ويرجع تقدم بلدية عنابة في مجال التعليم في الأطوار الثلاثة الأولى إلى:

- الكثافة السكانية العالية، بحكم الثقافية العالية لمواطنيها .
- . السهر على تقريب الخدمات للمجتمع المحلي.

ورغم أن بلدية بسكرة أكبر مساحة وأكبر ميزانية إلا أنها لا تتمتع بعدد كافي يغطي مساحتها الشاسعة وذلك للأسباب التالية:

- توجيه نسبة كبيرة من الميزانية إلى البنى التحتية.
- عدم التركيز على مجال التعليم كثيرا في بلدية بسكرة والاكتفاء بالعدد الموجود.

هذا ما يوضحه الجدول رقم (09):

الجدول رقم (09): عدد التلاميذ في البلديتين:

البلدية	عدد التلاميذ			المجموع
	التعليم الابتدائي	التعليم المتوسط	التعليم الثانوي	
بسكرة	25094	21006	27983	74083
عنابة	53425	41557	27983	122965

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المقابلة

يمثل عدد تلاميذ بلدية بسكرة في طور التعليم الابتدائي 25094 تلميذ، أما فيما يخص عدد تلاميذ بلدية عنابة فيبلغ عددها 53425، أما فيما يخص عدد تلاميذ الطور المتوسط في بلدية بسكرة فهو 21006 تلميذ، أما طور التعليم الثانوي فبلدية بسكرة عدد التلاميذ فيها هو 10444 تلميذ، مقارنة ببلدية عنابة فعدد التلاميذ فيها هو 27983 تلميذ، وهذا ما يدل على أن عدد السكان في بلدية عنابة أكثر من بلدية بسكرة وهذا ما أثبتته الإحصائيات الأخيرة للسكان في كل من البلديتين، حيث أن مجموع التلاميذ في بلدية عنابة يقدر بـ 72965 تلميذ، والعدد الإجمالي لتلاميذ بلدية بسكرة هو: 56544 تلميذ، أي بنسبة 28% من إجمالي عدد السكان ككل التي يلغ 200.654 نسمة. انظر الملحق رقم (04)أما بلدية عنابة فنسبة التلاميذ من إجمالي عدد السكان الذي بلغ 122965 فتقدر بـ 46% من إجمالي عدد السكان الذي يقدر بـ 267350 نسمة، انظر الملحق رقم(05) ويرجع الارتفاع لبلدية عنابة للكثافة السكانية العالية.

وفيما يخص الجامعات فكل من بلدية بسكرة وبلدية عنابة لديهم جامعة واحدة لكن يختلفوا في عدد الكليات حيث أن جامعة بسكرة لديها 06 كليات وهذا ما أدلى بالأمين العام بلدية بسكرة في حين أن الأمين العام لجامعة عنابة صرح أن جامعة عنابة بها 12 كلية، وهذا لوجود تقريبا جل التخصصات والأساتذة وخاصة في التخصصات العلمية (الطب، البيطرة، الصيدلة..).

ه-البيئة: تسهر البلدية على حماية البيئة داخل إقليمها البلدي ويظهر ذلك في المادتين 112،114 من قانون البلدية 2011 ، تنص المادة 112 على أن: "تساهم البلدية في حماية التربة والموارد المائية وتسهر على الاستغلال الأفضل"[1].أما نص المادة 114: "يقتضي إنشاء أي مشروع يحتمل الإضرار بالبيئة والصحة العمومية على إقليم البلدية موافقة المجلس الشعبي البلدي، باستثناء المشاريع ذات المنفعة الوطنية التي تخضع للأحكام المتعلقة بحماية البيئة"[2]. في ظل هذه الظروف تلعب الوحدات المحلية دورا كبيرا في حماية البيئة من خلال: التحكم في معدل التلوث البيئي بتطبيق القوانين والقواعد، والحفاظ على الصحة العامة والسلامة، واستعمال أساليب علمية لتقليل الاثار البيئية السلبية من بينها: الطاقة الشمسية، وعقد الشركات مع الوكالات الاجنبية للاستفادة من الخبرة الدولية في حماية البيئة.([3])

([1])الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون البلدية لسنة 2011، **مرجع سابق**، ص33.

([2])**المرجع نفسه**، ص35.

([3])السيد عبد المطلب غانم، سمير عبد الوهاب، حسن العلواني، **مرجع سابق**،ص70.

إذا البلدية توكل اهتمام كبير للبيئة والحفاظ على الثقافة البيئية في المجتمع، حيث أن بلدية بسكرة عبر هيئاتها المتخصصة تسعى جاهدة الى محاربة التلوث المائي عن طريق عمليات التطهير، كما أيضا تسهر بلدية عنابة على محاربة التلوث المائي سواء بعمليات التطهير للمياه الصالحة للشرب، أو مياه البحر نتيجة ما تفرزه البواخر من مواد ملوثة، حيث أن بلدية عنابة تعاني من احتمال تلوث مائي أكثر من بلدية بسكرة وذلك نتيجة لوجود البحر في جنوب وشمال بلدية عنابة، لكن في بلدية عنابة تنشط لجنة حماية البيئة والمحيط، حيث تسهر على المحافظة على نقاوة البحر والمياه المقدمة للشرب حيث يتمتع السكان المحليين في بلدية عنابة بماء حلو على خلاف بلدية بسكرة الذي يعاني سكانها من شرب الماء غير صالح المشبع بالكلس، أيضا لا تعاني بلدية بسكرة من تلوث جوي كبير مقارنة ببلدية عنابة، ذلك الناتج عن دخان السيارات أو بعض المصانع الغير مضر كثيرا، على خلاف بلدية عنابة التي تعتبر مدينة كبيرة تشهد ازدحام كبير للسيارات مما يؤدي إلى إفراز غازات كبيرة زيادة على كثرة المصانع الموجودة في مدينة عنابة، كما تعاني كل من البلديتين من تلوث الشوارع حالة جل البلديات الجزائرية

، وذلك راجع إلى انتشار قيم سلبية للمواطن الذي لا يلتزم باحترام نظافة المحيط، مما يجعل المدن تتشوه، ورغم جمال مدينة عنابة وكثرة المساحات الخضراء إلا أن قلة ثقافة النظافة المحيطية تشوه مظهرها، أما بلدية بسكرة فهي تعاني من أزمة نفايات كبيرة، حتى أن أغلب الأحياء ليس لديها حاويات للقمامة، مما يجعل السكان يضعون النفايات أمام منازلهم، وفي الشوارع تعاني كل من البلديتين من تلوث كبير مما يستلزم اتباع العديد من الحلول للخروج من الأزمة:

*معاقبة كل شخص بغرامة مالية لكل شخص يرمي القمامة في الأرض.

*وضع الحاويات الخاصة بالقمامة في كل شارع على الأقل 5 حاويات.

*القيام بحملات تحسيسية للمواطنين بمشاركة المدارس والمساجد ، للتوعية بنظافة المحيط.

*وضع كاميرات في الشوارع وأجهزة مختصة لمراقبة المخالفين للقوانين البيئية ومعاقبته .

بلدية بسكرة عبر هيئاتها المشرفة على حماية البيئة لديها شراكة مع جمعيات مختلفة لمساعدتها في حماية البيئة والحملات التحسيسية وتوعية المواطنين من بين هذه الجمعيات: أحباب البيئة، جمعية البيئة[1]،اما بلدية عنابة لديها شراكة مع جمعيات محلية ووكالات عالمية، من بين الجمعيات المحلية:

([1]) **مقابلة مع:**محمود حمودي، **مرجع سابق.**

أما الوكالة التي معها الهيئات المتخصصة في شراكة هي: هي الوكالة الألمانية للتعاون التقني "G.T.C" وهو برنامج لتقوية قدرات الجمع والنقل بالنسبة لمصالح البلدية في تسيير النفايات وذلك عن طريق وضع مقاييس وأنماط لوسائل النقل المخصصة لنقل النفايات، عقلنة وتسيير وسائل النقل بالاعتماد على الأدوات العصرية تتيح التحسين المستدام لوضعية الصيانة، كما تهتم البلدية باتباعها لهذا البرنامج قطاعات مخصصة للجمع، كما يتم تحديد أوقات وترددات الجمع[1].

و-مستوى الفقر في البلديتين:

تستطيع الوحدات المحلية العمل على خفض مستويات الفقر،من خلال مايلي:

تستطيع الوحدات المحلية في ظل اللامركزية الإدارية زيادة الإنفاق المرتبط بالفقراء.فقربها من المواطنين يمكنها من التعرف على الفقراء وتحديدهم،وتستطيع الوحدات المحلية أن تمكن الفقراء أو الفئات المهمشة اقتصاديا،من خلال توفير فرص عمل لهم أو مساعدتهم على إقامة مشروعات تدر عليهم دخولا منتظمة،وذلك بتوفير القروض المناسبة لهم. أيضا بإعادة توزيع الدخل من خلال فرض أو الإعفاء من الضرائب.([2])

تعاني كل من بلدية بسكرة وعنابة من عدد من الفقراء حيث أن بلدية بسكرة وبلدية عنابة تتخذ مجموعة من الإجراءات لمكافحة الفقر من بينها: قفة رمضان حيث تم توزيع 3900 قفة خلال سنة 2011-2012، في حين بلدية عنابة وزعت 7900 قفة، وذلك نظرا للكثافة السكانية العالية في بلدية عنابة وهذا ما صرح به كل من أمين بلدية عنابة وبسكرة.

أما فيما يخص بطاقة العلاج المجاني فقد أدلى الأمين العام لبلدية بسكرة أن هناك 294 بطاقة وزعت، أما بلدية عنابة وزعت خلال سنة الدراسة ما يقارب 800 بطاقة، أما المحافظ المدرسية فوزعت عنابة 7060 محفظة مدرسية أيضا للطور الابتدائي والمتوسط، وهذا ما أدلى به كل من أمين بلدية بسكرة وبلدية عنابة، وذلك راجع لارتفاع التلاميذ في مؤسسات بلدية عنابة كما تطرقنا سابقا. زيادة على ذلك تقدم بلدية بسكرة إعانات أخرى منها: منح أموال لترميم السكنات الهشة كما يتم التكفل بالمشردين في شوارع المدينة، وعديمي المأوى..." [3]. أما في بلدية عنابة فهناك إجراءات أخرى منها: منحة للمعاقين والأمراض المزمنة والأطفال الذين لديهم مرض الانطواء النفسي، والمكفوفين،كما

([1]) **مقابلة مع:** نادية أبو دياب، **مرجع سابق.**

([2]) سمير محمد عبد الوهاب،**مرجع سابق** ،ص24.

([3]) **مقابلة مع:** محمود حمودي، **مرجع سابق.**

تساهم البلدية في عملية اختتان مئات الأطفال المعوزين في احتفال جماعي، توزيع الهدايا لمراكز الطفولة المسعفة، توزيع الهدايا لمراكز المسنين[1]،إذا ارتفاع الكثافة السكانية في بلدية عنابة يجعل من عدد المعوزين أكثر مما يجعلها تتخذ إجراءات أكثر لمكافحة الفقر أكثر من بلدية بسكرة.

3-المقومات الثقافية لكل من بلدية بسكرة وعنابة:

تعتبر المجالات الثقافية من المجالات الرائدة في البلديات وهذا بما يخدم حاجيات المجتمع وخاصة فئة الشباب، وقد نص قانون البلدية في العديد من مواده على دعم المراكز الثقافية والرياضية والسياحية نتطرق إليها فيما يلي:

المادة 122 من قانون البلدية 2011: "المساهمة في إنجاز الهياكل القاعدية البلدية الجوارية الموجهة للنشاطات الرياضية والشباب والثقافة والتسلية التي يمكن الاستفادة من المساهمة المالية للدولة". وفي نفس المادة نجد: "تقديم مساعدتها لهياكل والأجهزة المكلفة بالشباب والرياضة و التسلية" وأيضا في نفس المادة "اتخاذ تدابير ترمي إلى توسيع قدراتها السياحية وتشجيع المتعاملين المعنيين باستغلالها"[2].

هذا ما يعني أن على البلدية مسؤولية نشر الثقافة وتوفير مرافق التسلية والرياضة ودعم المجال السياحي على إقليمها. كذلك المادة 121 من قانون البلدية لسنة2011 على أنه: "تساهم البلدية إلى جانب الدولة في التحضير والاحتفال بالأعياد الوطنية كما هي محددة في التشريع الساري المفعول وإحياء ذكرى الأحداث التاريخية ولاسيما منها تلك المخلدة للثورة التحريرية"[3].وهذا ما يعني أن من واجبات البلدية إحياء كل الأعياد الوطنية والدينية والتاريخية باحتفالات ومهرجانات.،والآن سوف نتطرق لكل جانب من الجوانب السابقة الذكر في البلديتين.

أ-السياحة في بلدية بسكرة وعنابة:

تعتبر بلدية بسكرة فضاءا سياحيا معروفا منذ القدم خاصة السياحة الحموية والسياحة الدينية، وكذا كونها منطقة عبور من الجنوب إلى الشرق عبر بوابتها عروس الزيبان، ومن المنشآت السياحية في بلدية بسكرة نجد:

([1]) **مقابلة مع:** نادية أبو ذياب، **مرجع سابق.**

([2]) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون البلدية لسنة2011، **مرجع سابق**، ص35.

([3])**المرجع نفسه.**، 34.

*الحمامات المعدنية (حمام الصالحين)، الغابات والأشجار والنخيل، حديقة لندو التي تستقطب حتى السياح الأجانب، ضريح سيدي زرزور[1].

أما عن بلدية عنابة بحكم موقعها استراتيجي، حيث يحدها من الشمال والشرق البحر الأبيض المتوسط ومن الجنوب المحيط العمراني، ومن الغرب الطريق الرابط بين مدينة عنابة للجهة الغربية لخليج واد بقرات. ومن المميزات السياحية للمنطقة نجد: موقع يعلو البحر، ووجود البحر عامل سياحي مهم، القدرة الاستيعابية للشواطئ: 4200 مصطاف فصليا ،وكذا توفر وسائل التنقل الجماعي داخل المدينة، كذا توفر مساحات غابية، نادي الفروسية وهو ملائم للتسلية لقربه من الشواطئ، غطاء نباتي متنوع.(الحلفاء،الكاليتوس.....)، وجود مساحة كبيرة خضراء في وسط البلدية "تدعى "كور" للراحة والترفيه، توفر على آثار رومانية، مقام "سيدي براهيم التومي وسط البلدية، مناخ جيد يسمح بالسياحة، وكذا وجود أحد المعالم الشهيرة لبلدية عنابة وهي كنيسة "سانت أوغستان" الذي يعتبر أحد أعمدة الفكر اللاهوتي المسيحي[2].

وكلا من البلديتين توفر العديد من المنشآت السياحية لتسهيل الحركة السياحية وتنشيطها نتعرف على هذه المنشآت من خلال الجدول رقم (10):

([1]) **مقابلة مع :**محمود حمودي، **مرجع سابق.**

([2]) **مقابلة مع:** نادية أبو ذياب،**مرجع سابق.**

الجدول رقم (10): يبين المنشآت السياحية في كل من بلدية بسكرة وعنابة.

المؤسسات الفندقية	بلدية بسكرة		بلدية عنابة	
	الصنف	عدد العمال	الصنف	عدد العمال
سيبوس الدولي	/	/	05	274
ريم الجميل	/	/	04	84
المشرق	/	/	3	42
الزيبان	3	80	/	/
حمام الصالحين	3	148		
شمس	/	/	3	16
المنى بانوراميك	/	/	3	13
العالمي	/	/	2	5
الهقار	/	/	2	9
الأندلس	/	/	2	6
نسيب	1	6	/	/
عابدي	1	7	/	/
سلامي	1	5	/	/
ميموز بلاصه، الأهرام، الإمارة، الصفصاف، الأمير ،خليجي نمرحبا، ماجستيك، السلام، هيبيون، الهناء ،سيرتا، مركز بلاص، سندباد النجمة ،الجميلة، كاروبي ،المستقبل، السعادة	/	/	غير مصنفين	يتراوح عدد العمال بين 2-17 عامل.
نزل، الشاوي، فيكتوريا، دار المعلم، الراحة، راحة عمال البريد ،القدس ،ذياب	غير مصنفين	يتراوح عدد العمال بين 47 -2 عامل	/	/

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المقابل

نلاحظ في بلدية بسكرة 12 فندق وهو عدد قليل مقارنة بمكانة بسكرة في مجال السياحة، في حين يوجد في بلدية عنابة 27 فندق، وهو رقم معتبر يجعل البلدية من أهم الأقطاب السياحية في الجزائر. في حين أنه يتصدر الهرم الترتيب فندق سيبوس الدولي بصنف 5 نجوم وهو فندق تابع للقطاع العام وذلك لأن بلدية عنابة منطقة سياحية أكثر من بلدية بسكرة حيث أن أعلى صنف في بلدية بسكرة هو صنف3 في كل من فندقي الزيبان وحمام الصالحين وهما تابعان للقطاع العام، ويأتي بعدهما فندق ريم الجميل بمدينة عنابة وهو تابع للقطاع الخاص ذو صنف4 نجوم أما بلدية بسكرة فباقي الفنادق المصنفة هي ذات الصنف نجمة واحدة وهي فندق عابدي، سلامي، نسيب، وهم تابعين للقطاع الخاص ويليه كل من فندق (المزياتروماميك العالمي، الهقار، الأندلس، الأطلسي) ببلدية عنابة وكلهم ذا صنف 2 نجوم وهم تابعين للقطاع الخاص أما باقي الفنادق سواء في بلدية بسكرة أو عنابة فهي غير مصنفة.

إذا بلدية عنابة لديها عدد هائل من الفنادق وذات جودة عالية مقارنة ببلدية بسكرة التي رغم مساحتها الكبيرة ليس لديها عدد كبير من الفنادق وهذا راجع إلى المناخ ونقص الاستثمار في المجال السياحي. أما اليد العاملة في الفنادق فيحتل فندق سيبوس الدولي بـ 274 عامل وذلك لأنه فندق على درجة عالية من الجودة باعتبار ان بلدية عنابة منطقة جذب سياحي كبير و عليه يجب تسخير يد عاملة له، يليه فندق ريم الجميل أيضا بلدية عنابة بقدرة عمالية تقدر بـ 84 عامل، ثم يليه فندق المشرق بطاقة 42 عامل. لكن بلدية بسكرة يحتل فندق حمام الصالحين أعلى ترتيب هرمي في اليد العاملة بقوة تقدر بـ 148 عامل لأنه مقصد كل السياح له لأن فيه حمام الصالحين وهو حمام لعلاج الأمراض والمفاصل، ويليه فندق الزيبان بقوة عمالية تقدر بـ 80 عامل، وفندق دار المعلم بـ 26 عامل وأيضا هناك فندق نزل الراحة لعمال البريد بـ 47 عامل، لكن يتراوح عدد العمال في الفنادق بين 17 إلى 2 عامل.

إذن تبقى بلدية عنابة هي من لديها مورد بشري متخصص في الخدمة السياحية وتقدر إجماليا ب: 594 عامل، مقارنة ببلدية بسكرة فطاقته العمالية 342 عامل، وذلك راجع إلى طبيعة المنطقة،ودلك لكثرة الفنادق في بلدية عنابة والحركة السياحية فيها.

إن بلدية عنابة بلدية سياحية أكثر من بلدية بسكرة وذلك لإطلالتها على البحر ومناخها الجيد ومنشآتها (الفنادق) والأماكن الترفيهية المتوفرة فيها على عكس بلدية بسكرة التي مناخها حار ولا تولي البلدية اهتمام كبير للجانب السياحي فيها لقلة الموارد المالية وسوء المناخ، حيث أن بلدية بسكرة لديها المساحات التي تستطيع استغلالها لجعل المنطقة ذات جذب سياحي، ففي بلدية عنابة تستغل كل مساحة لجمال البلدية، حيث أن بلدية بسكرة لديها نفس المساحة في وسط المدينة منطقة حي 700 مسكن مساحة كبيرة يمكن البلدية أن تهتم بها وتجعلها مثل منطقة "الكور" بعنابة هذا راجع إلى إمكانيات البلدية ومناخها إذا توفر ذلك.

ب-المعايير الثقافية في كل من البلديتين:

تسخر كلا من البلديتين على مقومات ثقافية عريقة وقديمة حيث أن بلدية بسكرة حسب ما أدلى به الأمين العام لها عرفت عدة تظاهرات ثقافية ما بين 2011-2012 هامة تم تنظيمها على مستوى عاصمة الولاية حيث كان لها طابع مميز من حيث عدد التظاهرات وتنوعها والذي مس مختلف الشرائح الاجتماعية وكذا مختلف الإبداعات والنشاطات الثقافية من ملتقيات محاضرات، أيام دراسية، أمسيات شعرية وعروض فنية وفلكلورية، وإحياء جميع المناسبات والأعياد والأيام الوطنية والتاريخية

(عيد الاستقلال، يوم العلم، عيد النصر، 8 ماي، 11 ديسمبر...) والأعياد الدينية (عيد الفطر، عيد الأضحى، مولد النبوي الشريف، عاشوراء، أول محرم...) ومن بين النشاطات الثقافية في هذه السنة: المهرجان الشعري السنوي 07 مع معرض وطني للكتاب، ملتقى لإبداعات المرأة الجزائرية، صالونات الفنون التشكيلية، عيد التمور...الخ،أما بلدية عنابة فقد صرح الأمين العام للبلدية بأنها عرفت عدة تظاهرات في سنة 2011-2012 تم تنظيمها تحت اشراف البلدية، تتميز بطابع المنطقة حيث أن البلدية تسعى إلى إحياء كل الأعياد الوطنية المهنة للتذكير بتاريخ الجزائر، كما أنها أيضا تحتفل بكل الأعياد الدينية زيادة على مهرجانات (مهرجانات لاغنية القصبة، مهرجانات أغني الروك، المهرجان المحلي للمالوف...) والحفلات المتعددة بحضور العديد من الفنانين الشرقيين والأجانب، والمعارض المختلفة (معرض الزهور، معارض اللباس التقليدي...) وكذا الرياضية في مجال المسابقات في الشطرنج والرسم والسباحة....الخ.

أما فيما يخص المنشآت الثقافية في كل من البلديتين، فبلدية بسكرة تتوفر على مكتبتين للبلدية، ودار ثقافة ومركز ثقافي ومتحف بلدي ، في حين أن بلدية عنابة تتوفر على: مركزين ثقافية، 3 مكاتب تابعين للبلدية، 9 قاعات سينما،و مسرح جهوي، متحف بلدي ومعالم رومانية أيضا. إذا كلا من البلديتين يسعون إلى تحقيق الترفيه والجو الثقافي في البلدية، لكن بلدية عنابة بحكم مناخها المعتدل وإمكانياتها الطبيعية والمنشات الثقافية تنشط أكثر من بلدية بسكرة ثقافيا.

ج-النشاطات الرياضية في كل من بلدية عنابة بلدية بسكرة:

تعتبر الرياضة من المجالات المهمة التي تساعد المواطنين على متابعة حياتهم بسلاسة وراحة فكلا من البلديتين تسعى لتحقيق مستوى أعلى من النجاح في المجال الرياضي وهذا ما يوضحة الجدول رقم(11):

الجدول رقم (11): جدول يوضح المنشآت الترفيهية في البلديتين:

البلدية	دور الشباب	ملاعب بلدية	ملاعب جوارية	مسابح ترفيهية	ملاعب كرة قدم
بسكرة	5	1	21	02	1
عنابة	5	4	3	1	3

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المقابلة

نلاحظ أن كل من بلدية عنابة وبلدية بسكرة لديهم نفس عدد دور الشباب مع أن بلدية بسكرة أكبر مساحة من بلدية عنابة حيث أنها تحتاج إلى عدد أكبر من دور الشباب لتقريب هذه الخدمة إلى المواطن، وهناك في بلدية بسكرة ملعب بلدي واحد. في حين أن بلدية عنابة لديها 4 ملاعب بلدية، مما يوضح أن بلدية عنابة تولي اهتمام أكبر للمنشآت الرياضية. أما فيما يخص الملاعب الجواري فبلدية بسكرة تحظى بعدد كبير منها يقدر بـ 21 ملعب، في حين بلدية عنابة لديها 3 ملاعب جوارية فقط، وذلك قد يعود إلى صغر مساحة بلدية عنابة مقارنة ببلدية بسكرة، أما فيما يخص المسابح فبلدية بسكرة تحتوي على مسبحين ترفيهيين أما بلدية عنابة فلديها مسبح واحد وذلك لتوفر الشواطئ البحرية في الولاية أي لا تحتاج إلى عدد كبير من المسابح، على عكس بلدية بسكرة التي مناخها حار وتحتاج إلى عدد أكبر من هذه الموانئ الترفيهية. هناك في بلدية عنابة 3 ملاعب لكرة القدم، في حين بلدية بسكرة لديها ملعب واحد وهذا ما يدل على عدم اهتمام البلدية بالمجال الرياضي، إذا بلدية بسكرة وعنابة عدد لا بأس به من المنشآت الرياضية لكن هذا المجال ما زال ينقصه بعض التفاعلات الرياضية، حيث أن الرياضة لها دورا مميزا في تنشيط وخدمة المجتمع خاصة فئة الشباب. أما فيما يخص الفرق الرياضية الموجودة في بلدية بسكرة، فلديها فرق لكرة القدم، و5 فرق لكرة اليد، و3 فرق لكرة السلة،أما بلدية عنابة فلديها 8 فرق لكرة القدم، 7 فرق لكرة اليد و4 فرق لكرة السلة، كما تتوفر كلتا البلديتين على جمعيات رياضية حيث أنه في بلدية بسكرة لديها 4 جمعيات للتنس، في حين بلدية عنابة لديها 9 جمعيات للتنس، وأيضا هناك في بلدية بسكرة جمعيات خاصة بالجيدو والكاراتي حيث عددهم 4، وجمعيات بلدية عنابة في نفس المجال يقدر عددها 8 جمعيات وهناك العديد من الرياضات الأخرى في كل من البلديتين، اذا يجب على بلدية بسكرة دعم المجال الثقافي سواء في القطاع السياحي أو الرياضي، أو الثقافي ودلك من خلال تحسين هياكلها وبرامجها.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال ما سبق نستنتج أن البلدية أحد أهم الهيئات في اللامركزية الإدارية، لها دور فعال في جميع المجالات سواء المجال الاقتصادي أو المجال الاجتماعي أو المجال الثقافي، وذلك كله للوصول إلى تنمية محلية فعالة.

فكل من بلدية بسكرة وعنابة لها دور في وضع المعايير الاقتصادية الخاصة بها، حيث أن مخطط التمويل الذاتي الخاص ببلدية بسكرة منخفض مقارنة ببلدية عنابة وذلك للممتلكات القيمة التابعة مما يرجع عليها بإيرادات كبيرة، أما فيما يخص الإعانات الحكومية فبلدية بسكرة تلقى إعانات حكومية أكثر من بلدية عنابة وذلك لأنها من بلديات الجنوب.

كما أن الاستثمار المحلي والأجنبي يساهم في تطوير البلدية، لكن بلدية عنابة حصتها من استثمارات أكثر خلال سنة الدراسة وذلك للمناخ المعتدل وباعتبارها أيضا من المدن الجزائرية الكبرى الساحلية. كما تعاني كل من البلديتين من البطالة وذلك راجع للكثافة السكانية المرتفعة وخاصة ببلدية عنابة، ونقص المؤسسات المنتجة و انتشار بعض التعقيدات والصعوبات وعلى رأسها شساعة أراضيها.

كما يعرف قطاع الفلاحة ازدهارا في بلدية بسكرة لأنها بلدية فلاحية وبلدية منتجة لكل أنواع التمور، وأيضا شساعة أراضيها، في المقابل بلدية عنابة لديها مساحات شاسعة للزراعة حيث أن إنتاجها يرتكز على الخضر كالطماطم مثلا أو بعض الفواكه كالفرولة البرتقال...الخ كما تزخر البلديتين بقدر كبير من المواشي لكن يبقى مجال الفلاحة له أهمية أكبر في بلدية بسكرة على بلدية عنابة. كما للبلديتين دور فعال في برمجة المعايير الاجتماعية وتوفير جل الخدمات اللازمة للمواطنين، حيث أن بلدية عنابة تتوفر على العديد من المنشآت الصحية الكبرى وذلك مما يحقق الاكتفاء الخدماتي في المجال الصحي لسكانها، في حين بلدية بسكرة يلاحظ وجود نقص وخاصة في المستشفيات الكبرى.

أما فيما يخص مجال السكن فكلا البلديتين تعاني من أزمة السكن وذلك للكثافة السكانية العالية وقلة السكنات والأراضي الصالحة للعمران، لكن بلدية عنابة تعاني من أزمة سكن أكثر مقارنة ببلدية

بسكرة، وذلك للكثافة السكانية العالية وصغر المساحة أما التعليم فبلدية عنابة لديها عـــدد كبيـــر مـــن المؤسسات والتلاميذ مقارنة ببلدية بسكرة وذلك للكثافة السكانية العالية فيها.

أما في المجال البيئي فبلدية بسكرة تسعى للمحافظة على البيئة ولديها شراكة مع العديـــد مـــن الجمعيات في المنطقة، لكن بلدية عنابة ارتقت للمحافظة على البيئة لعقد شراكة مع وكالة ألمانية لتكون خبرتها بذلك أكبر من بلدية بسكرة في المجال البيئي.

و لدفع عملية التنمية المحلية إلى الأمام كل من البلديتين تهتم بالمقومات الثقافية بداية بالسياحة التي تلقى ازدهار عالي في بلدية عنابة وذلك لمناخها المناسب والشواطئ والمعـــالم الأثريـــة وأيضـــا لتوافرها على منشآت سياحية عالية الطراز، أما بلدية بسكرة ليس لها مستوى سياحي عالي إلا فيمـــا يخص السياحة الحموية.

في الأخير نصل إلى أن بلدية عنابة لديها تنمية في جميع مجالاتها هو تقريبا، مقارنة ببلديـــة بسكرة وذلك للعوامل الطبيعية التي يتوفر عليها موقع البلدية، وإيراداتها العالية وأيضا لأنها أحد المدن الكبرى في الجزائر.

الخاتمـــــــــــة

نتوصل إلى أن اللامركزية الإدارية تفويض ونقل للمسؤوليات من السلطة المركزية إلى الهيئات المحلية مع الخضوع للوصاية الإدارية،ولديها مجموعة من الصور تختلف فيما بينها،كما تتحكم في اللامركزية الإدارية مجموعة من العوامل المؤثرة على اللامركزية الإدارية والتي قد تضفي عليها مجموعة من المزايا والعيوب.

تجمع التنمية المحلية بين الجهود المحلية والجهود الحكومية و ذلك بالاعتماد على الاستراتيجيات والخطط وذلك ما يجعلها تحقق اكتفاءها الذاتي.مرتكزة على مجموعة من المبادئ فيما يخص شمولها وتكامل خططها،وهي تهدف إلى تحقيق أهداف رشيدة تخدم المواطن المحلي.

اللامركزية الإدارية توفر الأرضية المناسبة لخدمة مجالات التنمية المحلية وذلك برفع القدرة الاقتصادية في الوحدة المحلية بتوفير المناخ المناسب للاستثمار ودعم القطاع الفلاحي وفتح المجال لمساهمة القطاع الخاص في انجاز المشاريع سواء بالاستثمارات المحلية أو الأجنبية حيث توفر هذه المؤسسات مناصب شغل مما يخفف من ظاهرة البطالة، أيضا توفر اللامركزية الإدارية الخدمات الاجتماعية للمواطنين المحلية وذلك لأنها أقرب إدارة لهم وأدرى بمشاكلهم وذلك من خلال توفير الرعاية الصحية والسكنات للمحتاجين والتعليم بكل أطواره، وتقوم بعمليات التحسيس لحماية البيئة من التلوث.

أيضا للامركزية الإدارية دورا كبيرا في السياحة والمجال الثقافي وذلك لأنها أدرى بالمقومات السياحية والثقافية للمنطقة.

وتعتبر البلدية أحد أهم هيئات اللامركزية الإدارية ولها دور فعال في جميع المجالات وخاصة باعتبارها أقرب هيئة محلية للمواطن حيث أن المعايير الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تختلف بين كل من بلدية بسكرة وعنابة، فبلدية بسكرة تتلقى إعانات حكومية أكثر من بلدية عنابة وذلك لأنها من بلديات الجنوب، لكن بلدية عنابة تعتمد على تمويلها الذاتي أكثر.وبلدية عنابة يتوفر لديها مناخ مناسب للاستثمار أكثر من بلدية بسكرة، لكن هذه الأخيرة يعتبر المجال الفلاحي فيها قطاع حيوي على عكس بلدية عنابة التي تميل للمجال الصناعي أكثر بحكم موقعها الاستراتيجي.

كلا من البلديتين توفر الخدمات الاجتماعية لمواطنيها إلا إن بلدية عنابة لديها رعاية صحية عالية مقارنة ببلدية بسكرة وذلك لما تملكه من منشات صحية متطورة ،لكن بلدية عنابة تعاني من أزمة

سكن حادة مقارنة ببلدية بسكرة نظرا لصغر مساحتها والكثافة السكانية العالية، أيضا كل من البلـــديتين توفر المؤسسات التعليمية حسب حجم عدد سكانها،كما تسعى البلديتين لعقد شـــراكة محليـــة وأجنبيـــة لحماية البيئة المحلية من التلوث حيث تعقد بلدية عنابة شراكة مع وكالات أجنبية لمكافحة التلوث على عكس بلدية بسكرة التي تكتفي بالعمل مع شراكات محلية.

تتمتع بلدية عنابة بمقومات سياحية عالية تجعلها من بين المدن السياحية في الجزائـــر،لكن بلديـــة بسكرة تبقى مقوماتها السياحية محدودة،وكل من البلـــديتين يهتمـــون بالأعيـــاد الوطنيـــة والتاريخيـــة والمهرجانات والحفلات.

ما يمكن استخلاصه من الدراسة هو :

* أنه محاولة بناء نظام لامركزي متطور على المستوى الإداري المحلي في الجزائر،لا يعتمـــد فقط على إصدار القوانين بل يجب منح الصلاحيات الكافية لخلق المشاركة الفعالة للعنصر البشري في صنع السياسة العامة المحلية.

*تساهم اللامركزية الإدارية بتوفير المناخ المناسب للاستثمار سواء الاستثمار الأجنبي أو المحلي وذلك لتوفير مناصب شغل وتخفيف البطالة.

*للامركزية الإدارية دور في مكافحة الفقر والرعاية الصحية الكاملة للسكان المحللين وضـــمان السكنات لهم وغيرها من الخدمات الاجتماعية،كما تعمل على مكافحة الأمية التعليمية والبيئية وبـــذلك تكون اللامركزية الإدارية بهيئاتها سبيل لدعم المجال الاجتماعي في الإقليم المحلي.

*كما للامركزية الإدارية دورا في دعم الكفاءة الثقافية بتفعيل النشاطات الثقافية والرياضية وذلك باعتبارها تمنح خصوصية أكثر للمناطق المحلية فتعتبر اللامركزية الإدارية المناخ المناسب للاهتمـــام بالسياحة من خلال الاهتمام الأكبر للمعالم الأثرية والتاريخية والمناطق الترفيهية والسياحية.

*ينبغي العمل على تحويل البلدية من مجرد هيكل مرافق للدولة في تطبيق التنمية المحليـــة إلـــى دوائر لصنع القرار المحلي،وللمبادرة بالمشاريع محلية وجواريه معتمدة على لامركزية قويـــة مـــن جهة،وعلى إشراك مختلف فئات المجتمع سواء الفاعلين الاجتماعيين أو الاقتصاديين في رسم السياسة العامة المحلية من جهة أخرى.

*تعاني بلدية عنابة من أزمة سكن حادة،وذلك للكثافة السكانية العالية بها وصغر مساحتها،في حين إن بلدية بسكرة لا تعانيمن هذه الأزمة وذلك لكبر مساحتها وعدم التركز الكبير للسكان فيها.

*لكن هذه الأخيرة تعاني من نقص الهياكل والممتلكات التي تعود عليها بالفائدة لرفـــع ميزانيـــة تمويلها الذاتي ،مقارنة ببلدية عنابة إلي لديها ممتلكات ذات قيمة كبيرة ترفع من تمويلها الذاتي.

*بلدية بسكرة تعاني من قلة الاستثمار وذلك نظرا لمناخها الحار،وأيضا هـــروب الشـــباب مـــن المجال الفلاحي والحرفي ،وخاصة إن بلدية بسكرة منطقة فلاحيه بدرجة الأولى،في حـــين إن بلديـــة عنابة مناخها يصلح للاستثمار المحلي والأجنبي.

*صحيا هذا القطاع ببلدية عنابة متطور،وذلك لتوفير العديد من المستشـــفيات الكبـــرى وهياكـــل صحية أخرى وذلك لتغطية الاحتياجات الصحية لسكانها، لكن بلدية بسكرة رغم كبر مســـاحتها التـــي تفرض معاناة المواطن في التنقل الى المستشفيات، إلا أنها لا تحظى بعدد كبير من المنشات الصـــحية وذلك قد يكون راجع إلى التكلفة المالية لإنشاء وتأطير المستشفيات.

*أما في مجال البيئة فبلدية عنابة تولي اهتمام كبيرا لهذا المجال وذلك لأنها بلدية سياحية مـــن الدرجة الأولى حيث إن البلدية تلجا إلى عقد شراكة مع وكالات أجنبية لمحافظة على البيئة،في حـــين بلدية بسكرة مازال عملها يقتصر على الاعتماد على عمال البلدية أو جمعية محلية.

*مع العلم أن بلدية عنابة مدينة سياحية كبرى في الجزائر وذلك لشواطئها ومنشاتها الســـياحية المتطورة والمعالم الأثرية فيها ومناخها المعتدل، في حين إن بلدية بسكرة قطاع السياحة لايعتبر قطاع حيوي فيها وذلك لنتيجة مناخها الحار وضعف مستوى منشاتها السياحية.

*تمارس بلدية عنابة نشاطات ثقافية متنوعة زيادة على النشاطات الوطنية أو الدينية،وذلك لأنها منطقة مقصودة من قبل الزوار فتقوم بمهرجانات وحفلات،في حين بلدية بسكرة لا تتمتع بهذا القدر من النشاطات الثقافية،وما يزيد على نشاطات الثقافية لبلدية عنابة هو عيد التمور ببلدية بسكرة.

*تهتم بلدية عنابة بالمجال الرياضي وذلك نظرا للبيئة المتفتحة فيها ، في حين بلدية بسكرة لديها عدد محدود من المنشات الرياضية نظرا لمناخها الصعب الذي لا يساعد علـــى ممارســـة الرياضـــة وانشغال المواطن البسكري بأمور أخرى غير الرياضة.

*مستوى التنمية المحلية في بلدية عنابه مرتفع ومتطور وذلك راجع لما تملكه من مـــدا خيـــل وبني تحتية متطورة خلفها الاستعمار الفرنسي من طراز عالي ومناخ معتدل وسكان متحضرين، فـــي حين بلدية بسكرة مازالت تعاني من تعطيل في سير عجلة التنمية المحلية،وذلك لأنها ليست من البلديات المكونة من البني التحتية القوية وليس لها مناخ مشجع على الاستثمار الذي يعتبر أحد أهم المجـــالات التي تفيد البلدية وتعتمد ميزانيتها على الإعانات الحكومية.

لأداء كلا من البلديتين دورهما في تحقيق التنمية المحلية لابد:

1-بما إن بلدية عنابة تعاني من أزمة حادة في السكن وذلك راجع للكثافة السكانية العالية فيها فيجب على البلدية إن تفرض تنظيم النسل وذلك لمنع زيادة السكان بوتيرة عالية فيها،في المقابل يجب علـــى البلدية إن تسطر برامج لاستغلال الأراضي العمرانية وبناء السكنات فيها إلى إن تلقى البلديـــة اكتفـــاء ذاتي للسكنات.

2-أما في المجال السياحي فعلى بلدية بسكرة أن تهتم بالمعالم الموجودة فيها مـــن بينهـــا تـــرميم والاهتمام بحديقة " جنان بأيلك" والترويج الإعلامي" لحديقة لندو" الذين يعتبران مركـــزين مهمـــين لجذب السياح،ومحاولة التضامن بين بلدية عنابة وبلدية بسكرة ونقل نموذج" الكور" الواقع في وســـط بلدية عنابة،وتطبيقه في المساحة الموجودة في طريق حمام الصالحين بتشجيرها بأشجار ملائمة بمناخ بسكرة لتصبح منطقة للترفيه والتسلية،مما يزيد البلدية جمالا.

أيضا جعل مركز حمام الصالحين منتجع سياحي وصحي من الدرجـــة الأولى،بإدخـــال الآلات التكنولوجية المتطورة وتوفير الخبراء الصحيين فيها وبناء فروع متنوعة فيه لا تقتصر فقط على إزالة الآلام،وأيضا تطوير الفندق التابع له ليصل إلى معايير دولية،بحيث يجب على بلديـــة بســـكرة تـــوفير ميزانية خاصة لدعم هذا المركز وتهيأت ما يزيد قدرة البلدية في السياحة.

3-تهيئة ملعب العالية ومحاولة توفير تغطية بتقنيات متطورة وجديدة وصيانة الأرضية ليصبح من الملاعب الوطنية الجيدة وذلك لقدرة الاستيعاب الكبيرة للمتفرجين.

4-على بلدية بسكرة الاستفادة من الطاقة الشمسية والرياح المتوفرة فيها وذلك باستعمال نظام ألواح الطاقة الشمسية على أسقف البيوت العالية وبناء أبراج عالية مخصصة للطاقة الشمسية وذلك لتـــوفير الكهرباء وإنقاص الضغط وخاصة في الصيف بحكم المناخ الحار.

5-اتخاذ المزيد من الإجراءات لحماية على البيئة لا تقتصر على الشراكة المحلية فقط بل تطويرهـــا إلى شراكة أجنبية وخاصة وان بلدية بسكرة تعاني من النفايات الضخمة ،كعقـــد شـــراكة مـــع احـــد الشركات اليابانية مثل: شركة ترميد النفاياتwet) ، والاستفادة من(النفايات الصلبة وتحويلها إلى طاقة كهربائية أو طاقة حرارية.

6-يجب على بلدية بسكرة تقديم محفزات أكثر للعمل في المجال ألفلاحي ،بتوفير الميـــاه الصـــالحة للسقي أمام البساتين لتحقيق إنتاج للتمور بمستوى عالمي جيد.

وما يمكن قوله في الأخير أن انتهاج اللامركزية الإدارية في الجزائر بطريقة سلمية سيساهم فـــي دفع عجلة التنمية المحلية، حيث أن تحقيق الحاجيات الضرورية والكمالية للسكان يجعل تفكيرهم يرتقي للمشاركة السياسية والمشاركة في صنع القرار، و الاكتفاء من كل الجوانب يفعل منظمـــات المجتمـــع المدني والقطاع الخاص مما يجعلنا ننتقل من اللامركزية الإدارية نحو الحكم المحلي الرشيد مما يتيح إمكانية كبيرة للتحكم في مسار التنمية المحلية.

قائمة المراجع:

أولا- باللغة العربية:

أ-الوثائق الرسمية:

1-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،**الجريدة الرسمية**.العدد 37. القانون رقم 11
- 10المؤرخ في 22 يونيو 2011.

ب- الكتب:

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون البلدية**. [د.ب.ن].:دار بلقيس للنشر ، [د.س.ن].

2-- أحمد مصطفى، مريم . حفظي، إحسان . **قضايا التنمية في الـــدول الناميـــة**. الإســـكندرية: دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، .2005

3- أنس قاسم، جعفر. **أسس التنظيم الإداري والإدارة المحليـــة بـــالجزائر**، ط2. الجزائـــر: ديـــوان المطبوعات الجامعية، .1988

4- الجندي، مصطفى. **الإدارة المحلية وإستراتيجيتها**. الإسكندرية: منشأة المعارف، .1987

5—الشيخلي، عبد الرزاق. **الإدارة المحلية-دراسة مقارنة-**. لأردن: دار المسيرة للنشـــر والتوزيـــع والطباعة، 2001

6- الطعامنة ،محمد محمود.**نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي**.القاهرة:منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية،2005 .

7- _____ ، _____. محمد عبد الوهاب، سمير.**الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير**. القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية.2005.

8- القبيلات، حمدي. **القانون الإداري**. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع. 2008.

9-- المخادمي عبد القادر، رزيق. **الإعلام والتنمية**. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيـــع. 2003.

10-النصراوي، عباس . الدجاني ، برهان وآخرون. **القطاع العام والخاص فـــي الـــوطن العربـــي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 1990.

11- بن عشي، علاء الدين.**مدخل القانون الإداري**. الجزائر : دار الهدى للنشر والتوزيع،2010.

12- بوضياف، عمار.**الوجيز في القانون الإداري**. الجزائر: دار الريحانة [د.س.ن].

13- _____ ، _____. **شرح قانون البلدية**. الجزائر: جسور للنشر والتوزيع،.2012

14- جمال مطلق الذنيبات ،محمد . **الوجيز في القانون الإداري**. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 1988

15-حسين عثمان، عثمان. **المنهجية في كتابة البحوث والرسائل الجامعيـــة**. الجزائـــر: منشـــورات الشهاب، [د.س.ن].

16- دادي عدون، نادر، عبد الرحمان العايب.**البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد الجزائري**.الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.

17- رشاد القصبي، عبد الغفار. **مناهج البحث في علم السياسة**. القاهرة: مكتب الآداب للنشر، .2004

18- رشيد ،أحمد . **الإدارة المحلية: المفاهيم العلمية والنماذج التطبيقية**. القاهرة: دار المعارف للنشر والتوزيع، .1981

19- سيد،رفعت عيد. **مبادئ القانون الإداري**. القاهرة: دار النهضة العربية، .2003

20- شفيق ،محمد.**التنمية والمشكلات الاجتماعية**. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999.

21- طاهري، حسين. **القانون الإداري والمؤسسات الإدارية**. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007.

22-عبد المجيد ،عبد المطلب. **التمويل المحلي والتنمية المحلية**. القاهرة: الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، 2001.

23- عبد اللطيف،رشاد أحمد.**أساليب التخطيط للتنمية**. الإسكندرية: المكتبة الجامعية، 2002

24-عبد المطلب غانم،السيد. عبد الوهاب ،سمير. العلواني، حسن. **الإصلاح المؤسسي بين المركزيـــة واللامركزية**.القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة،2001.

25- ليل راضي، مازن. **القانون الإداري**. الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية،.2005

26-مجيد، ضياء. **الخصخصة والتصحيحات الهيكلية**. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2003.

27-محمد عبد الوهاب، سمير._**اللامركزية والحكم المحلي**، ط2.القاهرة: دار الجلال للنشر والتوزيـــع، 2001.

28- محمود، محمود محمد. أحمد عبد الفتاح ناجي، **التنمية في ظل عالم متغير**. القاهرة: دار السحاب للنشر والتوزيع. 2008.

29- مصطفى أبو بكر، محمود.**الإدارة المحلية**. الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، .2005

30-هلال ،على الدين عبد الوهاب ،سمير محمد . **اللامركزية وتمكين المجتمعات المحليـــة خبـــرات دولية ومصرية**. الهرم: دار الجلال للطباعة والنشر. 2011.

ب-الدوريات:.

1- المجلس الشعبي البلدي،" التعريف ببلدية بسكرة". **مجلـــة بســـكرة الأحـــداث**. العـــدد02. جـــانفي 2005.ص ص04-06.

2- المجلس الشعبي البلدي، "بلدية عنابة". **مجلة أخبار عنابة**. العدد08. ديسمبر 2009. ص ص01-03.

3- علواني ،عمار." دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية". **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**. العدد10. سنة 2010. ص ص 175-220.

4- قندلي، رمضان."الحق في الصحة في القانون الجزائري". **مجلـــة دفـــاتر السياســـية والقـــانون**. العدد6.جانفي2012. ص ص 215-235.

الملتقيات:

1- عبد الله رابح، سرير. "**سياسة التشغيل في الجزائر ومعضلة البطالة**"، الملتقى الوطني حول "سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية". جامعة محمد خيضر بســكرة، يــومي 13-14 أفريــل 2011.

ج-الدراسات الغير منشورة:

1- السبتي ،وسيلة. "تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب – دراسة حالة بسكرة-". **رســـالة ماجستير**، (جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، قسم العلوم الاقتصـــادية، 2004-2005).

2- المنديل،خالد بن فيحان." المركزية واللامركزية في اتخاذ القرار وعلاقتها بالأداء الوظيفي"، **رسالة ماجســـتير**، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الإداريـــة، 2002-2003).

3- بلكيعبات، مراد. "منح الامتياز للاستثمار الصناعي في التشريع الجزائري".**رسالة دكتوراه**،(جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2011 -2012).

4- بن عباس،حمودي . "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية".**رســـالة ماجيســـتير**، (جامعة محمد خيضر، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم الاقتصادية، 2011-2012).

5- حصروري، نادية." تحليل وقياس الفقر في الجزائر".**رسالة ماجستير**. (جامعة مننتـــوري، كليـــة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2007-2008).

6- خمسة ،غضبان." فعل المشاركة في التخطيط لمشاريع تنمية المجتمع المحلي الحضري وإشـــكالية السلطة – دراسة ميدانية ببلدية عنابة-". **رسالة ما جستر**، (جامعة باجي مختار، كلية الآداب والعلـــوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2005-2006) .

7- درغوم ،أسماء ."البعد البيئي في الأمن الإنساني". **رسالة ماجستير** (جامعة منتوري، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008-2009) .

8-- شريف ،عمر. "استخدام الطاقات المتجددة ودورها فـــي التنميـــة الحاليـــة المســـتخدمة".**رســـالة ماجستير**، (جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قســـم العلـــوم الاقتصـــادية، 2007-2008).

9-عماري، جمعي." استراتيجية التصدير في المؤسسات المتوسطة والصـــغيرة الجزائريـــة". **رســـالة دكتوراه،** (جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التســـيير، 2010-2011).

10-عيسى،مرزاقة. "القطاع الخاص والتنمية في الجزائر". **رسالة دكتوراه،** (جامعة الحـــاج لخضـــر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2005-2006).

11- غربي، فوزية ." الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية". **رسالة دكتـــوراه،** (جامعة منتـــوري، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علم الاقتصاد،2007 -2008).

12-قصوري، رفيقة ."النظام القانوني للاستثمار الأجنبي في الدول النامية". **رسالة دكتوراه،** (جامعـــة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق،2010-2011).

13- كواشي، عتيقة.اللامركزية الإدارية في الدول المغاربية-دراسة مقارنـــة-". **رســـالة ماجســـتير،** (جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010-2011)،

14- معاوي ،وفاء."الحكم المحلي الرشيد كآلية لتنمية المحلية في الجزائر". **رسالة ماجستير،** (جامعـــة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2009-2010) .

15- مودع ،منال . "تمويل التنمية المحلية في ظل الإصلاحات الجبائية". **رسالة ماستر،** (جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2010-2011).

16- يحياوي ،هادية. "السياحة والتنمية بالجزائر". **رسالة ماجستير،** (جامعة الحـــاج لخضـــر، كليـــة الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2002-2003).

د-المواقع الالكترونية:

1—حسيني، عبد الحافظ ."اللامركزية في التعليم". متحصل عليه من :.www.almarefn.net
اتاريخ الاطلاع:2013/02/19.

2- بركات ،سليم ."عروش الزيبان بسكرة". متحصل عليه من: .www.dzosb.com
تاريخ الاطلاع:2013/04/04 .

3—قابيل، حاتم. "اللامركزية والتفويض في الإدارة. ". متحصل عليه مـــن:www.sironline.org.,
تاريخ الاطلاع: 2013/03/04.

4- عبد الله الشيحة، عدنان. "هل تطوير أداء الأجهزة المحلية من صالح القطاع "الخاص ".متحصـــل عليه من: 13 .http:/www.psclocalgov.org تاريخ الاطلاع:2013/02/13.

5-عبد المنعم الغيشي، نوف."الأمية وأنواعها".متحصل عليه من:www.dr.saud-a.com.
تاريخ الاطلاع:2013/02/13 .

6- عيسى الصابري، يوسف."المركزية واللامركزية في إدارة الشؤون المحلية وأثرها علـــى زيـــادة الكفاءة والفعالية الإدارية". متحصل عليه من :www.hndiscussion.com .

تاريخ الاطلاع:2013/02/08.

7- مجـــازي(جمعـــة)،"الأميـــة"،متحصـــل عليـــه مـــن: .www.cbssyn.org. تـاريخ الاطـلاع: 2013/02/19.

8-نجيم (سندرا)، "المبادارت الثقافية"، متحصل عليه من:www.elmouwatin.dz .

.تاريخ الاطلاع: 19/02/2013.

ه-المقابلة:

1- **مقابلة مع :**قطوشة ،كمال. رئيس مكتب التنظيم، مكتب التنظيم والتجهيز بلدية بسكرة، 10 مارس 2013، من الساعة 10:00-10:45.

2- **مقابلة مع :**حمودي،محمود. المتصرف المستشار -رئيس الديوان لبلدية بسكرة- .مكتب البلدية ، من الساعة: 14:00- 15:50.

3- **مقابلة مع :** نادية بن ذياب، الأمين العام لبلدية عنابة، مكتب البلدية ، من الساعة:10:15-11:40.

ثانيا: باللغة الاجنبية:

a- livre :

1-Jean, Aimé. **What Is Democracy**?. (trud:paula Becker). Altanamarive: NOUA Stella ,2008.

b- Périodique :

1- Chabane ,Ben.A.Kezouh. « De la gouvernance locale en Algérie à travers les processus de déconcentration et décentralisation ». "**Revue IDARA de l'école nationale d'administration.** N°25. Janv-Juin2003.p233-263.

2-essaid , taib « .l'adminicetralization algérienne :les enjeux de la decentralization ».**revue algérienne des science juridiques économiques et politique**.n°1.mai 2005. p43-53.

c-le site web :

1- Agnew, John. "Symposium on political centralization and decentralization". **Revue policy studies organization.** N°18. Aout1990.P13.Obtenu: books-google.dz.

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	دائرة نسبية تمثل نسبة التلاميذ من إجمالي السكان في بلدية بسكرة	107
02	دائرة نسبية تمثل عدد التلاميذ من إجمالي سكان بلدية عنابة	107

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	جدول يبين الفرق بين اللامركزية الادارية والحكم المحلي وعدم التركيز الاداري	17
02	جدول يوضح التمويل الذاتي لكل من بلدية بسكرة وعنابة	65
03	جدول يوضح ميزانية الإعانات الحكومية للبلديتين	67
04	جدول يوضح التوزيع الأراضي الفلاحية في كل من بلدية عنابة وبسكرة	73
05	جدول يوضح المواشي في كل من بلدية بسكرة وعنابة	74
06	جدول يوضح المنشآت الصحية في بلدية بسكرة وعنابة	75
07	جدول يوضح الموارد البشرية في المؤسسات الصحية للبلديتين	76
08	جدول يوضح عدد المؤسسات التعليمية بالبلديتين	78
09	جدول يوضح عدد التلاميذ ببلدية بسكرة وعنابة	79
10	جدول يوضح المنشآت السياحية في بلدية بسكرة وعنابة	85
11	جدول يوضح المنشآت الترفيهية في البلديتين	87

الملحق رقم 01:

الملحق رقم 02:

االملحق رقم(04):الدائرة النسبية التي تمثل نسبة التلاميذ من إجمالي السكان لبلدية بسكرة

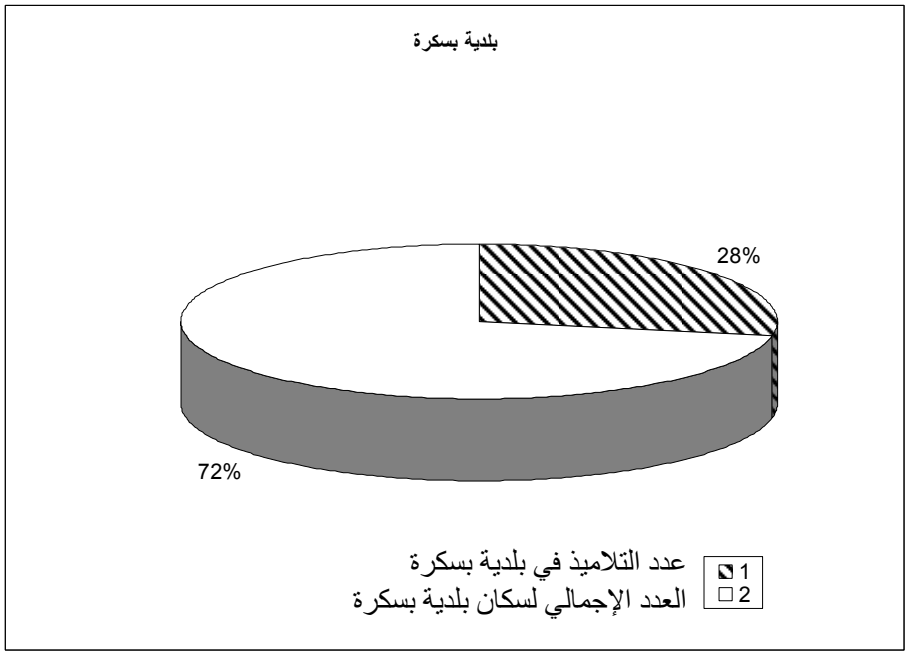

الملحق رقم(05):الدائرة النسبية التي تمثل نسبة التلاميذ من إجمالي السكان لبلدية عنابة

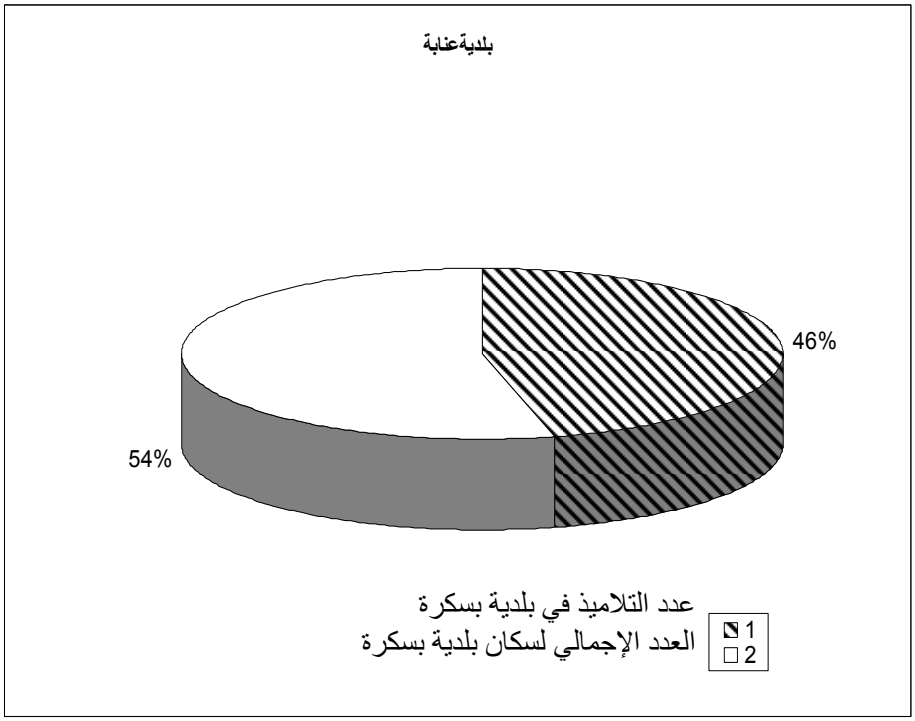

فهرس الموضوعات

مقدمـــــــــة.....أ-د

الفصل الأول: ماهية اللامركزية الادارية والتنمية المحلية

المبحث الأول: ماهيةاللامركزية الادارية 06

1- مفهوم اللامركزية الادارية 06

2- العوامل المؤثرة في اللامركزية الادارية.....17

3- -تقييم اللامركزية الادارية 21

المبحث الثاني: ماهية التنمية المحلية.....23

1- مفهوم التنمية المحلية.....23

2- أهداف التنمية المحلية 30

خلاصة الفصل الأول: 32

الفصل الثاني: اللامركزية الادارية كإطار لخدمة مجالات التنمية المحلية

المبحث الأول:اللامركزية الادارية ورفع القدرة الاقتصادية.....34

1- اللامركزية الادارية وفرص الاستثمار.....34

2- اللامركزية الادارية لتخفيض البطالة 36

المبحث الثاني:اللامركزية الادارية وترقية الخدمات الاجتماعية.....43

1- اللامركزية الادارية ومكافحة الفقر 43

2- اللامركزية الادارية ومكافحة الأمية 46

االمبحث الثالث:اللامركزية الادارية ودعم الميدان الثقافي 50

1-اللامركزية الادارية ورفع الكفاءة الثقافية 50

2-اللامركزية الادارية وترقية السياحة 50

خلاصة الفصل الثاني: 52

الفصل الثالث: دور البلدية في مجالات التنمية المحلية –دراسة مقارنة بين بلدية بسكرة وبلدية عنابة-

المبحث الأول:التعريف بمجال الدراسة 54

1- التعريف بالعوامل الجغرافية للبلديتين.....54

2- التعريف بالمكونات الادارية والسياسية للبلديتين 56
المبحث الثاني:دور البلديتين في خدمة مجالات التنمية المحلية.....64
1-المعايير الاقتصادية لكل من بلدية بسكرة وعنابة.....64
2-المعايير الاجتماعية في كل من بلدية بسكرة و عنابة 74
3-المقومات الثقافية لكل من بلدية بسكرة وعنابة 83
خلاصة الفصل الثالث: 89
الخاتمـــــــة 91
قائمة المراجع 96
قائمة الاشكال والجداول.....101
الملاحق 102
الفهرس 114
ملخص الدراسة.....116

ملخص الدراسة:

تعتبر اللامركزية الادارية أحد الأساليب المتبعة في التنظيم الإداري، وذلك لتخفيف العبء على كاهل الحكومة المركزية والتلبية السريعة لاحتياجات المواطنين في المناطق المحليــة وذلــك باعتبــار ان اللامركزية الادارية تقرب الادارة من المواطن وتسهل عليه قضاء حاجياته دون تعقيــدات وروتــين مطول,وذلك كله بهدف واحد ومستمر ومقصود وهو التنمية المحلية وذلك قصد تحقيق التنمية الشاملة.

ان التنمية المحلية تتحقق بتكاثف الجهود الشعبية والجهود الحكومية ,وهذا مايتمثل في دور اللامركزية الادارية في توفير فرص الاستثمار من خلال دعم وتوفير المناخ المناسب لكل من الاستثمار الاجنبــي والمحلي سواء بتخفيف العبء الضريبي او تقديم محفزات اخرى.

أيضا لتتحقق التنمية المحلية فللامركزية الادارية الدور الفعال وذلك عن طريــق التفــويض الموكــل لهياكلها (الولاية ,البلدية) سواء في تخفيض البطالة عن طريق تشجيع القطاع الخــاص والمؤسســات الصغيرة والمتوسطة ودعم قطاع الفلاحة.

أيضا للامركزية الادارية دور في مكافحة الفقر عن طريق توفير الرعاية الصحية الكاملــة للســكان المحليين وضمان السكنات لهم وغيرها من الخدمات الاجتماعية,كما لها دور مهم في مكافحة الاميــة عن طريق مكافحة الامية التعليمية والبيئية وبذلك تكون اللامركزية الادارية بهيئاتها سبيل لدعم المجال الاجتماعي في الاقليم المحلي.

كما تمثل اللامركزية الادارية داعم أساسي لرفع الكفاءة الثقافية بتفعيل النشاطات الثقافية والرياضــية وأيضا باعتبار اللامركزية الادارية تمنح خصوصية أكثر للمناطق المحلية فتعتبر اللامركزية الادارية المناخ المناسب للاهتمام بالسياحة من خلال الاهتمام الاكبر للمعالم الاثريــة والتاريخيــة والمنــاطق الترفيهية والسياحية.

وتتناول هذه الدراسة دور اللامركزية الادارية في تحقيق التنمية المحلية و كاطار تطبيقــي نتطــرق لدور البلدية في تحقيق التنمية المحلية بدراسة كل مجال على حدا من مجــال اجتمــاعي واقتصــادي وثقافي وتتمحور الدراسة حول دراسة التنمية المحلية في كل من بلدية عنابة وبلديــة بســكرة وذلــك للمقارنة بين سير عجلة التنمية المحلية في كل من بلدية في الجنوب وبلدية في الشرق.

Abstract:

The administrative decentralization one of the methods used to manage the administrative organization so as to reduce the burden on the shoulders of the central government and meet quickly the needs of citizens in local areas and that, considering that administrative decentralization bring the administration closer to the citizen and facilitate him spend his belongings without complications and Lengthy routine, all with one goal, continuous and intentional, a local development and that in order to achieve comprehensive development.

The local development achieved by People intensify efforts and the government's efforts, and this is what is the role of administrative decentralization in the provision of investment opportunities through supporting and providing the Appropriate climate for both foreign and domestic investment, both by ease the tax burden or provide other incentives. Also to realize the local development, the Administrative decentralization has an active role through the entrusted mandate toits structures(state, Municipality) both in the reduction of unemployment by encouraging the private sector and small and medium-sized enterprises and support the agricultural sector. Also decentralized administrative has a role in the fight against poverty by providing full health care for the local population and ensure Hostels for them and other social services, and has an important role in the fight against illiteracy by combating educational and environmental illiteracy, thus the administrative decentralization with its bodies a way to support the social sphere in the local region.

administrative decentralization also represents an essential supportive to raise the cultural competency by activate the cultural and sports activities as well as administrative decentralization give more privacy to the local areas are regarded as suitable climate for tourism attention during the biggest concern for archeological and historical landmarks and recreational areas and tourist attractions.

The study addresses the role of administrative decentralization in the local development and a framework application we address the role of the municipality in achieving local development by study each area separately from social, economic and cultural field. The study centric on study the local development in each of the municipality of Annaba and the municipality of Biskra and the comparison between the conduct of the wheel of local development in each of municipality in the south and Municipality in the east.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة محمد خيضر – بسكرة–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

L.M.D ثانية ماستر

الهدف من المقابلة:

كشف دور اللامركزية الادارية في خدمة مجالات التنمية المحلية، وقد حاولنا في هذا البحث كشف مدى مساهمة البلدية في تحقيق التنمية المحلية. المفتوحة ومغلقة و مغلقة مفتوحة على وذلك من خلال طرح مجوعة من الأسئلة العاملين في البلديتين قصد معرفة واقع التنمية المحلية في البلديتين.

السنة الجامعية:2012–2013

أسئلة المقابلة:

1-ماهي حصة البلدية من الميزانية العامة للولاية؟

.....

.....

2-هل تعاني البلدية من انخفاض الايرادات الجبائية؟ نعم ☐ لا ☐

3-اذا كانت الاجابة "نعم" فهل هذا راجع الى:

*قلة الاستثمار ☐

*التهرب الضريبي ☐

*اخرى ☐ .....

4-هل تتلقى البلدية اعانات حكومية؟ نعم ☐ لماذا؟.....

لا ☐ لماذا؟.....

5-هل هناك استثمارات وطنية في البلدية؟ نعم ☐ لا ☐

6-اذا كانت هناك استثمارات وطنية أذكرها واذكر مجالاتها؟

.....

.....

7-اذا كانت الاجابة "لا" لماذا لاتوجد استثمارات وطنية في البلدية؟

.....

.....

8-هل هناك استثمارات أجنبية في البلدية؟ نعم ☐ ☐

9- اذا كانت الاجابة "نعم" أذكر هذ الاستثمارات ومجالاتها؟

.....

.....

10-اذا كانت الاجابة "لا" ماهي اسباب عدم تواجد الاستثمارات الأجنبية؟

.....

.....

11-هل تعاني البلدية من البطالة؟ نعم ☐ لا ☐

12-ماهي أسباب البطالة في البلدية :

*الفساد الاداري ☐

*المحسوبية ☐

*التعقيدات البيروقراطية ☐

*انخفاض الاستثمارات ☐

*عدم الترابط بين التعليم سوق العمل ☐

*قلة المؤسسات الاقتصادية المتواجدة في اقليم البلدية ☐

*اسباب أخرى:.....

13-هل تتوفر البلدية على مؤسسات صغيرة ومتوسطة؟ نعم ☐ لا ☐

14-اذا كانت الاجابة "نعم" أذكر أ سماء هذه المؤسسات ومجالاتها؟

.....

.....

.....

.....

15-اذا كانت الاجابة "لا" فماهي اسباب عدم تواجدها في البلدية؟

.....

.....

16-هل هناك أزمة سكن في البلدية؟ نعم ☐ لا ☐

17-اذا كانت الاجابة "نعم" ماهي اسباب هذه الازمة؟

*الكثافة السكانية المرتفعة ☐

*سوء توزيع السكنات على المحتاجين ☐

*قلة الاراضي الصالحة للبناء ☐

*اسباب اخرى.....

18-اذا كانت الاجابة "لا" فماهي الحلول التي اتبعتها البلدية لتفادي الازمة؟

.....

.....

19-ماهي الاجراءات المتخذة من قبل البلدية لتحقيق الرعاية الصحية للمواطنين؟

.....

.....

20-ماهو عدد المؤسسات التعليمية في البلدية؟ المدارس الابتدائية ☐ الاكماليات ☐ الثانويات ☐

21-هل البلدية لديها اكتفاء في عدد الاساتذة والمعلمين؟ نعم ☐ لا ☐

22- اذا كانت الاجابة "لا" فماهي التخصصات التي تلاقي العجز؟

.....

.....

23-ماذا تحارب الهيئات المتخصصة بالبيئة في البلدية؟

*التلوث الجوي ☐

*التلوث المائي ☐

*تلوث الشوارع ☐

24-هل للهيئات المشرفة على حماية البيئة شراكة مع جمعيات أخرى؟ نعم ☐ لا ☐

25-اذا كانت الاجابة "نعم" أذكر أسماء هذه

الجمعيات:.....

26-ماهو نوع السياحة في البلدية؟

*حموية ☐

*صيفية ☐

*سياحة تاريخية ☐

*سياحة دينية ☐

27-هل تعاني البلدية من الفقر؟ نعم ☐ لا ☐

28-في رأيك ماهي الاجراءات التي تتخذها البلدية لمكافحة الفقر:

*قفة رمضان ☐

*بطاقة العلاج المجاني ☐

*المحفظة المدرسية ☐

*اعانات اخرى ☐ أذكرها.....

29-ماهي النشاطات الثقافية التي تمارسها البلدية خلال السنة؟

.....

.....

30-ماهي المجالات الرياضية في البلدية؟

.....

.....